

جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
السنة الرابعة

قضايا عالمية معاصرة

الدكتور عقيل سعيد محفوض

تنويه:

هذه النصوص مُعدّة لأغراض تدريسية، وهي تحت المراجعة والتعديل. وقد وردت فيها إشارات إلى مصادرها المباشرة أو الرئيسة، ولم يتم وضع جميع الإحالات المرجعية لما يرد فيها.

في معنى "قضايا عالمية" اليوم؟

يشهدُ العالم اليوم تدفقات غير مسبقة في كل شيء تقريباً: البضائع والسلع، والقيم وأفكار، ومدارك العيش والعمل، والتسلية، والهجرات؛ وتحولات كبيرة في السياسة والاقتصاد والثقافة والأمن والعسكرة، وفي أنماط التفاعلات والرهانات الخ

هذا ما يجعل النظام العالمي أمام سيولة كبيرة نسبياً بالموضوعات والقضايا، ليس بما هو نظام ككل فحسب، وإنما بكل ما فيه من فواعل أيضاً: أفراد، وجماعات، ومجتمعات، وأمم، ودول، ومؤسسات وشركات، وحتى عواصف وكوارث وأوبئة الخ

وفي الوقت الذي تزداد فيه مصادر التهديدات-الفرص في العالم، تبرز تقديرات وقراءات متزايدة تحاول "معرفة" ما يجري فيه من تحولات، والمسارات المحتملة أو المرجحة لتطوره، والسبل الممكنة للتفاعل معه.

*

لكن، ما الذي يجعل من حدث أو موضوع أو ما حدثاً أو موضوعاً عالمياً، وماذا نعني بـ"قضايا عالمية" معاصرة، وأي ميزان أو معيار ممكن لتحديد أو تعيين ما يمثل "قضية عالمية"؟

يمكن تمييز أو تعيين ذلك من حيث:

- الفاعل:

فاعل واحد

إذا كان الحدث يخص دولة من الدول المؤثرة في العالم، ويجري داخل تلك الدولة، كأن يحدث تحول في مسار السياسة، ومثال ذلك: الانتخابات الأمريكية، فهي تمثل حدثاً عالمياً أو قضية مثار اهتمام العالم؛ أو حدوث احتجاجات كبيرة في بلد مثل روسيا أو ألمانيا، أو مصر أو إيران أو فنزويلا الخ

فاعلين أو أكثر

وأما إذا كان الحدث وقع بين بلدين، فهذا أقرب لأن يكون حدثاً أو قضية عالمية، مثل حدوث توتر بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، أو بين لبنان وإسرائيل، أو توتر بين الولايات المتحدة والصين حول قضايا تجارية، أو بين روسيا وأوكرانيا،

وتتفاوت أهمية حدث ما، بوصفه حدثاً عالمياً أو قضية عالمية، باعتبار عوامل كثيرة، ومن ذلك مثلاً: أن يكون أحد أطرافه فاعلاً مؤثراً في العالم، فإذا كان طرفاه كذلك، فإن الحدث مرشح لأن يمثل حدثاً أو قضية أكثر اعتباراً،

ولكن الفاعل لا يقتصر على الدولة، فقد يكون منظمة إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي، وأو تجمع "البريكس"، وقد يكون منظمة غير حكومية أو منظمة عابرة للدول مثل شبكات: التنظيمات الجهادية الدينية، والهجرة، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والأحزاب السياسية والتنظيمات المسلحة التي تعمل داخل الدولة أو بصورة عابرة للدول.

ويمكن أن يكون الفاعل شركة دولية النشاط، مثل شركات النفط والغاز (بريتش بتروليوم، شل للنفط، روسنفت، شيفرون، غازبروم)، وشركات التكنولوجيا (انتل، سامسونغ، سوني، سيمنز)، وصناعة السلاح (مارتن لوكهيد، بوينغ،) وغيرها. ولهذه كما هو معروف تأثيرات ذات طابع عالمي، ولعدد منها تدخلات كبيرة أو صغيرة في سياسات الدول حول العالم،

فضلاً عن كونها تمثل "جماعات ضغوط" أو "لوبيات" تؤثر في صناعة القرار في عدد من الدول الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويمكن أن يكون الفاعل فرداً مثل أن يكون كاتباً مشهوراً أو فناناً أو مغنياً أو لاعب كرة قدم أو صحفي له سمة وحضور وتأثير حول العالم.

ويمكن أن يكون "الفاعل" إعصاراً أو زلزالاً أو فايروساً مثلاً، وهذا ما يمكن أن ندعوه بـ"قضايا" أو "فعل بلا فاعل" بالمعنى المتعارف عليه أو هي "بلا فاعل" مباشر، إذا أمكن التعبير، وهكذا فإن قضايا الكوارث البيئية والطبيعية والوبائية، هي فواعل دولية أيضاً، لكنها فواعل من نوع خاص، تنتج قضايا أحداثاً "بلا فاعل مباشر"، أو يكون من الصعب إلقاء التبعة على فاعل بعينه!

يحدث أن يثور بركان أو إعصار مدمر، لهذا الحدث/الفعل، تأثيرات اجتماعية واقتصادية كبيرة عابرة لجغرافيا الدولة التي حدث فيها، وبترتب على ذلك أضرار وضحايا وتخصيص موارد لإعادة الإعمار والتعويض الخ ويؤثر على قطاعات اقتصادية وتجارية عابرة للدولة، وهذا يمثل بالتالي حدثاً أو قضية عالمية، لكنه تقريباً، فعل من دون فاعل أو أنه فاعل (ربما فواعل) لا نمطي!

- الفعل

طبيعة الفعل أو الحدث، وخاصةً إذا كانت له أصداء وتداعيات عابرة للدول، أو أنه -كما يظهر معنا لاحقاً- أثار (أو استثار) ردّات فعل عابرة للدول. ويمكن أن يكون الفعل مباشر وقصدياً، أو "غير مباشر" و"غير مقصود بذاته"، أو فعل "لا متوقع" أو "لا متوقع" بالتمام.

وهكذا، فإن تطورات علمية جديدة، كان لها مفعول كبير، وخاصة في مجال التقنيات وتطبيقاتها، مثل: وسائل التواصل الاجتماعي وآثارها السياسية، وطائرات الدرونز واستخداماتها الأمنية والعسكرية، وحتى الإعلامية والطبية. وتمثل تطبيقات فيسبوك وتويتر

وتلغرام وانستغرام وغيرها موضوعات لـ"قضايا عالمية" متزايدة، ومنها عدد من الأزمات والنزاعات الدائرة حول العالم.

أحياناً ما يكون الفعل/الحدث محدداً، مثل "شبكة الانترنت"، وكان يراد منه أوله أن يكون ذا طابع أمني استخباراتي، لكنه شهد بمرور الوقت انزياحاً أو تحويلاً في استخداماته وتطبيقاته، كما هو وضع الانترنت في العالم اليوم.

وقد يكون الفعل/الحدث غير مقصود بذاته، إنما يصبح كذلك لاحقاً، ولا بأس من سوق مثال أولي على ذلك، وهو مثال "جبن روكفور" الفرنسي، بتعبير سلافوي جيچيك، يقول: "ففي فرنسا، على سبيل المثال، نجد أن أصل الكثير من الأطعمة أو المشروبات الفرنسية، هي أشياء قد يكونوا فشلوا في صنعها بطريقة صحيحة، تبعاً للمعايير العالمية، إلا أن فشلهم كان نجاحاً في حد ذاته، فالجبن الذي تعفن أصبح جُبناً مصنوعاً بشكل أصلي في فرنسا، مثلاً، وعندما فسد منهم النبيذ، صنعوا منه الشامبانيا!"

وثمة مثال آخر حديث جداً، حول النتائج غير المقصودة بذاتها، والتي قد تحدث نتيجة الخطأ، ثم يصبح الخطأ هو مقصود بذاته! يتعلق الأمر بالأبحاث المتخصصة بإنتاج لقاح ضد فايروس كورونا. قال خبير علم المناعة وتطوير اللقاحات بمعهد "إدوارد جينر" بجامعة أكسفورد التي تعمل على إنتاج لقاح لفايروس كورونا بالتعاون مع إحدى الشركات الطبية:

"أخطأت شركة إيطالية حاصلة على حق تصنيع اللقاح من شركة إسترازينكا في تركيز اللقاح، فأنتجت عبوات بتركيز نصف جرعة، وبدلاً من الانتظار لحين تصحيح الخطأ، تم الاتفاق على أن تمنح للمتطوعين نصف الجرعة، لحين توفير عبوات بجرعة كاملة، فالمشكلة لم تكن في اللقاح نفسه، لكن في هذا الخطأ، الذي ربما قد يقودنا مستقبلاً إلى أن نقول رب ضارة نافعة".

وأظهرت النتائج الجزئية التي تم الإعلان عنها، أن اللقاح فعال بنسبة ٦٢ في المائة لدى الأشخاص الذين تناولوا جرعتين كاملتين بفارق شهر، لكن فعاليته ارتفعت إلى ٩٠ بالمئة

لدى مجموعة أخرى تلقت جرعة (تم تصنيعها خطأ بنصف تركيز)، ثم جرعة كاملة بعد شهر^١.

- الأثر/التأثير

وهذا يتداخل -في جوانب منه- مع ما ورد أعلاه، ذلك أن ليس كل حدث يمكن عده حدثاً أو قضية عالمية، حتى لو وقع بين فواعل كبيرة، ما لم تكن له تداعيات وتأثيرات ذات طابع غير نمطي، أو ذات طابع خلافي نزاعي أو استقطابي.

وحيز أو نطاق التأثير، ذلك أن الأحداث الخلافية والاستقطابية بين أي فواعل للنظام الدولي، على اختلافها وتعددتها، عادة ما تكون أحداثاً تؤدي إلى تداعيات تتجاوز أطرافها/فواعلها المباشرة، ونطاقاتها الجغرافية والدولية، إلى فواعل ونطاقات جغرافية وسياسية أخرى، وقد تمتد تلك التداعيات إلى نطاق إقليمي وعالمي.

وهذا من طبيعة التفاعلات في عالم اليوم، حيث أن أي حدث في أي مكان من العالم، يمكن أن تكون له تأثيرات إقليمية أو دولية الطابع، باعتبار أن الدول في عالم اليوم، "لا داخل لها"، كما أن الحدود بين المحلي والإقليمي والعالمي تراجعت إلى حد كبير، ويمكن القول -بشيء من التعميم- أنها تلاشت تقريباً، في بعض القطاعات.

- الاستجابة

الاستجابة التي يولدها أو ينتجها أو يستثيرها الحدث، وطبيعة أو درجة الاستجابة، انظر مثلاً استجابة الولايات المتحدة (وحلفائها) لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، واستجابتها لما عدته (أو زعمت أنه) تهديد من قبل العراق (تحت حكم صدام حسين) لمصالحها وللأمن الدولي، وكلا الاستجابتين، وهما بالطبع متمفصلتان ومتماهيتان بكيفية أو أخرى، بالغتا الحدة

^١ "خطأ تصنيع" قد يجعل "لقاح أكسفورد" أكثر فعالية، الشرق الأوسط، ٢٧-١١-٢٠٢٠.

والعنف، وأدتا إلى تدمير مهول لأفغانستان والعراق، وتسببتا بعدد كبير جداً من الضحايا والمفقودين والمصابين والمهجرين الخ

هذه الأنماط من الاستجابة، تتجاوز الحدث الأصلي، لدرجة يبدو معها، كما لو أنه "ذريعة" أكثر منه "سبب" أو "فعل حقيقي"! وهذا بالضبط ما يثير شكوك وتحفظات واعتراضات كثيرة حول العالم، من أن بعض "الأحداث" أو "القضايا" أحياناً ما يتم هندسته أو هندسة صورة، من أجل أن "يبرر" أنماطاً من السياسات والرهانات هي أكبر منه بكثير.

أحياناً ما تكون الاستجابة "غير متناسبة" مع الحدث، إنما بشكل معاكس، ومثال ذلك، تهديد فايروس كورونا، حيث تميل فواعل في النظام الدولي لـ "التقليل" من طبيعة الحدث، أو للاستعاضة عن الاستجابة المناسبة، باستجابة أخرى، وهذا ما فعلته إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، إذ انها حاولت ان تجعل من حدث كورونا مناسبة لاستهداف الصين، أكثر من اهتمامها باتباع سياسات جديدة لـ "احتواء" الفايروس".

- النطاق الزمني

يكون الحدث والأثر مؤقتاً أو قصير الأجل، أو متوسط، أو طويل الأجل، ولا يعني ذلك أن الحدث انتهى أو القضية حُلَّتْ أو تم تجاوزها، إنما أن إيقاعه ودرجة الاهتمام به وأنماط الاستجابة له، تشهد تراجعاً ليصبح في درجة أدنى في أولويات فواعل السياسة والرأي العام العالمي.

صحيح أن ثمة أحداث وقضايا عادة ما ينتهي الاهتمام بها بانتهائها، ومن ذلك الكوارث البيئية مثل الأعاصير والجوائح المرضية، إلا أن مفاعليها تبقى مستمرة لبعض الوقت، إنما باهتمام إعلامي أقل.

وثمة أحداث وقضايا مثل التوترات الأمنية والهجمات المسلحة وأحياناً الأعمال العسكرية، قد تكون قصيرة أو متوسطة المدى الزمني، ومن ذلك مثلاً التوترات العسكرية المتقطعة بين

الهند وباكستان، الصين والهند، إلا أن أساس الحدث أو القضية يبقى من دون حل، بمعنى أن الحدث المباشر يتوقف، إنما الحدث أو القضية الأصلية تبقى مستمرة.

ثمة أحداث أو قضايا مديدة، تشهد صدمات وتوترات مستمرة، وقد تكون خاملة بالمعنى العسكري والسياسي المباشر، مثل الصراع بين سورية وإسرائيل، إلا أن مفاعيل القضية الأصل تبقى من دون تغيير على مدى عقود من الزمن. وليس من المتصور أن ينتهي هذا النوع من القضايا في زمن معروف.

- الأولوية

يتعلق الأمر بـ"الأجندة" لدى فواعل السياسة، وقد يكون الموضوع مدرجاً في "الأجندة" لدى فواعل الفكر والناشطين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية وغيرها، قبل أن يدرج على أجندة فواعل السياسة الدوليين الكبار. ومن ذلك مثلاً قضية أو قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي. ذلك أن اتفاقات السلام بين عدد من الدول العربية وإسرائيل لا تعني انتهاء الصراع.

كما أن تحديد أو تعيين ما يمثل "أولوية" في النظام العالمي، يختلف بين فاعل وآخر، وهكذا فإن ما يمثل أولوية في النظام العالمي من منظور الولايات المتحدة يختلف عنه من منظور روسيا أو الصين أو غيرهما. هنا تجد مفردات مختلفة، من حيث المعنى، وإن تشابهت من حيث اللفظ أو الموضوع، فإن تأويلها يختلف حسب كل طرف. ومن ذلك: قضايا الأمن والتسلح، المكانة، التنمية، طبيعة النظام العالمي نفسها.

كما أن تحديد الأجندة أو الأولويات من منظور المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات عالمية النشاط، يختلف عنه من قبل فواعل مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا الخ

الأمر يتعدى اختلاف التقديرات ووجهات النظر إلى التناقض والتعارض، وخاصة إذا اخذنا بالاعتبار مواقف دول مثل إيران أو تركيا أو باكستان الخ

- الرؤية أو المنظور،

ارتباطاً بالنقطة السابقة، فإن التجاذبات حول ما يمثل أولوية في النظام العالمي، هو بحد ذاته "قضية عالمية". وثمة وجه آخر لهذا الموضوع،

كأن يقرأ أحد فواعل النظام الدولي حدثاً ما، بوصفه مؤشراً على نمو مصادر تهديد غير اعتيادية، ما يتطلب منه استجابة عاجلة، وهذا ما يحدث بين الولايات المتحدة والصين، الولايات المتحدة وروسيا. وهكذا فإن:

- اعتزام الصين استخدام تقنيات الجيل الخامس (5G) في عالم الانترنت والاتصالات،

وتوسع مكانة شركة "هواوي" الصينية في الأسواق العالمية، هو أمر تعدده الولايات المتحدة وكندا وغيرها مؤشراً على مصادر تهديد متزايدة، ليس لمكانتها في سوق الاتصالات العالمي فحسب، وإنما لمكانتها كفواعل مهيمنة في النظام العالمي.

- كما ان اعتزام روسيا تولي دور أكبر في قضايا الأمن العالمي، ينظر إليه من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا، مصدر تهديد للنظام العالمي، ما يقتضي التعامل معه بوصفه كذلك!

لكن، "من" الذي يحدد مفردات أو أجندات تتضمن ما يمثل "قضايا عالمية"؟

بالطبع، ليس كل ما يثير الرأي العام العالمي، واهتمام فواعل الفكر والسياسة والإعلام حول العالم يمثل "قضية عالمية"، ما لم يكن ذلك الاهتمام عميقاً ومديداً ومؤثراً، بحيث يدفع فواعل السياسة الدولية للاهتمام الجاد به، وليس مجرد التعبير أو التصريح السياسي. وقد تقف الأمور عند حدود الإعلان أو التصريح (الرسمي أو غير الرسمي).

وعودة إلى البنود المذكورة أعلاه، يبدو ان الأثر القائم أو المتوقع، وكذلك التحفيز على الاستجابات، هي العوامل الأكثر اعتباراً في عدّ أمر ما جزءاً من "أجندة عالمية" أو من "قضايا العالم" اليوم.

ما هي القضية العالمية الأهم أو الأولى؟

يتعلق الأمر بـ:

- "معهود" أو "نمط" السياسة العالمية اليوم.
- أولويات واهتمامات الفواعل الكبرى.
- الوزن النسبي لتلك الفواعل.
- ديناميات التفاعل فيما بينها.
- تأثير أو سيولة التدفقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية
- تدفق المعلومات والصور والأحداث حول العالم.
- أنماط وديناميات الرؤية والاستجابة والتلقي حول العالم.

*

يمكن النظر فيما يمثل "القضية الأولى" من خلال مداخل قراءة ونظر وتفكير مختلفة أو مُرَكَّبَة:

- منظور فكري ومعرفي

من أبرز ممثليه: إيمانويل والرشتين، برتران بادي، أولريش بيك، فرانسيس فوكوياما، صموئيل هنتنغتون، وألكسندر دوغين، وغيرهم. وبرزت مقولات: "نهاية العالم كما نعرفه"، "انقلاب العالم"، "سياسات الإذلال"، و"مجتمع المخاطر العالمي"، و"نهاية التاريخ"، و"صدام الحضارات"، "الأوراسية الجديدة" الخ

- منظور سياسي؟

من أبرز ممثليه: ريتشارد هاس، هنري كيسنجر، جوزيف ناي؛ وبرزت مقولات "عالم فوضى"، "عالم حيص بيص"، حسب ترجمة لأحد كتب ريتشارد هاس، الخ

- منظور اقتصادي،

العولمة والليبرالية، الفقر، التنمية، من أبرز ممثليه: سمير أمين، أمارتيا صن، تقارير المنظمات الدولية، الخ

- منظور تقني، ثورة بيوتكنولوجية،

من أبرز ممثليه: ثورة معلوماتية، زيجمونت بومان، بول فيريليو، ألفن توفلر، فرنسيس فوكوياما،

- منظور سوسيولوجي،

من أبرز ممثليه: انتوني جيدنز، إيمانويل والرشتين، زيجمونت باومان، آلان دونو، كورنيليوس كاستورياديس، آلان تورين، إدغار موران. وبرزت مقولات: "عالم منفلت"، "نهاية العالم كما نعرفه"، "عصر السيولة"، "نظام التفاهة"، "براديغما لعالم جديد"، "إلى أين يسر العالم؟"، الخ

*

وثمة مدارك متغيره لدى عدد من فواعل النظام العالمي حول موقع ودور كل منها في العالم، والأهم هو تغير مداركها وتقديراتها لـ: "الهوية" و"الأنا"، والموقع والدور الذي يفترض أن تحتله أو تشغله في العالم.

وهذا يتعلق بكل من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل، بالنسبة للفواعل من الدول؛ وأما الفواعل من غير الدول فمن الملاحظ بروز دور متزايد لـ الشبكات الدينية،

والشركات دولية النشاط، والمنظمات غير الحكومية دولية النشاط، وحتى الأندية الرياضية، ووسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي، بما هي فواعل لها أدوارها وتأثيراتها على مستوى العالم.

قد تكون روسيا والصين (وإلى حد ما الهند) من الفواعل الأكثر تطلعاً للعب دور عالمي أكثر وضوحاً، وتتجه بصورة متزايدة لتبني سياسات تمثل تحدياً لـ"الهيمنة الأمريكية" على النظام العالمي، ويمكن ان يمثل "الحدث السوري" مثلاً على ذلك، وهذا ينسحب على أحداث أخرى مثل تشكيل منظمات إقليمية وعالمية النشاط مثل: "البريكس"، و"منتدى شنغهاي"، انطلاقاً من الحدث السوري، إذا أمكن التعبير.

هذا التغير في العالم اليوم، يثير أسئلة وهواجس كثيرة لدى الأمريكيين والأوروبيين، وثمة دراسات متزايدة تثير أسئلة حول موقع ودور الولايات المتحدة والدول الأوروبية في النظام العالمي، ويتساءل الأمريكيون اليوم: من نحن؟، حسب صموئيل هنتغتون؛ ولماذا هم "أمة في خطر"، حسب ريتشارد هاس وغيره؛ ولماذا "تنحسر قوة الولايات المتحدة" في العالم، حسب إيمانويل والرشتين؛ وهل لايزال بالإمكان الحديث عن القرن الواحد والعشرين بوصفه "القرن الأمريكي"؟ حسب جوزيف ناي.

كما يتساءل الأوروبيون عن مصير المشروع الأوروبي، والهوية الأوروبية، وتأثير تزايد الاتجاهات اليمينية والانفصالية في عدد من دول الاتحاد الأوروبي، وهل الاتحاد الأوروبي في تقدم أم في تراجع من حيث الدور والتأثير في النظام العالمي؟

*

لكن ماذا لو أن تطوراً ما على الصعيد العالمي، لم يوعى به؟ وماذا لو أن القراءة والتلقي كانا غير مطابقين لدى الفاعل؛ وماذا لو أن القراءة كانت صحيحة، فيما كانت الاستجابة غير مناسبة، أو ان الفاعل افتقد للقدرة على الفعل، وماذا لو أن أهل العلم وعوا أمراً ما،

ولكنهم لم يتمكنوا من إثارته كما ينبغي، او لم يتمكنوا من إدراجه على أجندة فواعل السياسة العالمية؟

ومن الملاحظ أن أهل العلم أو الجماعة العلمية ومجموعات ضغط غير حكومية كانت لها دور في إثارة قضايا التغيرات المناخية والبيئة والأوبئة والأمراض ومعايير الغذاء والدواء، وحتى تزايد النزعات نحو العنف والتطرف الخ وإدراجها على جدول أعمال المؤتمرات الدولية، وصولاً إلى الدفع باتخاذ إجراءات وتبني سياسات حولها.

*

لكن من المحتمل أن يكون ثمة أمر ما له كل المواصفات لأن يمثل "قضية علمية"، ولكن يتم "تجاهله" أو "السكوت عنه" أو "التنكر له" لبعض الوقت، أو ما أمكن من الوقت من جهة الفواعل الكبرى، لكنه لا يلبث أن "ينفجر" في وجه العالم، ومن ذلك أمور مثل: الهجرة العالمية، تحولات البيئة والمناخ، الميل نحو التطرف والعنف، والمطالب بالتححر الوطني واحترام الحقوق والسيادة والإرادات الوطنية، والهويات الدينية والإثنية والاتجاهات الشعبية حول العالم، الخ

*

تحاول الفواعل الكبرى، بما تملكه من قدرات على الهيمنة والتأثير، "أن تغير نمط" التعبير والتلقي للقضايا العالمية، ومثال ذلك القضية الفلسطينية، حيث تنطلق المشروعات المطروحة للتسوية أو الحل، من أفكار ومقولات غير مطابقة للواقع، ولا تمثل الحقيقة التاريخية أو البدهة التاريخية المتمثلة بحق الشعب الفلسطيني في أرضه. وينسحب ذلك على المشروعات والسياسات الدولية إزاء الصراع بين العرب وإسرائيل، الأمر الذي يجعل المنطقة في حالة دائمة من التوتر والصراع غير القابل للحل حتى الآن.

طالب العلوم السياسية

ما المهم بالنسبة لطالب العلوم الاجتماعية والسياسية، وللباحث العلمي والسياسي؟
الجواب:

ان القضية الأهم في العالم وإزاء العالم، هي: "معرفته" (العالم)، "الوعي به"، كذا، ويترتب على ذلك الاهتمام بالمدارك والاستجابات والتطلعات والسياسات لدى كل فاعل من فواعل السياسة حول العالم.



في "انقلاب العالم"

"لطالما اعتبر النظام الدولي، في الواقع، مجتمع الدولة"، غير أن ذلك لم يعد صالحاً أو مناسباً، حيث أصبح من الصعب "اعتبار الدولة بمثابة العنصر الحصري والمطلق في النظام الدولي". وبدا ذلك النظام كأنه "أصيب بالفوضوية"، ويعاني من صعوبة في تحديد هوية من هو اللاعب الدولي، وفي السيطرة على عدد كبير ولا نهائي تقريباً من اللاعبين^٢.

وأصبح العالم اليوم "أكثر افتقاراً للاستقرار"، و"يتبدل تحت أنظارنا دون أن يتسنى لنا تقنيه أو تتبع مصيره". ذلك أنه حدثت في العقود الأخيرة تحولات عميقة في النظام العالمي، مع إخفاق التنظير والتفكير في تقديم "أنساق نظرية" قادرة على استيعاب مختلف التفاعلات الدولية.

ان تراجع القدرة التفسيرية لمجموعة من الإطارات النظرية والمفاهيمية الكلاسيكية الخاصة بالحقل الدولي (المقرب الواقعي والمثالي) ساهم في تحفيز الباحثين في العلاقات الدولية على البحث عن مقترحات جديدة للتنظير الدولي عبر استراتيجية تحليلية تدمج داخلها مختلف الحقول المعرفية المعنية، لمحاولة فهم تعقد النظام الدولي الراهن.

^٢ هنا تكثيف لأفكار برتران بادي وماري-كلودسموتس، في كتاب: انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، دار العالم الثالث، ٢٠٠٦.

وفي هذا الإطار يدخل ما يسمى بـ"سوسيولوجيا العلاقات الدولية"، و"سوسيولوجيا الفاعلين"، كمفاهيم جديدة في حقل التنظير الدولي.

ولهذا أصبح من الضروري البحث عن منظورات وتصورات جديدة للنظام العالمي والعلاقات الدولية بشكل يتجاوز تلك التقسيمات التقليدية والتعاريف الجامدة التي دأبنا عليها طوال مرحلة الحرب الباردة، مما سيفتح آفاقا جديدة للباحثين في العلاقات الدولية.

يقول برتران بادى وماري-كلود سموتس: "إلى جانب النماذج الواقعية التي تسلم بالسيادة المطلقة للدول أو النماذج النظامية التي تستسلم لوهم التكامل الأولي للنظام الدولي، يجب أن تعيد سوسيولوجيا العلاقات الدولية بناء هيكلها النظري فتتهل من الآفاق الجديدة التي تفتتحها أمامها التطورات الجديدة في علم الاجتماع أو في العلوم السياسية المقارنة أو في دراسة التدفقات العابرة للقوميات".

والآن،

ماذا حل بالمبادئ الثلاثة (الجغرافية-السيادة-الأمن) التي ارتكز عليها المنظور التقليدي الدولي؟

لم تستطع الحفاظ على توازنها أمام التحولات العالمية التي مست كل المجتمعات الإنسانية، بحيث أصبحت السياسة العالمية تبتعد نسبيا عن الطابع القومي ما بين الدولاتي (من دولة) من حيث منطق حركيتها وأنماط علاقاتها وتفاعلاتها.

إن النظام الدولي أصبح يفتقد تدريجيا صفة الدولتية (من دولة)، والعلاقات الدولية لم تعد من صنع الدول فقط بل تحركها سياسات جديدة تقودها تيارات العولمة، وكل هذا يعيق إمكانية وضع معايير فعالة ونماذج تحليلية قادرة على استيعاب التفاعلات الجديدة للحقل الدولي. ونحن أمام فضاءات ومجالات تتداخل فيها: المصالح الاقتصادية، الأديان، الثقافات، الأفراد، المهاجرين..

انتقل التفاعل الدولي من كيان "دولة- الأمة" ليصبح نتاجاً لثلاثة عوالم مختلفة في منطقتها ومصالحها، وهي تستدعي الفرد ليصبح فاعلاً في الساحة الدولية من خلال ثلاثة نداءات:

- نداء المواطنة من طرف الدولة،
- نداء المصلحة من طرف المستثمرين عبر الوطنيين،
- نداء المستثمرين لمجال الهوية، والذي يعتمد على:
 - الانتماء الهوياتي الذي يسمو على مستوى المواطنة،
 - المصالح الاقتصادية،
 - التدفقات ما عبر الوطنية سواء كانت اقتصادية، تجارية، مالية أو إعلامية، وهي تتعارض مع منطق "دولة-أمة"، لأنها تحد من مبدأ السيادة.

نداء الهوية هو صراع مع فضاء "الدولة"، وخاصة في المجتمعات متعددة الاثنيات والتكوينات القبلية والعرقية الخ وبالأخص إذا كانت التفاعلات صراعية أو انقسامية. ويمكن لذلك النداء أن يتجاوز "حدود الدولة" في حالات كثيرة، وخاصة إذا كانت الجماعة الإثنية عابرة للدولة، كما هو الحال في المنطقة العربية.

إن العلاقات الدولية أصبحت تتفاعل داخل هذا البعد الثلاثي وطبيعة التفاعل هي معقدة، فهذه النماذج الثلاثة لا تتوانى عن التصارع فيما بينها حسب اختلاف المصالح والوضعيات الاستراتيجية. وثمة تفاعل جذلي مستمر بين هذه القوى الثلاثة، على أساسه تتشكل صورة العالم الراهن:

- العولمة والمحلية

اننا بصدد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية حيث أن الوضعية الحالية تتسم بحركتين متوازيتين:

- من جهة تدعيم وتقوية الاعتمادات المتبادلة والتدفقات "عبر-الوطنية".
- من جهة أخرى انتعاش للتيارات المحلية والمرجعيات الهوياتية.

إن هاتين الحركتين التي ينظر إليهما كمنقيضين هما في الواقع متكاملتين ومتفاعلتين بشكل إيجابي. وتفاعلهما يشكل ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية يطلق عليها برتران بادي مصطلحا جديدا هو (glocalization)، تركيب لكلمتي: العولمة (globalization) والمحلية (localization). وهذه الظاهرة تضيف المعنى والانسجام على مختلف الديناميات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. (انظر: برتران بادي، عالم بلا سيادة).

- التكامل-الاستبعاد

من خلال العلاقة الجدلية بين "قوى التكامل" و"قوى الاستبعاد":

- قوى التكامل أي تلك الروابط التي تتجاوز إطار الدول نحو اندماجات سياسية، اقتصادية واجتماعية وتعاون أكبر بين الدول والشعوب.
- قوى الاستبعاد التي تمثل تلك الكيانات والوحدات التي ليس لها القدرة على الاندماج الإيجابي في الشبكات عبر-وطنية أي المهمشين على المسرح الدولي وداخل مختلف المجتمعات خصوصا في دول الجنوب (تعميق الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، بين سكان الريف والمدن، وعدم التكافؤ في الخدمات الاجتماعية). وهذا ما سيكون مصدرا لتوترات شديدة في المستقبل، وسيؤثر كثيرا على السياسة الدولية.

- عالم التدفقات

ثمة تنام متزايد ومعقد للتدفقات: الاقتصادية، الثقافية، الإعلامية، الدينية، المافياوية (أو المافيزوية)... وهي تنفلت بسهولة كبيرة رقابة الدولة. وأصبحت هذه التدفقات محددة للحركات والتفاعلات الدولية.

وأفضى هذا إلى بروز قوي لمجموعة من الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية (الأفراد، الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية دولية النشاط، الثقافة، الدين، الشبكات المعلومات والاتصال والتضامن عبر الوطنية، شبكات الجريمة المنظمة، شبكات الهجرة، وحركة الهجرة واللجوء ...).

ديناميات جديدة للنظام العالمي

الأمر الذي ساهم في إحداث مجموعة من المتغيرات على مستوى المفاهيم المؤطرة للنظام الدولي والديناميات المحركة للعلاقات الدولية، مثل:

- تغير السيادة

تراجع مفهوم السيادة، أو تغيره، بحيث أصبح أقل نطاقاً، مع تغير مفاهيم المكان أو الجغرافي، ومفاهيم الدولة والسلطة، ومعاني المواطنة والانتماء وغيرها، والواقع أن ما تبقى من مفهوم للسيادة يكتسب المزيد من الغموض واللا تعيين.

- الدبلوماسية

لم تعد تتحدد بمنطق المصالح الوطنية فقط، بل تتجه نحو الإقرار بـ "المسؤولية المشتركة" لمختلف الفاعلين في السياسة الدولية. كما برزت مفاهيم وظواهر للدبلوماسية غير الرسمية أو غير المرتبطة بالدولة، مثل: "الدبلوماسية الشعبية".

- جغرافية جديدة

وهذا الوضع هو بصدد خلق جغرافية جديدة أو معان جديد للجغرافيا الخاصة بالدولة، فالدول تندمج بشكل متزايد في جماعة دولية تتشكل على المستوى العالمي.

- مجتمع مدني عالمي

بداية تشكل مجتمع مدني عالمي بدعم من المنظمات غير الحكومة والرأي العام العالمي ووسائل الإعلام، وتأثير الهجرات وتنقلات الناس وتزايد "الجاليات" حول العالم.

- تغير القوة

إن مفاهيم القوة، العنف أصبحت تشهد تحولا جذرياً، ولم تعد ترتبط بالمفهوم التقليدي الهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز) للقوة والسلطة. والعنف لم يعد يتأطر بالمفهوم الويبري (نسبة إلى ماكس فيبر) بخصوص "الاحتكار الشرعي للعنف" من طرف الدولة.

- تمركز الأمن

أن مفاهيم الأمن، أصبحت أقل تمركزاً حول الدولة، وأصبحت أكثر انفتاحاً حول ما يتجاوزها، ثمة مفاهيم لـ"الأمن الاجتماعي"، و"أمن العالم"، وفق مفاهيم وأجندات بعيدة نسبياً عن "الدولة" أو "الجيش" و"المؤسسات الأمنية".

- الدولة والتدفقات

الدول لم تعد تستمد شرعيتها من خلال ضمان أمن المواطنين على ترابها الوطني، والسياسات الأمنية أصبحت مرتبطة بمراقبة التدفقات عبر الوطنية. وهذا ما يتطلب مقارنة جديدة لمفهوم "الأمن" و"المجال".

- تفتت أو توزع العنف

أصبح العنف مُفْتَتّاً ولم يعد محتكراً وممركزاً في مجالات ترابية محددة. ومن هنا صعوبة التمييز بين "العنف الذي تمارسه الدول"، و"العنف المرتبط بمجموعة من الفواعل

والأنشطة التي تتجاوز حدود الدول". وينطبق هذا على التدفقات المافياوية مثلاً التي أصبحت تشكل فاعلاً خاصاً في العلاقات الدولية، كما أصبحت الشبكات الإرهابية والشركات الأمنية تكتسي بعداً ما عبر وطنياً يسهل عليها التحرك والتنقل عبر الحدود.

- نظام عالمي لا مركزي

نظام عالمي لا مركزي، وهكذا فإن العالم بصدد الانتقال من نظام دولي احتكرت فيه الدول وحدها العنف الدولي، وتحديد أجناس النظام العالمي، وما يمثل تهديداً-فرصة، إلى ديناميات جديدة للقوة، أصبحت القوة أقل تمركزاً، وذلك في أبعادها السياسية، والعسكرية، والثقافية والرمزية.

- صراعات غامضة

طبيعة الصراعات أصبحت غامضة لا تخضع لأية قواعد، ثم صراعات عميقة وممتدة ومعقدة، تتداخل فيها فواعل عوامل كثيرة، من الصعب تعيين أوزانها النسبية وادوارها، وأو تدبير حلول بشأنها.

- خصخصة العنف

يشهد العالم، في عدة مناطق منه، "خصخصة للعنف"، وانتشار لشبكات القوة والعنف، بشكل عابر للدول، بمساعدة بعض الدول والبيئة متوافقة وفواعل ذات مصلحة. والتحول التدريجي للاعتماد على فواعل أمن من غير الدولة ومن غير المؤسسة الرسمية، هي مؤسسات خاصة وارتزاقية.

متغير الثقافة

تلعب الثقافة تلعب دوراً مهماً كـ"متغير وسيط" أو "إطار تفسيري" للظواهر الاجتماعية والسياسية في العالم اليوم. ويتعلق الأمر بمجموعة من التفاعلات والتحويلات:

- الانفجار الثقافي أو انفجار الانتماءات حول العالم،
- صعود الصراعات على مستوى الدولة وعبرها،
- عودة المقدس أو الديني، على مستوى حركية المسرح الدولي، إذ تمثل ظاهرة "الأدينة" ظاهرة عالمية، ولا تقتصر على المجال الإسلامي،

ويضفي المتغير الثقافي معاني مختلفة على الهوية التي يمكن أن تتمثل في: الأمة، القبيلة، العشيرة، أو أن تتخذ طابعاً إقليمياً/جهوياً مناطقياً، وهذا ما يؤدي إلى تصاعد ديناميات الانفجار الثقافي في ظل التعددية الثقافية؛ حيث أن عدة استراتيجيات اجتماعية وثقافية أصبحت تعارض عولة "مبدأ الترابية" أو "النطاق الجغرافي للدولة"، مما يخلق توترات وصراعات عنيفة.

إن الثقافات يمكن أن تقوض انتماء المواطنة بفعل تضامانات "عبر- وطنية" تنفلت من مراقبة الدول، وبروز الولاءات التي تتجاوز الانتماءات الوطنية هو مصدر لعدم الاستقرار واللا تسامح ورفض الآخر. ولهذا من الضروري دراسة فواعل الهوية ومفعول الثقافة والهوية في إرساء ديناميات دولية جديدة.

طبيعة النظام الدولي

وهكذا، فإن العلاقات الدولية تعرف نوعاً من:

- اللامركزية، في القوة والسلطة، وانتقال تمرکز المعنى والقوة من الدولة – بوصفها مركز النظام العالم- إلى فواعل أخرى من غير الدول، أو من الدولة إلى المجتمع، والأمة والدين والقبيلة والطائفة والحزب والشركة والنادي وصولاً إلى الفرد بحد ذاته.
- ثورة الهويات واتجاهات القيم، بوصفها فواعل نشطة في النظام العالمي.
- الفوضى، وسيولة التدفقات،
- الافتقار إلى القدرة على الضبط والتحكم،

يقول برتران بادى، ان "النظام الدولي يتبدل تحت أنظارنا دون أن يتسنى لنا تقنيه أو تتبع مصيره". وقد دخل في نمط جديد من "الإقطاعية" و"العودة إلى حالة الطبيعة". كما ان اتجاهات السياسة الدولية تنحو نحو مظاهر الانفجار أكثر مما تتجه نحو الانسجام والاستقرار.

الافتقار للضوابط

لكن التناقضات التي يزرعها النظام الدولي تشكل أيضا الأعراض المصاحبة للتحويل المعقد إلى ديناميات دولية من نوعية جديدة ما زالت تفتقد لضوابط واضحة في مستويات رئيسة:

- عدد لا يحصى تقريبا من فواعل النظام العالمي.
- تدفقات لا تحصى بين تلك الفواعل.
- صعوبة في تحديد وتعيين ديناميات التفاعل.
- صعوبة التمييز بين ما يخص الدولة وما يتجاوزه إلى الفواعل من غير الدول، بين "الداخل" و"الخارج"، بين "الأنا" و"الآخر".

نظريات ومقاربات مختلفة

أخفقت المفاهيم والنظريات والمقاربات التقليدية في العلاقات الدولية في تفسير أزمات العالم اليوم أو الإجابة على أسئلتها، ولا بد من تغيير الرؤى والمفاهيم والنظريات والمقولات المستخدمة في القراءة والتحليل.

كما أن نظريات وعلوم السياسة والعلاقات الدولية "المتحركة حول الغرب"، أصبحت موضوع مراجعات وتعديلات متزايدة. وان قضايا العالم اليوم أصبحت أكثر قابلية للقراءة من منظور مختلف، يأخذ بالاعتبار ما يجري في العالم اليوم، وبرز:

- فواعل دولية من خارج الغرب أو خارج "المركزية الغربية"، أو ما يعرف باللاعبين غير الغربيين، مثل: الهند والصين والبرازيل واندونيسيا، أي بروز أصوات من خارج أوروبا والغرب، مثل أصوات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- فواعل من غير الدول، مثل الأحزاب والجماعات الإثنية والعرقية، والمؤسسات غير الحكومية، والأندية والشركات، والمؤسسات الدينية الخ
- فواعل ثقافية وهوياتية، وتدفعات القيم الرمزية مثل: الشبكات الدينية والثقافية، ومنها التنظيمات الجهادية التي أخذت تمثل ظاهرة عالمية أيضاً.
- مقاربات لا نمطية أو لا تقليدية أو جديدة للظواهر العالمية، مثل التحليل الثقافي للعالم، والشعبوية، النسوية، البيئة، والهجرة، والمواطنة العالمية، الظاهرة الدينية، مستقبل ثورة الاتصالات والمعلومات، ومستقبل الإنسان في ظل الثورة التقنية والبيو-تكنولوجية.

نهاية العالم كما نعرفه!

إيمانويل والرشتين

هل يعيش النسق العالمي الآن الطور الأخير من عمره، أيُّ مستقبل للنسق العالميِّ الراهن، وأيُّ نمطٍ من المعرفة يفترض أن يوجّه رؤيتنا لمستقبل العالم؟

يقول المفكر الأمريكي إيمانويل والرشتين أن النسق العالمي "دخل طور الاحتضار"، ويعبر مرحلة انتقالية إلى مستقبل غير مؤكد على الإطلاق. وأن هذا العالم الذي يتسم "بحدة القمع واللامساواة والاستقطاب لن يدوم طويلاً. وهذا بلا شك من الأخبار السارة"، غير أنه يُظهر بالمقابل جانباً قد لا يكون ساراً، وهو أن العالم يشهد "صراعاً سياسياً هائلاً حول نوع النسق الذي يتعين علينا أن نقيمه ليحل محل النسق القائم".

إن ثمة حال "بين-بين"، "فقد نتحرك صوب عالم أكثر ديمقراطية ومساواة، غير أننا، من ناحية أخرى، قد نتوجه إلى نسق عالمي جديد أسوأ مما نحن فيه". ويتوقف الأمر "علينا، وعلى طبيعة الفعل الأخلاقي والسياسي الذي نقوم به، أفراداً وجماعات".

القرن ٢١، أكثر صعوبة وأكثر انفتاحاً

وان "النصف الأول من القرن الحادي والعشرين سيكون أكثر صعوبة، وأكثر تشويشاً، ولكنه أكثر انفتاحاً من أي مرحلة عرفناها في القرن العشرين". وذلك انطلاقاً من ثلاث مسلمات:

الأولى

ان "الأنساق التاريخية، شأنها شأن الأنساق كافة، لها أعمار محدودة. إن لها بدايتها، تليها فترة طويلة، ثم تصير أخيراً إلى زوال بعد أن تبتعد عن نقطة التوازن وتصل حدود التفرع والاختلال والهلاك.

الثانية

هي "أن ثمة أمرين مؤكدين حول نقاط التشعب هذه: فالمدخلات الصغيرة ينجم عنها مخرجات كبيرة (خلافاً لما هي عليه الحال في مراحل التطور العادي للنسق، عندما تفضي المدخلات الكبيرة إلى مخرجات صغيرة)؛ كما أن الحصيلة النهائية لهذه التفرعات هي، في صميمها، غير محددة، أو معروفة سلفاً.

الثالثة

أن "النسق العالمي المعاصر، بوصفه نسقاً تاريخياً، قد دخل أزمة الاحتضار، وأنه من غير المحتمل أن يبقى قائماً بعد خمسين سنة من الآن. وعلى الرغم من ذلك، فإننا لا نعلم ما إذا كان النسق (أو الأنساق) التي ستتأتى عنه ستكون أفضل أم أسوأ من النسق الذي نعيش في ظله الآن.

إلا أننا نعلم حق العلم أن مرحلة الانتقال ستكون عصبية وحافلة بالمتاعب، لأن المخاطر في فترة الانتقال هذه كبيرة ونتائجها غامضة جداً، وقدرة المدخلات الصغيرة على التأثير في المخرجات عظيمة كل العظم".

نقطة التحول؟

ساد اعتقاد على نطاق واسع أن انهيار الشيوعية عام ١٩٨٩ مثل "نصراً عظيماً للبرالية. غير أن والرشتين رأى ذلك "دليلاً على الانهيار الحاسم للبرالية بوصفها الجيوثقافة التي تحدد المعالم الأساس في النسق العالمي الذي نعيش فيه".

لكن كيف ذلك؟

وعدت الليبرالية العالم بنظام جديد، يخفف أنواع اللا مساواة، ويقلل من حدة الاستقطاب، وتقل فيه الحروب والمواجهات، وبالتالي يقل الفقر والعنف وتراجع عوامل عدم الاستقرار الخ باختصار لقد وعدت الليبرالية الناس "بالجنة على الأرض" في المستقبل المنظور.

لكن الانهيار لم يقف عند النظم الشيوعية، بل تعدى ذلك إلى حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وانهيار الإيمان بالنموذج الكينزي [نسبة إلى كينز] في العالم الغربي. وهذه الانهيارات التي جرت في وقت واحد تقريباً، إنما كانت تعبيراً عن تحرر الشعوب من الأوهام الملزمة لبرامج الإصلاح الموعودة من قبل الدول، وهو نفسه الأساس الذي "دك الأسس التي قامت عليها النزعة الشعبية في إضفاء طابع الشرعية" على تلك الدول، وألغى بالفعل "كل سبب قد يدعو شعوبها إلى التساهل بشأن الاستقطاب المتصل المتزايد الذي يشهده النسق العالمي".

يقول والرشتين، وكلامه هذا في العام ٢٠٠٠، "أتوقع اضطراباً ملموساً من النوع الذي ما فتئ يطالنا منذ تسعينيات القرن العشرين، والممتد من مناطق البوسنة ورواندا وأمثالهما إلى بقاع أغنى (وبالتأكيد أكثر استقراراً) في هذا العالم (مثل الولايات المتحدة).

أي شبّح في الأفق؟

"تحول الشبّح الذي كان يرهب العالم بين عامي ١٩١٧ و ١٩١٩ إلى صورة كاريكاتورية ممسوخة للشبّح الذي أرخى بظلاله على أوروبا بين عامي ١٨٤٨ و ١٩١٧. كان الشبّح القديم يشع بمواطن القوة فيه، وهي التفاؤل، والعدالة، والأخلاق. أما الشبّح الثاني فتفوح منه رائحة الركود، والخديعة، والقمع البشع. ترى هل ثمة شبّح ثالث يطل في الأفق؟"

نعم، لكنه ليس شبح "الشيوعية"، غير أنه يظل مهيّباً، و"ذا صلة بالمشكلات المستمرة في العالم، وبتضايف وجوه التقدم المادي والتقني فيه، وحالة الاستقطاب الاستثنائي لسكان العالم".

"إن عالم السنين الخمسين القادمة يندر، من ناحية، بأنه سيكون أكثر عنفاً من عالم الحرب الباردة الذي خرجنا منه". فقد كانت الحرب الباردة محكومة ومنضبطة الحدود والإيقاع وذلك بتأثير توازنات ومخاوف بين القطبين العالميين، بيد أن الأمور تغيرت اليوم:

- يبدو أن العالم أكثر نزعاً للتفلت من الحدود والضوابط، وأكثر انخراطاً في الفوضى والعنف. بالإضافة إلى الانتشار النسبي لمؤشرات القوة حول العالم.
- التراجع النسبي لقوة الولايات المتحدة، وبروز مؤشرات متزايدة على فواعل أكثر طموحاً لتولي دور أكبر في النظام العالمي، مثل روسيا والصين والهند والبرازيل وغيرها.
- هجرة الجنوب إلى الشمال، وبروز الهجرة كظاهرة عالمية غير مسبوقة. صحيح أنها ظاهرة تاريخية، وأخذت بالتزايد مع تطور الرأسمالية، إلا أنه أخذت تمثل اليوم واحدة من أبرز سمات العالم اليوم. وخاصة مع تطور تكنولوجيا النقل والاتصال، والحاجة لأيدي عاملة رخيصة الخ .
- سوف يكون للجماعات المهاجرة دور لاحق في السياسات في المجتمعات والدول المستقبلية. وهذا ما يمكن أن يعيد فكرة "الشبح" الذي سبق أن تحدث عنه ماركس وأنجلز.
- فقدان الإيمان بالإصلاح والدولة، وبروز مدارك ونزعات "الرفض والعداء تجاه الدولة". ولم تكن الدولة محبوبة في أي وقت، إلا أنها كانت محط أمل بأن تقوم بالتحديث والإصلاح. أما وقد تراجعت اليوم عما كانت "تعد به"، أو تراجعت قدرتها على الاستجابة بتوقعات الناس، وخاصة في جوانب الأمن، فإن الناس سوف يتدبرون سبلاً خاصة لهذا الغرض.

- الديمقراطية قادمة، وهذا سوف يريد في الاضطراب والفوضى، إذ ان الديمقراطية سوف تساعد الناس على رفع سقف المطالب والتوقعات، بما يتجاوز قدرة الدول، الأمر الذي يمكن أن يدفع نحو تطورات من قبيل خلق ضغوط على النظم السياسية والدول، للحصول على المزيد من الموارد، أو خلق اضطرابات واستقطابات في الداخل.

ما اسم الشبح؟

يتساءل إيمانويل والرشتين، ما الاسم الذي سنطلقه على هذا الشبح؟ يجيب: "شبح تفكك بنى الدولة التي لم يعد الناس يثقون بها؟ شبح إشاعة الديمقراطية، والمطالبة بنسق للتوزيع مختلف بطريقة جذرية؟".

"ان السنين الخمس والعشرين أو الخمسين القادمة ستشهد نقاشاً سياسياً مطولاً حول سبل التعامل مع هذا الشبح الجديد. ويتعذر علينا أن نتكهن بحصيلة هذا النقاش السياسي الذي سيدور في جميع أنحاء العالم، والذي سيكون كفاحاً سياسياً عالمياً. وواضح أن مسؤولية العلماء الاجتماعيين [والسياسيين وغيرهم] تتركز في المساعدة على توضيح الخيارات التاريخية المفتوحة أمامنا".

ما الذي يحشد الشعوب؟

ان ما يحشد الجماهير "ليس القمع، بل الأمل واليقين- أي الأيمان بأن نهاية القمع أصبحت وشيكة، وأن عالماً أفضل أصبح ممكناً بالفعل". وان اكثر ما يعزز هذا الأمل وذاك اليقين هو النجاح الذي تحققه حركات اجتماعية أو سياسية في مساعيها حيال السلطة، وخاصة إذا كانت تلك الحركات في بيئة اجتماعية وجغرافية مشابهة.

أزمة الاشتراكية أم الرأسمالية؟

شعرت الرأسمالية أن نهاية الحرب الباردة والانهيـار الشيوعي، كان علامة فارقة أو نقطة تحول في مسار الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى المناهضة للرأسمالية أو المناهضة للهيمنة الغربية والأمريكية. لكن والرشتين يقول ان الأمر هو –على العكس من ذلك- ليس مؤشراً على "الانتصار النهائي للرأسمالية، بل نشهد أزمته الحقيقية الأولى".

ما اتجاهات التدمير أو التثوير في العالم؟

ثمة أربعة اتجاهات في المدى البعيد، يتحرك كل منها صعداً نحو السمـت، ولكل منها قدرة تدميرية في نظر الرأسماليين الذين يهتمهم تراكم رأس المال في عملية لا نهاية لها:

الأول، نزع الطابع الريفي عن العالم.

إذ يقل عدد سكان الأرياف في العالم كله، مقابل زيادة عدد السكان في المراكز الحضرية والمدن. وهذا مفيد للرأسمالية لجهة أنه يرفد سوق العمل بيد عاملة كبيرة، لكن بالمقابل، العمال سوف يطالبون بالمزيد من الأجور. هنا ثنائية متعاكسة، بمعنى أن الأجور المنخفضة سوف تؤثر على الاستهلاك وقد تتسبب باضطرابات وعدم استقرار. في حين أن زيادة الأجور تعني انخفاض الأرباح للأرباب العمل الرأسماليين.

الثاني، الأزمة البيئية.

وخاصة التلوث، وانحسار الحزام النباتي، والتغيرات البيئية الأخرى، وازدياد الأزمة البيئية، عادة ما تقع تأثيراته على المواطنين، العمال أساساً، في حين إلزام أصحاب العمال بمعايير بيئية سوف يعني تقييد العمل وارتفاع التكاليف وانخفاض تراكم رأس المال.

الثالث، انتشار الديمقراطية.

صحيح ان الديمقراطية كعنوان أو موضوع ملازمة للرأسمالية، لكنها تمثل في الوقت نفسه تحدياً متزايداً لها، باعتبار أن الديمقراطية تعزز قوة ودور العمال في الشأن العام ورسم وإقرار السياسات.

الديمقراطية تلزم الدولة باتباع سياسات رعاية اجتماعية، أو الحد الأدنى منها، وباعتبار أن العمال قوة اجتماعية وتصويتية كبيرة، فإنهم يؤثرون على القرار السياسي، الأمر الذي يلزم الدولة (برأسماليها) على نهج سياسات الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي-الاقتصادي.

إن تزايد الديمقراطية واتساعه عالمياً، يمثل مصدر تهديد للرأسمالية، باعتبار أن قوة المجتمع سوف تكون أكبر في المرحلة المقبلة، كما أن تداخل البعد الاجتماعي والاقتصادي مع أبعاد سياساتية أخرى (الإيديولوجية الشعبية، الاستقطاب الاجتماعي، النزعات الدينية السياسية، النزعات الإثنية الخ) يمثل قوة تأثير كبيرة على السياسات الرأسمالية.

الرابع، تراجع قوة الدولة،

إذ تراجعت سطوة الدولة، على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان تراجع الدولة ضرورياً من منظور الرأسمالية، صحيح أن الدولة مطلوبة لضمان الأمن وحكم القانون وتأمين الاستقرار، وكل هذا ضروري للعمل والإنتاج وضبط المجتمع، ومن ثم ضروري للرأسمالية، إلا أن الدولة يجب أن "تتكيف" مع متطلبات الرأسمالية وتدفع المواد والموارد والسلع والأفكار والأشخاص الخ هذا يعني أن الدولة تحت ضغوط متعاكسة!

"غير أن الدول لم تعد تستطيع أن تؤدي مهمتها كآليات للتكيف". ذلك أن "إشاعة الديمقراطية في العالم، وبروز الأزمة البيئية قد فرضا مستويات عالية من المطالب التعجيزية على مؤسسات الدولة التي تعاني جميعها "أزمة مالية".

ان تقليل الإنفاق لتلافي الأزمات المالية، يعني -مع عوامل أخرى- تقليص قدرتها على الضبط الاجتماعي والاستجابة للمطالب المتزايدة حيالها، ومن ثم تراجع قدرتها على تقديم "الأمل

واليقين"، وهكذا فإن "الجماهير اتخذت موقف العداء العميق تجاه الدولة. لكن ثمة حاجة للدول في كل الاحوال، لا من جانب المصلحين، ولا الحركات، بل من جانب الرأسماليين. فالنسق العالمي الرأسمالي لا يستطيع العمل بغير دول قوية، ... وفي إطار نسق قوي مترابط من الدول".

"نلاحظ أن "جماعات" غير تابعة للدولة تنبثق من كل مكان، وتتولى الدور الرئيسي في حماية نفسها، بل في توفير خدمات الرفاه لنفسها أيضاً. وذلك هو الطريق الذي سلكناه نزولاً إلى الفوضى في كوكبنا هذا. وهو علامة على تفكك النسق العالمي الحديث، وكذلك الحضارة الرأسمالية".

ان "العالم يجتاز مرحلة انتقالية. وسيبرز من خلال الفوضى نظام جديد يختلف عن النظام الذي نعرفه الآن؛ نظام مختلف، ولكنه ليس أفضل بالضرورة". ذلك أننا "نشهد الآن حالة من التشعب والتفرع في نسقنا هذا. والتقلبات فيه هائلة، وتكفي دفعة طفيفة لتحديد المسار الذي ستتخذه العملية.

الدولة، السيادة

يدور جدل متزايد حول وضع الدولة في النسق العالمي اليوم، والعلاقة بين الدولة والرأسمالية، وبين الدولة والدول الأخرى،

"إن الدولة الحديثة مخلوق غريب، لأن الدولة تسمى دولة ذات سيادة في نطاق نسق مترابط"، ولكن ما هي السمات المميزة للدولة الحديثة؟

أولاً، ان الدولة تزعم السيادة، لكن السيادة سمة ومفهوم لا يتعلق بدولة بمفردها، فهو "مفهوم مزدوج" أو "مركب"، المفترض بالدولة أن تكون تامة القدرة في الداخل، ولكنها لا تملك ذلك حيال الخارج، والواقع أنه "ما من دولة حديثة تتمتع بالسيادة داخلياً، بالفعل، نظراً لأن ثمة مقاومة داخلية لسلطتها على الدوام. بل ان هذه المقاومة قد أدت داخل أكثر

الدول إلى مؤسسة التقييدات القانونية على السيادة الداخلية نفسها على هيئة قانون دستوري، من جملة أمور أخرى".

وبالنظر إلى أن مفهوم السيادة تمت بلورته في بدايات الدولة في الغرب، من أجل تعزيز سلطة الدولة، إلا أن التطورات اللاحقة وحتى الآن أخذت تترك أثرها على السيادة والدولة نفسها.

ما حدث خلال عدة قرون من ظاهرة الدولة، وخاصة في العقود الأخيرة، أن الدولة لم تعد محط أمل الناس، إذ انها تغيرت، وهم تغيروا أيضاً، كما أن الدولة التي كانت جزء من رهانات الرأسمالية العالمية، ولا تزال بمعنى من المعاني، أصبحت تحت ضغوط متزايدة للحفاظ عليها في وضعية، أن تكون حاضرة بقوة الضبط الاجتماعي والقانوني، وغائبة أو متراجعة أمام ضغوط العولمة واحتياجات الانفتاح الرأسمالي.

إذا توقف السكان عن إضفاء الصيغة الشرعية على الدول، فإنهم لن يكونوا مبالين إلى إطاعة السلطة العامة: الشرطة والجيش والضرائب الخ فتتناقص قدرة الدولة، ومن ثم فإن الأفراد والجماعات (والشركات) سوف يعودوا إلى "الحلول القديمة"، وهي أن يكفلوا أمنهم بأنفسهم.

"لقد أصبح العداء للدولة من النزعات الشائعة هذه الأيام، وهو أن في تزايد مطرد. كما ان الأفكار المناهضة للدولة، التي كانت شائعة لدى النزعات المحافظ، والليبرالية، والراдикаلية/الاشتراكية، ... قد أخذت تتردد أصداؤه في أنماط السلوك السياسي في جميع الاتجاهات".

"إن سيادة الدول، على الصعيدين الداخلي والخارجي، في النسق البيني في العلاقات بين الدول، هي من الأعمدة الأساسية للاقتصاد العالمي الرأسمالي، فإذا انهار هذا العمود أو تضعضع، فإن الرأسمالية، كنظام، ستتزعزع، وأنا أقرب بأنه في حالة انحطاط هذه الأيام".

يخلص إيمانويل والرشتين للقول: "لقد دخلنا في زمن المصاعب. والنتيجة غير مؤكدة. وليس بوسعنا التيقن من نوع النسق التاريخي الذي سيحل محل النظام الذي نجد أنفسنا فيه الآن. وما نعلمه علم اليقين هو أن هذا النظام الغريب الذي نعيش فيه، والذي أدى دوراً خطيراً بمساندته عملية تكديس غير محدود لرأس المال، لن يستطيع الاستمرار في أداء مهماته بعد الآن".

نداء والرشتين: الدعوة إلى رؤية أكثر عقلانية للعالم

يحاول إيمانويل والرشتين اقتراح نمط من المعرفة يمكن أن يوجه رؤيتنا للعالم، مؤكداً على العلماء تغيير اتجاهاتهم لتحويل دفعة العالم عبر توجيه الذكاء الإنساني للتعامل مع المشكلات. ويدعو إلى:

- أن يصبح العالم أكثر عقلانية.
- زيادة مشاركة العلم الاجتماعي في العلوم البينية.
- محاولة البحث عن حلول في عصر نهاية اليقينيّات، والحدّاث الزائفة.
- لا يقينية، مستمدة من لا يقينية الكون الذي نعيشه، إذ إن استمرار غياب اليقين يمثل "أعظم فضيلة في هذا الكون، لأنه يجعل الإبداع أمراً ممكناً متمثلاً في إبداع كوني، ومعه بالطبع إبداع إنساني".
- "نحن قادرون على جعل العالم أقل ظلاماً وأكثر جمالاً؛ وقادرون على زيادة معرفتنا به. وما علينا إلا أن نبنيه. ولنقوم ببنائه، ما علينا إلا أن نستعمل عقولنا، بعضنا مع بعض".
- ضرورة أن ندرك أن الحقائق ليست كلية، ولا هي بالمطلقة، "إذا وجدت حقائق من هذا النوع فإنها ستكون مركبة، ومتناقضة، ومتعددة"، ويدعو إلى أن يتم إدراك أن العلم ليس البحث عما هو بسيط، "بل البحث عن التأويل الأكثر معقولية لما هو مركب".

- ان "سبب اهتمامنا بالأسباب المؤثرة هو أننا نعتبرها مؤشرات على الطريقة المؤدية إلى معرفة الأسباب النهائية".
- ان "العقلانية تنطوي على اختيار سياسة أخلاقية، وإن دور الطبقة المثقفة هو إلقاء الضوء على الخيارات التاريخية المتاحة لنا جميعاً".
- الدعوة "إلى تحريك جديد للمعرفة يتجاوز المسلمات واليقينيات القديمة التي تسرب الكثير منها إلى مجالات المعرفة بما في ذلك العلوم الاجتماعية فحال دون الإبداع فيها، ودون فهم أعمق وأوضح لمسار العالم وقضاياها".
- إعادة الهيكلة في العلوم الاجتماعية (والسياسية)، ونقد "المركزية الأوروبية"، ونقد "تقمصاتها"، التي تؤدي إلى مآزق العلم الاجتماعي.

من يحكم العالم؟

برتران بادى

تقع مسألة السلطة والحكم في موقع القلب من كل تساؤل لعلم السياسة، تتمثل في السؤال: من يحكم؟ وهي على كثرة تداولها والبحث فيها، إلا أنها لا تزال من أكثر المسائل غموضاً وإبهاماً. وعندما يكون الموضوع هو البحث في السلطة والقوة والحكم على مستوى العالم، فإن الغموض والإبهام يكون أكبر وأصعب وأسوأ بكثير. غير أن ذلك، لن يوقف المحاولات الرامية للتوصل إلى معرفة موضوعية بهذه المسألة.

من أجل هذا الغرض، يجب القيام بـ"إعادة تكوين الأوليات أو المكيانيزمات [الآليات] الابتدائية للسلطة، والتساؤل حولها، وحول الكيفية التي أمكنها بها أن تتكون وتتداخل، وأن تتجاوز الجماعات السياسية القومية التي هي "فضاؤها"، مهدداً وحيزها المكون لها، لكي تسهم أخيراً في تنظيم عالم يبدو اليوم، أكثر من أي يوم مضى، عالماً أكثر تداخلاً وترابطاً وارتباطاً ببعضه بعضاً.

هذا "التوحيد المتزايد للعالم، ... هو ما يعطي التساؤل حول "من يحكم العالم؟ معناه. حتى لو كان الجواب متكرراً ومتعددًا، هشا ومتقلباً.

سؤال "مُفَخَّخ"

في علوم السياسة، أن السلطة والقوة "تكون أكثر فعالية إذا كانت خبيثة مستورة، بل إذا كانت مغيبة غير مرئية، أي إذا كانت عصية على التحليل". هذا يعني أن بنى السلطة والقوة الظاهرة والمؤسسات، لا تعطي صورة دقيقة أو مطابقة عن "مواضع السلطة الحقيقية" إلا ما ندر.

أما على الصعيد العالمي، فإن المؤسسات الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغيرها، "توحي بوجود علاقات سلطان، لكنها علاقات لها على وجه العموم مواضع ومقار أخرى مستقرة في حيز آخر".

صحيح أن الدول القوية تحتفظ بقدرات وإمكانات وأدوار وتأثيرات كثيرة، إلا أنها "لا تحتكر شيئاً"، وهي عادة ما تدرك حدود قوتها، ربما أكثر من الفواعل أو الدول الأقل قوة أو الضعيفة، وخاصة أن مدارك القوة والسلطة حول العالم، عادة ما تكون "مؤامراتية"، أي أنها تحيل إلى قوى تنسب لها أدوار قيادية وحكم العالم، مثل المؤسسات المالية الدولية والبنوك والشركات الكبرى، أو "قوى خفية" و"غامضة"، تحرك العالم، أي تحكمه. وهذه أمور غالباً ما تنقصها الدقة والموضوعية، أو أنها "مخادعة" و"واهمة"، أو أنها جزء من سرديات مخيالية أو إيديولوجية.

أول ما يجب التدقيق فيه، هو أن الأصل في ميزان القوة أو ميزان الحكم، ليس الإمكانيات والموارد وليس القوة، وإنما هو النتيجة. لأن امتلاك القوة لا يعني بلوغ الغايات. أول ما يخطر في الذهن هو الولايات المتحدة "التي لم تربح حرباً منذ العام ١٩٤٥، على الرغم من مراكمتها موارد ووسائل لم يشهد لها العالم مثيلاً على الإطلاق. لقد بنت لنفسها قوة عظيمة، بل قوة أعظم، ولكن سيطرتها كانت فاشلة". وهذا يعني أن "الجبروت ليس سوى التجلي المرئي والقسري للسلطة، في حين أن السيطرة تعرب عن القدرة الفعلية على الحكم".

يجب التمييز بين من امتلاك القدرة وامتلاك الرغبة، وامتلاك الهمة أو الفعل. ذلك أن امتلاك الموارد والإمكانات لا يعني بالضرورة امتلاك الرغبة، كما أن امتلاك الإمكانيات والرغبة، لا يعني بالضرورة امتلاك الهمة. بالإضافة إلى أن امتلاك كل ذلك، لا يعني بالضرورة تدبير الأمور أو النجاح في تحقيق القوة والغلبة أو تحقيق الحكم.

متغيرات توليد السلطة في النظام العالمي

يمكن التمييز بين خمسة من معالم النظام العالمي أو "بارامترات"، التي تولد السلطة فيه، وذلك على النحو الآتي:

- السنة أو التقليد،

في استحداث أدوات السيطرة، وهذا أمر مستمر ولم يتوقف، حتى في أكثر المجتمعات حداثة، لأن ذلك يتواصل عبر الرقابة الاجتماعية والتحكم الاجتماعي، النظام الأبوي البطيركي، تقسيم العمل الاجتماعي، والجندرة، الزبائية، العصبية/التعصب، المحسوبية الخ

- القدسي

(مقابل الإنسي أو الدنيوي)، والديني، واللذان يشكلان امتداداً للسنن والتقاليد: وهما يستمران ويتواصلان في تنظيم سيطرة بذاتها ولذاتها، وبتزويد دوائر أخرى بأدوات تدعيم وتعزيز ثمينية تفيدها (الدوائر) في تدعيم سيطرتها وتعزيز غلبتها.

- الدولة

التي تم بناؤها قبل عدة قرون، وكان مبرر وجودها تحديداً هو ادعاؤها الحق في احتكار ممارسة السلطة السياسية.

- الاقتصاد

الذي انفصل كفئة مستقلة أو "مقولة" مستقلة منذ مجيء الرأسمالية التجارية في حدود عصر النهضة، والذي يدعي، غلبة مستقلة بذاتها، أو بسيطرة مستقلة، لا تزال قائمة ببديهية الحال إلى يومنا هذا.

- العولمة

وهي أبعد من أن تكون امتداداً لرأسمالية الأمس، وهي تستحدث مشهداً عالمياً جديداً، وبخاصة، تعبئ وتجنّد ثوابت ومتغيرات غير مسبوقة للسلطة، ولا سيما ثورة الاتصالات، التي هي أساس أو قاعدة صورة جديدة أو شكل جديد لا سابقة له من الغلبة والسيطرة.

مقاربتان متعاكستان

ثمة إشكالية في عالم اليوم تتمثل بوجود مستويين أو مقاربتين أو رؤيتين متعاكستين لمسائل السلطة،

- الأولى ترى أن السلطة مفردة أو منفردة، أي تكون بيد فاعل واحد، ومن ثم فإن مدونات السلطة لا تقبل التراتب والهرمية،
- والثانية ترى أن السلطة متعددة، أي تكون بيد فواعل عدة، ما يفتح الطريق نحو التنوع والاختلاف وصولاً إلى الديمقراطية.

من السهل اتهام المقاربة الأولى بالبساطة والاختزال، والثانية بالتمويه. لكن الحقيقة هي في مكان آخر.

الهيمنة

هذا يذكر بفكرة انطونيو غرامشي عن "الهيمنة"، وقدرة الفاعل القوي علي خلق استعداداً أو قابلية لدى الفواعل الأقل قوة لـ"تلقّي" و"قبول" ما هو فيه أو ما يطلب منه أو ما يراد له، وذلك عن "رضاً" أو "قناعة" أو "تسليم".

تكون الهيمنة من خلال اتباع مناورات وتلاعبات كثيرة، يساعد في ذلك تقنيات الاتصال والإعلام والتأثير الثقافي والتكليف الشرطي للعقول، بل ان "العولمة"، ومن خلال أدواتها وتدبيرها الإعلامية، وقوة شبكتها العنكبوتية، ومفعولها الاستهلاكي الجارف، ... تمثل، من وجهة نظر ما، اكتمال هذا الرضى وهذا القبول". وليس مستغرباً عن تظهِر تحليلات ومقاربات -من الولايات المتحدة بالذات- عن "القوة الناعمة" -بتعبير جوزيف ناي، وأثرها في السياسة الدولية، بل في إدانة القوة والتأثير على العالم.

لكن الحكم يتطلب اشتراك القوة الصلبة أو الخشنة مع القوة الناعمة، يضاف إليها "القوة الذكية"، بتعبير سوزان نوسيل، كنوع من "التأليف" بين القوة الصلبة أو القاسية وبين القوة الناعمة، "بهدف التوصل إلى أفضل منسوب من الفعالية والملاءمة".

سؤال السلطة في العالم

السلطة هي مسألة إشكالية في المجتمعات والدول، ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما كان البحث عنها وتقصيها ومحاولة "تعيينها" على مستوى العالم. ذلك أن المسرح الدولي -خلافاً للدول- لا يملك حكومة ولا سلطة عليا قائمة. ولهذا يظل سؤال السلطة افتراضياً وتقديرياً عموماً، لكن هذا لا يعني إقفال الملف، بل بالعكس!

الجواب التلقائي على سؤال السلطة في العالم، أو من يحكم العالم، هو أن "الأشد بأساً وقدرة وجبروتاً من الدول هو من يحكم العالم". ويبدو أن الإجابة الأهم لدى علماء السياسة على سؤال حكم العالم، هو مفهوم "الهيمنة" الذي يشير إلى الدولة أو الدول التي تغلب على العالم وتسيطر عليه.

لكن هل ان الدول هي الفاعل الوحيد الذي يستطيع أن يزعم السيطرة على العالم، وإلى أي حدود (زمانية وجغرافية)، تراها تفعل ذلك، ولأي غاية؟ هذه أسئلة لا تني تتعقد مع مرور الزمن، ومع تمدد الحيز العالمي؟

- التعقيد

هل يمكن اليوم أن يُحكم عالم يمثل هذا التعقيد والتغاير والاختلاف والتعدد، وهل ان العالم يمكن أن يميل لصالح الغلبة والسيطرة، وهل لديه قابلية فعلية لذلك، وهل يمكن لحالة الارتهاق والترابط المتبادل والمنافسة والاختلال، أن تجعل العالم قابلاً للحكم حقاً؟

- مناطق رمادية

ثمة "مناطق رمادية" كثيرة حول العالم، من الصعب تعيين اتجاهات القوة فيها، وتزداد التفاعلات الاقتصادية تعقيداً لدرجة أن احداً لم يعد يعرف كيف يحكمها ويخرجها من أزمتها المتواترة، فالفاعلون عديدون، لدرجة أن أحداً لم يعد قادراً على أن يتحكم بقسمته من "الاستقلال الذاتي"، والتفاعلات من الكثافة بحيث "تمنع كل استراتيجية سلطة أو سلطان".

- التدفقات وقابلية الحكم

كما أن حراك الناس والأفكار والسلع وسيولة التطورات والاحداث والاتجاهات والنزعات، وتراجع مفاهيم السيادة، وضعف الدولة، يجعل العالم أقل قابلية للحكم. لكن "هل يعني هذا أننا إزاء عالم جديد من اللا-حكم أو من الفوضى الظاهرة، أفلا تكون السلطة التي فقدها بعضهم، قد أصبحت، في واقع الأمر، شأناً من شؤون بعض آخر، ومكسباً من مكاسبه؟

حكم "عالم معولم"

العولمة تنوع موارد السيطرة ومواضع الغلبة ومداها. وتحويل الفواعل الاقتصادية والاقتصاديين الدوليين إلى أدوات نشطة في الهيمنة وديناميات التأثير والحكم في العالم. استقلالية متزايدة للاقتصادي مقابل السياسي والدولتي. وللفاعول الاقتصادية والشركات الكبرى والتدفقات أصبح لها "نصيب أساسي في حكم العالم".

أصبحت الشركات العالمية موضوع دعوة ورجاء، وموضوع دعاوى واستياء من قبل دول حول العالم،

الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) وخوادمها، باتت في الواقع مؤسسات ذات سلطة مرموقة، إن لجهة صياغة المعلومات ونشرها، وإن لجهة قدرتها على التأثير في الخيارات المتعلقة بالسلوكيات الجماعية. وتستمد هذه القوة الناعمة فعاليتها من كونها مغفلة، ومن الشعور، الخادع في الغالب، باستقلالية هذه الخوادم.

الواقع هو أن السلطة تتجزأ، وتتحول مجزئاً، بحيث تُضِلُّ مراقبيها، فيتوزعون بين إفراط براءة مَنْ لا يرى شيئاً، وهاجس المؤامرة الذي يهيجس به مَنْ يظنون أنهم يرون برؤية حسنة.

تمثلات وحقائق

(١) لابد لهذا العالم العابر للأوطان والقوميات من أن يتعايش مع عالمين آخرين. (٢) عالم كلاسيكي وما بين دولي، يستخدم قانوناً دولياً عمومياً، لا يزال سيادياً وبأدوات جبروت تقليدية: وهو في هذا لا مساواتي، ويغلب عليه أو بالأحرى، يسيطر عليه النادي الغربي سيطرة عميقة. (٣) وعالم متمرّد، ويتحدد في الحين ذاته، في اللعبة العابرة للأوطان

وللقوميات، وضد لعبة الدول. وهو يطبع أو يخضع لجاذبية القوم والجماعة والهوية، ويستمد الجانب الأساسي من قدرته وسلطانه من معارضته القواعد والمعايير التي يحملها العالمان الآخران، وكذلك من التحكم الذي يتوصل إلى ممارسته على الأذهان والأفئدة.

إن أياً من العوالم الثلاثة لا يستطيع أن يسيطر بمفرده. فكل واحد منها يتغذى على نحو مختلف من المعالم والثوابت والمتغيرات (أو البارامترات) التي ذكرناها سابقاً. لدينا: السوق، والدولة، والهوية، والعولة والتدفقات الخ وهنا ينبغي البحث عن السلطة التي تحكم العالم وتعيينها في تفاعل الأنماط المختلفة من الفعل والفعاليات.

لا مركزية القوة

انتشار عوامل القوة والتأثير، أو تزايد مضطري "لا مركزية" القوة في العالم، بالمعنى السياسي، والاقتصادي، والعسكري والأمني، والثقافي والقيمي. قوة التدفقات والشبكات، وهذا مجال أو فضاء مفتوح للتأثير، وليس ممسوكاً مهيمناً عليه بالتمام من قبل الدول المراكز أو الدول الكبرى فحسب. ذلك أن العالم اليوم أكثر تعقيداً وحركية وتدافعاً من أن تحكمه قوة واحدة أو أن يكون له سيداً واحداً.

الولايات المتحدة

هل لا تزال فكرة الهيمنة أو الأحادية القطبية ممكنة أو معقولة؟

لم تعد الولايات المتحدة سيداً لنظام العالمي أو حتى القوة المقررة أو الأكثر تأثيراً في العالم، وقد كشفت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، عن هشاشة القوة الأمريكية، وكشفت عن إمكانية اختراقها واستهدافها. وإخفاق واشنطن في فرض توجهاتها بشأن الاتفاق النووي مع إيران حتى على حلفائها في الاتحاد الأوروبي. هذه امثلة أو مؤشرات فقط، وثمة الكثير في هذا الباب.

هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحتوي صعود فواعل أخرى في النظام العالمي مثل روسيا والصين والهند والبرازيل وغيرها؟ بل ان ثمة خلافة متزايدة دول ومجتمعات الهيمنة حول التفاعلات الدولية واتجاهاتها في العالم. انظر مثلاً الفجوات والخلافات وحتى المنافسات المتزايدة

بين دول أوروبا والولايات المتحدة حيال روسيا والصين. وانظر الخلافة داخل دوائر فواعل صنع السياسة في الولايات المتحدة حيال الصين.

هل يبدو العالم اليوم محكوماً بالفعل، ومن قبل من، وأي فواعل هي الحاكمة، وهل هو منضبط وممسوك بالفعل، وإلى ماذا تحيل حالة الفوضى واللا استقرار، والغموض المتزايد أو اللاتيقين حيال اللحظة الراهنة، وحيال المستقبل؟



عالم المستضعفين:

باثولوجيا العلاقات الدولية

برتران بادى

يبدو أن الجهود البحثية في نقد نظريات العلاقات الدولية هي في ازدياد. وأصبح بالإمكان قراءة المزيد من المقاربات ليس من منظور المراكز فحسب، وإنما من منظور الأطراف أو الهوامش أيضاً، كما أصبح بالإمكان الاطلاع على قراءات تركز على ردود الفعل لدى المستضعفين أو المستبعدين أو "المذلولين"، وهذا يختلف بعض الشيء عن التمرکز حول القوة أو تأثير الفاعل القوي الذي كان هو الأساس حتى وقت قريب.

يقول كتاب "زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية" للكاتب الفرنسي من أصل إيراني برتران بادى:^٣ "لقد أصبحنا نعيش في عالم يبدو فيه القهر الاجتماعي – سواء أكان مادياً أم رمزياً- أكثر تأثيراً من حجة القوة أو السلطة. فالنظام –أو اللا نظام- الدولي الذي كان فيما مضى يقوم على الهيمنة، يتشكل اليوم على وقع قدرة المحكومين التفاعلية".

^٣ برتران بادى، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان جبور، (بيروت: مركز الأبحاث والسياسات، ٢٠١٥).

يحاول برتران بادي مقارنة ما يسميه "الإذلال" في العالم اليوم، ليس بوصفه مادة تُدرس من منظور نفسي-اجتماعي، وإنما بوصفه "مبدأ للنظام الدولي". لكن المؤسف أن التعرض للإذلال هو أمر اعتيادي في أية علاقة اجتماعية، بغض النظر عن الحقبة التي نتناولها، أو الثقافة موضوع البحث. أما أن يتحول الإذلال إلى "عنصر مهيكل" للعلاقات الدولية، فهذا في المقابل أمر يسترعي الانتباه أكثر، ويفرض نفسه بعد الآن في صلب تفكير أي مهتم بالشؤون الدولية.

يستند بادي في مقولته عن "باثولوجية العلاقات الدولية" إلى مقولة دركهايم عن "الباثولوجيا الاجتماعية"، حيث إن السياسة الدولية تُصاب بالأمراض والاختناقات كما يحدث للمجتمع، ما يعرضها للعذابات والمخاطر. وهنا يبدو دركهايم مفيداً في تفسير كيف أن الحالة المرضية تؤدي إلى المزيد من العنف والطاقات التدميرية من جهة المهزومين أو المستبعبدين أو المستضعفين الخ

أملى المنظور الدوركهايمي مسألتين حكمتا الظاهرة موضوع البحث: ما الذي وفر للإذلال موقعاً بهذه الأهمية في اللعبة الدولية؟ ولماذا يؤدي الإذلال بهذه البساطة إلى مفاخرة العنف الدولي؟ بتعبير آخر، كيف تنشأ "حالة مَرَضِيَّة" في نظام دولي؟ وكيف يمكن تفسير طاقتها التدميرية؟

إن القيام بمقارنة كهذه يتعارض مع ما علمتنا إياه "سياسة القوة" التي تلصق دوراً استباقياً بالأكثر قوة، ودوراً تفاعلياً بالآخرين. لكن انقلاب الأدوار يلحظ يومياً في العلاقات الدولية، وهو أمر يحتاج إلى تفسير.

ينطلق بادي من مقولة رئيسة وهي:

أن عالم اليوم يبدو القهر والإذلال فيه أكثر تأثيراً وأكثر تفسيراً للكثير من السياسات القائمة، وأنه "يتشكل اليوم على وقع قدرة المحكومين التفاعلية"، ص ٩. ويطمح بادي إلى

"مقاربة الإذلال، بوصفه مبدأ منظماً للنظام الدولي"، ذلك أن الإذلال هنا "يُعالج على أنه اختلال أو عدم انتظام للنظام الدولي". ص ١٠.

بالطبع الإذلال هو العامل الأساس المؤثر، لكنه ليس العامل الأوحده. ويتخذ أشكالاً متنوعة، ويعمل بطريقة واعية أو لا واعية، ويُعبّر عنه دوماً بـ"سياسات منتظمة، يمكن إعادة النظر فيها وتصحيحها. من هنا يبدو سياسة حقيقية دولية عامة". ص ١٠٥.

ان ضغوط العولمة والهيمنة بالإضافة إلى هشاشة النسيج الاجتماعي "تضفي على الإذلال بعداً درامياً". ص ١٢. صحيح أن الإذلال كان يأتي من القوي إلى الضعيف أو من المركز إلى الهوامش، إلا أنه كان يحدث العكس أحياناً، فقد ذلّت أمريكا مثلاً في فيتنام والصومال وأفغانستان والعراق.

والغالب أن الدول الكبرى تمارس إذلالاً متواصلاً للفواعل الأقل تأثيراً في السياسة الدولية، مثل ما تفعل فرنسا تجاه دولة أفريقية مثل مالي، والولايات المتحدة تجاه العديد من دول العالم، وإسرائيل تجاه الفلسطينيين والعرب عموماً.

لقد أصبح أثر هذه الإذلالات التراكمي ضخماً. وتندرج في الأجندات الدولية سراً وعلانية، وتشكل أمراً اعتيادياً في السلوكيات الاجتماعية ما إن يتعلق الأمر بشأن دولي. وهو ما بات شائعاً بشكل مضطرد. إن هذه الإذلالات بشكل خاص هي ما يصنع السياسات، فتساهم في خلق أشكال جديدة من المواجهة.

ما الإذلال الدولي؟

يمكن تعريف الإذلال الدولي على أنه "فرض تسلطي لمكانة أدنى من تلك التي يتمناها فريق لنفسه ولا تكون متطابقة مع المعايير المعلن عنها"، ويتعلق الأمر مباشرة بثلاثة أبعاد على الأقل في سوسيولوجيا العلاقات الدولية:

- مسألة "المكانة" التي يطمح الفاعلون الدوليون إلى تحديدها ويمكنهم أن يطمحوا إلى ذلك في جو منافسة محدودة.
- "استخدام" أولئك الذين يمتلكون موارد سلطوية، لرموز تتيح لهم إقصاء الذين لا يمتلكون الموارد إلى مراتب ادنى.
- "الذاتية" التي تُكوّن الرؤية من جانب الفاعل، والتلقي من جانب من يكونوا عرضة لها.

سياسات/دبلوماسية الإذلال

للإذلال معان ودلالات عديدة، من ذلك مثلاً أن القوي أو الذي يفرض مكانة على المذلول أقل مما يستحق أو يتطلع. ص ٢١. وإذا كانت الدبلوماسية تعرف عل أنها "فن إدارة الافتراقات"، فإنه يمكن لـ"دبلوماسية الإذلال" أن تكتسي معنيين:

- إما أن تعني "استعمال" ممارس الإذلال تقنيات أو خطابات تعمق الافتراق، جاعلاً من ذلك مصدراً لجني الفوائد أو للسيطرة، أي أنه بدل أن يردم الهوة يقوم بتعميقها، وسوف نرى في هذه الحالة سلسلة من المفاعيل المنحرفة تجعلنا نعيد النظر في المكاسب المأمولة.
- وإما أنها تعني "ردة فعل" المذلول الذي ينحوي في مواجهة كل نموذج من نماذج الإذلال إلى اللجوء إلى "اللامبالاة"، لا بل إلى القبول، أو على العكس من ذلك إلى إيجاد أشكال اعتراضية للرد، غالباً ما تقود إلى اختلالات أخرى، أو في حالات أكثر ندرة، إلى أشكال متنوعة من الاستنجاج بـ"المجتمع الدولي". ص ٨٢.

ويتحدث برتران بادي عن "دبلوماسية الإذلال"، ص ٢٨، ويعرض أربعة نماذج لها هي:

— الانتقاص

أي "فرض تحجيم قاس على المهزوم في ما يعود لمكانته وقوته، وانطلاقاً من ذلك خلق صدمة انفعالية لدى الرأي العام. صدمة إلى الحد الذي يجعلها غير محتملة بالنسبة إلى من يقعون ضحيتها؛ هكذا تعادل الهزيمة لهؤلاء انتقاصاً من المكانة التي كانوا يطمحون بأن تكون لأمتهم.

يؤدي هذا النمط من الإذلال، إلى ردة فعل لدى "المذلول" تتمثل بـ"تعبئة سياسية مكثفة تهدف إلى بناء ذاكرة جماعية تحافظ على الحقد على الآخر وتعمقه". وهكذا تكون المواجهة بين الطرفين:

- الأول هو المهيمن الذي يحط من قدر ومكانة المهيمن عليه.
- والثاني الذي يرد بأعمال تقوم على "إثبات الذات وعلى تواتر أشكال التأثير الرمزية. ما يفضي إلى تحديات حقيقية".

وهكذا فقد كانت سياسات الإذلال الفرنسية والبريطانية ضد ألمانيا في نهاية الحرب العالمية الأولى، استثارت ردة فعل لدى الألمان تمثلت بـ"تمجيد العرق الألماني"، الأمر الذي هيء الظروف -مع عوامل أخرى- لاندلاع الحرب العالمية الثانية.

حدث شيء من ذلك لدى روسيا بعد الانهيار السوفيتي، فقد أدت سياسات الغرب لإبعادها والانتقاص من مكانتها، إلى اتباعها، وخاصة بعد حقبة فلاديمير بوتين، سياسات "الانتقام الهادئ"، والتخفيف من الانتقاص الذي أصابها. وهذا يفسر -مع عوامل أخرى- مواقفها تجاه الحرب البوسنة ١٩٩٤، وكوسوفو ١٩٩٩، والعراق ٢٠٠٣، وليبيا ٢٠١١، وسورية ٢٠١١.

- إنكار المساواة.

يتمثل الإذلال هنا بـ"رفض المساواة" في النظام الدولي، و"رفض المساواة" في الحقوق. صحيح أن النظام الدولي (الويستفالي) ١٦٤٨ والمؤكد عليه في مؤتمر فيينا ١٨١٥، قام على فكرة

السيادة والمساواة، أو تنظيم العلاقات بين متساويين، إلا أن ما حدث في الواقع، هو أن الأطراف لم تكن أنداداً، ولم يمكن النظر إليها كذلك.

صحيح أن النظام الدولي فيه فواعل كثيرة، إلا أن ثمة فروق في قوتها ومكانتها الحضارية، ومن ثم فإن وجودها في النظام لا يعني اشتراكها بإدارته. بل ان مجرد تعبير الفاعل عن نفسه وحقوقه، يمكن أن يعرضه للعقوبات والحرب. مثال ما حدث للصين عندما حظرت الأفيون القادم إليها عن طريق بريطانيا.

هذا النموذج من الإذلال تُرجم أولاً بإعادة بناء "مكانة" الدخيل، الذي عُدد في مرتبة أدنى، ووضع تحت الوصاية، وأُجبر على تقديم تنازلات عن أراض لصالح الدول القوية، انظر مرحلة الاستعمار، واتفاقات الحماية، واتفاقات الامتيازات، وبقاء عدد من المستعمرات، والدخول في تعهدات والتزامات أمنية واقتصادية بعيد المدى. هذا ما حدث في جميع أنحاء العالم، خارج أوروبا، وأمثلته كثيرة: أفريقيا، والشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا الخ

يصعب على الدول الكبرى أن تتفهم "الدبلوماسية السيادية" التي تتبعها بعض الدول حول العالم، وخاصة تلك التي تحاول أن تحسن أو تعزز من مكانتها في النظام الدولي. محاولات روسيا، الهند، البرازيل، فنزويلا، إيران، وغيرها. وتعد ذلك نزوعاً مناهضاً ومهدداً لاستقرار النظام الدولي.

وتؤدي مخاوف الدول الراغبة بتغيير مكانتها، وخبرات الصدام مع الغرب، إلى نوع من العطالة والقهر والإذلال المكين، فتقع الدول والمجتمعات في نوع من الهيمنة والجمود والقابلية للعنف وعدم الاستقرار.

— الإقصاء

يتمثل ذلك برفض القبول بالآخر كمبدأ، والعمل بمنهجية على إقصائه عن الحوكمة العالمية أو الإقليمية، وحصره بدور يوازي على الساحة الدولية دور "مواطن سلمي" ضمن منظومة الأمم.

عَدَّ النظامُ العالمي جميع الدول متساوية نظرياً، لكنها ليست كذلك في الواقع، وإن هذا بحد ذاته يضع الدول في مواضع مختلفة من حيث المكانة والتأثير، كما يخلق لدى بعضها مدارك أو مشاعر الظلم والاعتراض بدرجة أو أخرى.

لكن العنصر الأكثر حساسية في الأمر، هو كون الإقصاء "فعلاً قصدياً"، أي الدفع بالآخر إلى موقع أدنى من ذلك الذي يتوقعه أو يحاوله. هنا يمكن أن يحدث نوع من الإقصاء عن اللعبة الدولية، من خلال استحداث تجمعات ونوادي ومنتديات تقتصر عضويتها على عدد من الدول.

تشهد الدول الرغبة بالانضمام إلى نادي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إذلالاً مستمراً، من قبل الدول الخمس ذات العضوية الدائمة، كما تمثل "مجموعة العشرين" التي تأسست ٢٠٠٨، و"مجموعة الثماني"، وقد كانت "مجموعة الست" عام ١٩٧٥، ثم "مجموعة السبع" بعد انضمام كندا إليها في العام التالي، نوعاً من الإقصاء لعدد كبير من الدول ترى أن من حقها أن تكون فيها.

تمثل اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية التي أقرت في عام ١٩٦٨ باباً صريحاً للإذلال، إذ تمنع الدول الكبرى على الدول الأخرى امتلاك السلاح النووي، لكنها مع ذلك "تسامحت" مع "إسرائيل"، بل إنها دعمتها في ذلك، ولا تزال تتستر عليها، كما غضت الطرف عن الهند والباكستان، فيما لا تزال تحاصر إيران لمنعها من امتلاك التقنية النووية.

ويمثل تشكيل "مجموعة اتصال" خاصة بقضية ما، نوعاً من الإذلال والإقصاء لدول أخرى، طالما أن الدول الأعضاء تعطي لنفسها الحق في التعامل مع قضايا دول أخرى، انظر مثلاً

مجموعة الاتصال حول ليبيا، التي لم تسمح للدولة الليبية نفسها أن تمثل فيها، وكذلك "مجموعة أصدقاء سورية" سابقاً، التي لم تمثل فيها سورية أيضاً.

وتمثل "دبلوماسية التهميش" باباً آخر للإذلال أو الإقصاء، مثل حصار عدد من الدول بقرارات دولية، كما هو حال سورية مع القرار ١٥٥٩ الخاص بלבنا، والعقوبات على إيران وكوبا وبيلاروس وفنزويلا وغيرها. وإبعاد عدد من الدول عن المشاركة في مؤتمرات دولية تتناول قضايا ذات أولوية بالنسبة لها، كما كان الحال مع إيران في مؤتمرات جنيف الخاصة بالحرب السورية.

إن الإذلال هنا يتكون في سياق تمزقين يطبعان بعمق الحياة الدولية المعاصرة:

- الأهمية المعطاة لـ"المقارنة" التي تقود كل فاعل إلى أن يحكم على مصيره أو موقعه تبعاً لمصير وموقع منافسه، ولا سيما في القضايا التي يمكن لهؤلاء أن يفلتوا منها.
- وانكفاء جدلية القوة التي كان لها فيما مضى الكلمة الفصل، والتي أفسحت في المجال الآن لمواجهة القيم. هناك عناصر عديدة تفاقم هذا الشعور بالإقصاء، وتزيد من حدة النظرة غير المتوازنة التي ينتهجها النظام الدولي.

— الوصم.

الإذلال بواسطة الوصم، يركز على التنديد المزري بالآخر في ما يميزه عنا. هذا النوع من الإذلال يكتسب معانه في سياق مزدوج: حين تتجمع في الآخر سمات سياسية وخاصة ثقافية متميزة بقوة، لا بل متعارضة عنا؛ وحين يكون في مستوى من القوة أدنى بوضوح من قوتنا. وهكذا كان الغرب يصم الاتحاد السوفيتي السابق بـ"إمبراطورية الشر"، ويصف خصومه في المنطقة والعالم بـ"محور الشر"، بتعبير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوس في العام ٢٠٠٢، والمقصود بذلك إيران وسورية وكوريا الشمالية والعراق (تحت حكم صدام حسين) وغيرها. كما كان الخصوم بين الشرق والغرب قبل عدة قرون بوصم كل منهم الآخر بـ"الكفر".

وتحدث الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عن "الدول المارقة"، كما تحدث مستشاره للأمن القومي أنطوني ليك عن الدول "غير القادرة على التعاطي مع العالم الخارجي"، وهذه سمة أو وصمة، تختلف عن التصنيف التقليدي في العلاقات الدولية لـ "العدو"، وذلك بالاستناد إلى "الإدانة الأخلاقية والوصم بالعار".

ولاحقاً تحدثت مستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس عن وجود "أسنة متقدمة للدكتاتورية"، مشيرة إلى زمبابوي وبيلاروس، لكن سورية -التي كانت لا تزال تشكل حاجة للولايات المتحدة، على ما يقول برتران بادى- كانت خارج اللائحة، وكذلك المملكة السعودية التي لا تمت مع ذلك بصلة إلى المجموعة الديمقراطية ...

لكن مدلول الإذلال والوصم تفاقم بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبرز وسم أو وصم "الإسلاموية"، و"الفاشية الإسلامية" و"الإجرام السلفي"، و"الإرهاب الإسلامي"، الخ

تُولد نماذج الإذلال المذكورة أعلاه، أشكالاً دبلوماسية غير مسبوقة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الدبلوماسية التفاعلية ليست حتمية، وهي بالقطع لا تنتج دبلوماسيات اعتراضية على الدوام، إذ ثمة استجابات ضعيفة، "تتكيف" بموجبها الدول أو الفواعل "المذلولة" مع وضعيتها ومع ما تتعرض له، متفادية المزيد من الإقصاء والإبعاد، وهذا ما تقوم به الدول أو الفواعل الضعيفة نسبياً مثل ليبيا (نحن حكم القذافي)؛ أما الدول أو الفواعل القوية أو الأقوى نسبياً فيمكن أن تظهر ديناميات استجابة أكثر قوة، مثل القوى الناهضة (الصين، البرازيل، الهند، جنوب أفريقيا).

تضغط الدبلوماسية الاعتراضية على طبيعة النظام العالمي. ففي صيغتها المتطرفة، تحضر الدبلوماسية الانتقامية كما لدى إيران مثلاً، وتُولد الدبلوماسية السيادية حذراً واحترازاً عفويّاً يتلونان بلعبة تواطوء حذرة ومحدودة، كما يظهر لدى روسيا، ولو أن الأخيرة تبدو أكثر إقداماً وهمة اليوم، مما كانت عليه في السابق.

اللا مساواة المذلة

إن رسوخ الإذلال في النظام الدولي الحالي هو حصيلة عوامل ثلاثة تفسر خصوصية نظامنا الدولي، والتي تتمثل بـ أولاً: اللا مساواة التأسيسية، وثانياً: اللا مساواة المهيكلية، وثالثاً: اللا مساواة الوظيفية.

- لا مساواة تأسيسية

يتعلق الأمر بالفروق في مستوى القوة والمكانة والدور في النظام العالمي، منذ لحظة تأسيسه الحدث. ذلك أن الدول الأطراف، أكثرها تم إعلانه بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أكثره مُستعمرًا من قبل الدول الكبرى، ولم يمض وقت على "استقلاله"، بل ان الكثير من الدول تم تأسيسه بإرادة وقوة وغلبة الدول المستعمرة نفسها. وتدخلت في بناء الاجتماعية والسياسية والكيانية أو الدولية، سوءا تم ذلك بالرضا أم بالقوة.

ومن ثم فإن المساواة النظرية بين الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وأمام القانون الدولي، ليست مساواة فعلية، كما أن الكثير من الدول والنخب الحاكمة مرتبطة بنيوياً بنظام الهيمنة العالمي، مثلما أن دولاً أخرى أخذت مساراً استقلالياً مناهضاً للهيمنة، إلا أنه لم يملك الكثير من البدائل بهذا الخصوص، ولا يستطيع أن يخرج من ديناميات الهيمنة.

- لا مساواة مهيكلية

ويتعلق الأمر بأن النظام الدولي مصمم بحيث لا تملك كل الدول أو الفواعل فرصاً متساوية للمشاركة في القرار الدولي، وبالتالي فرصاً متساوية للحصول على الموارد. وهناك محطتان فاصلتان رئيستان أرسنا بشكل دائم بنية تقوم على لا مساواة نافرة، واستجلبتا الكبت والإذلال الدبلوماسيين.

- الأولى تكمن في التوافق عام ١٩٤٥ على نظام التعاون متعدد الأطراف، وهو يستند إلى تسوية غربية، أفضت إلى هرمية للقوة في النظام الدولي، تمثلت بمنح عدد محدد من الدول "حق النقض"/"الفيتو"؛

- والثانية اختراع الثنائية القطبية التي جعلت للقوة المكانة الأرفع، وضعت العالم فعلياً تحت حكم نظام ثنائي القوة، طرفاه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

لا تزال هاتان المحطتان، حتى الثانية منهما، في أساس نظامنا الدولي الحالي والتباساته. إذ إن حق النقض الفيتو لم يتغير، كما أن المطالب بإصلاح الأمم المتحدة لم تحقق أياً من أهدافها تقريباً.

إن هذه البنية المتدرجة، والتي أنتجت ثقافة التراتبية الدولية، لا تتسبب باللا مساواة فحسب، بل إنها تولد أيضاً تصرفات ومرارات غاية في التعقيد لدى أولئك الذين يطمحون إلى الترقى، أو بكل بساطة، لتأكيد وجودهم.

هذه الإذلالات المكبوتة إلى حد ما، نجدها في صفوف "القوى المتوسطة" التي تحلم بعالم "متعدد الأقطاب"، وفي صفوف "القوى الناهضة" التي تعتبر أنها بلغت مكانة القوة العظمى، وفي صفوف الدول الصغيرة التي تحلم، بالنظر إلى عدم تمكّنها من تحسين تصنيفها، في أن تبقى بكل بساطة على قيد الحياة.

- لا مساواة وظيفية

تحجيم نطاق التعاون على المستوى العالمي بالتركيز على الفواعل الكبرى، التي تقوم بخلق كيانات وجماعات موازية للمنظمات الدولية، وتتبع ديناميات مختلفة عن القانون الدولي، بزعم أن مشاركة عدد كبير من الفواعل الدولية يسيء إلى نوعية الاختيار، كما يبدد ويشتت القوى ويقلل من القدرة على تركيز أو حشد أو تخصيص الموارد المادية والمعنوية اللازمة، كما أنه لا يحقق النتائج المرجوة، وخاصة أن تنفيذ ما يتفق عليه بخصوص أمراً، عادة ما لا تستطيعه الكثير من الدول والفواعل الخ

وهكذا تجد مجموعات مثل "مجموعة الدول الخمس" في مجلس الأمن الدولي، و"مجموعة العشرين"، و"مجموعة السبع"، التي أصبحت مجموعة ٧+١، بالإشارة إلى روسيا، قبل أن تصبح مجموعة الثمانية، بعد الانضمام المذل لروسيا إليها، التي تقوم بالبحث والمداولة والقرار في القضايا الكبرى على مستوى العالم، في: السياسة، والاقتصاد، والأمن، والبيئة وغيرها.

وهكذا، فإن الدول والفواعل التي تبقى خارجاً، تكون تحت مدارك الإبعاد، والتراجع في المكانة وفي الاعتراف بها، وقد يزيد الأمر عن ذلك، بأن تكون أوضاع تخص تلك الدول المبعدة أو المتجاهلة هي المعنية بالأمر، أولها مصالح كبرى ذات صلة.

وهكذا، عندما تم الإعلان عن "مجموعة أصدقاء ليبيا" عام ٢٠١١، ولاحقاً "مجموعة أصدقاء الشعب السوري" عام ٢٠١٢، لم تكن الحكومة الليبية من أعضاء المجموعة الأولى، ولا الحكومة السورية من أعضاء المجموعة الثانية، وهذا لا يمكن أن ينظر إليه، إلا بوصفه تدخلا صريحاً من قبل أطراف ليس لديها تفويض قانوني أو أممي ولا وطني أو محلي فيما تقوم به.

تداعيات الإذلال الخطرة: نحو نظام معاكس!

يقوم النظام المعاكس لنظام الإذلال في ثلاثة مستويات رئيسية: الأول هو المجتمعات، والثاني هو الدبلوماسية المعارضة أو حتى الجامعة، والثالث هو الصراعية.

- المجتمعات

سرع انخراط المجتمعات في الحياة الدولية ممارسات الإذلال وعممها، ودخلت الثأرية إلى المجتمعات المعنية وأسهمت في تعبئتها، وفي إثارة النزعات الشعبوية ومختلف أشكال المشاعر الوطنية.

من ناحية أخرى، كان لا بد لإنكار المساواة والإقصاء والوصم من أن تطل المجتمعات بالطبع وأن تشكل مسالك سهلة للمتاجرين بالسياسة التي عرفوا كيف يستخدمونها، إما من أجل إضفاء الشرعية على سلطتهم، وإما من أجل الاعتراض بفعالية على الممسكين بالسلطة.

شهد العالم تدويلاً متزايداً للديناميات الاجتماعية، وللحركات والرهانات الاجتماعية. وأصبحت الحركة الدولية تتم أكثر فأكثر بفعل الوساطة التي تؤيدها المجتمعات. هكذا خلقت الحركية الاجتماعية في مواجهة الإذلال الدولي. إنه اتجاه قوي جعل من الاحتجاجات حول العالم نموذجاً.

من الواضح أن وزن المجتمعات يزداد أهمية بقدر ما تكون المؤسسات السياسية القائمة في البلد ضعيفة وهشة وغير متمتعة بالشرعية اللازمة. من هنا تأتي الأهمية اللافتة لعمليات التوسط والتأثير التي تمارسها المجتمعات.

حدثت الاستجابات الأهم في البلدان خارج أوروبا، كما هو الحال في المنطقة العربية وعدد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث قامت احتجاجات وثورات ضد نظم الحكم المحلية والنظم الموالية للاستعمار أو النظم المقربة منه، وتداخلت مطالب التحرر من سلطة الخارج، بمطالب التحرر الداخلي من سلطة الاستبداد.

في كل مناطق الجنوب تقريباً، أمسكت قوة استباقية بالمجتمعات التي كانت تعيش حالة من الفشل المزدوج في الاندماج:

- فشل أولاً داخل الدول المعنية بالذات، حيث تعمقت الهوة بشكل صارخ بين نخبة متفرنجة، وميسورة، وفاسدة في أغلب الأحيان، وفي المقابل جمهرة من الناس تعاني من البطالة بأعداد كبيرة، ومن النقص في الغذاء والصحة والتعليم.
- وفشل على الصعيد الدولي، حيث برزت التناقضات الاجتماعية التي عمقت الانقسام بين الشمال والجنوب.

من هنا اتخذت هذه الطاقة التعبوية شكل حراك حقيقي قادت إلى صدمات يصعب السيطرة عليها.

وفي ظل التسلط والقمع، تتجه تلك الحركات الاجتماعية إلى العمل السري، وترتدي طابعاً دينياً، طائفيّاً، وحتى إثنيّاً، وأنماط من شبكات التضامن الاجتماعي والخيري والإنساني، وتكتسب شرعية وقابلية اجتماعية لا تتوافر عليها السلطات أو على حساب الأخيرة.

يحدث أن تقوم السلطات في الدول باستمالة القوى والفواعل الاجتماعية الناقمة، بإطلاق مواقف شعبية أو قومية تنطلق تحديداً من الإذلال الدولي الذي غالباً من يتم المبالغة فيه، للتغطية على سياسات الداخل، ومن أجل اكساب الشرعية ضد منافسين في الداخل أو منافسين من الخارج. وفي النقطة الأخيرة، تكتسي السياسة الخارجية طابعاً متوتراً ومناهضاً للغرب. هذا ما حدث في حالة مصدق في إيران، وعبد الناصر في مصر، وسوكرانو في اندونيسيا الخ

ظهرت أيضاً حركات دينية وقومية تعمل بالتوازي، وأحياناً بمقابل، ما تقوم به النظم السياسية والدول، من ذلك مثلاً حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وكذلك الأمر بالنسبة للحركات القومية العربية، التي تمثل فواعل عابرة للدول والإقليم لتكون فواعل دولية التأثير.

تضاعف حجم الإذلال، إذ تلاقي الضغط الخارجي مع تعسف السلطات القائمة التي كانت أشبه بفواعل تقمع الداخل وتنصاع للخارج.

مثل الخطاب السياسي والإعلامي حول "الربيع العربي" -كما يقول برتران بادى- نموذجاً للتعبير عن "الكرامة" مقابل "الإذلال"، وعلى الرغم مما في سردية حادثة محمد البوعزيزي (تونس) من أوجه معقولة، إلا أنها تعرضت للكثير من الهندسة والتعديل والإضافة من أجل أن تصبح مثلاً للرد على "الإذلال".

- الدبلوماسية المعارضة أو الجامعة

يمكن الحديث عن نمطين من الدبلوماسية، الأول يقوم على "الاعتراض"، والثاني على "الجنوح"، والاثنان تظهران أكثر فأكثر على أنهما "خروج على النظام".

تحدد دبلوماسية الاعتراض على أنها:

"نوع من الدبلوماسية التي تخصص قسماً من حركتها للاعتراض على النظام الدولي بأكمله أو على جزء منه، بهدف جني المكاسب من ذلك" محلياً أو دولياً.

وهي ظاهرة قديمة في السياسة الدولية، ولعل أكبر تجلياتها وضوحاً كان مؤتمر باندونغ ١٩٥٥ وحركة عدم الانحياز التي ولدت من رحمته، ومجموعة ال ٧٧. وقبلها كانت حركات التحرر الوطني حول العالم، وبالأخص منها حركات اليسار.

مثل قادة حركة عدم الانحياز رموزاً لسياسات الاعتراض، بالتركيز على مقولات وسياسات المناهضة للهيمنة الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. وكان من أبرز من تصدى لهذا النمط من الاعتراض كل من: الرئيس الفنزويلي (آنذاك) هوغو تشافيز، والإيراني (الأسبق) أحمددي نجاد، اللذين واصلا خطاباً سياسياً عالي النبرة ضد الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وضد سياسات الإذلال في النظام الدولي.

ثمة أيضاً "دبلوماسية الجنوح"، وتبدو أكثر تشدداً من دبلوماسية الاعتراض، وتدل على "فن تحقيق المكاسب داخل النظام الدولي من خلال تجاوز قواعده، ومعاييره، وقيمه. هناك في البداية شيء من "التفاخر" المتعمد في سلوك التجاوز، إلى حد أن بعضهم يتكلم تلقائياً على "التحدي".

أصحاب هذا السلوك يسعون إلى "الاستعراض الذي يتلون بطعم الثأر وإثبات الذات"؛ في رسائل للداخل والخارج، للداخل من أجل تعزيز الشرعية والتضامن الداخلي، وللخارج من

أجل رفض "الإذلال" و"الإقصاء" الذي يتعرضون له من قبل الفواعل الكبار في النظام الدولي.

يمكن أن يكون "التجاوز" كلامياً أو على مستوى الخطاب، ويمكن أن يكون عملياً باتخاذ مواقف وسياسات، وتخصيص موارد من أجل القيام بأفعال مباشرة وعملية، لكن من دون الوصول إلى "حالات التطرف القصوى".

هنا يمكن للرئيس الإيراني أن يعلن مواقف انتقادية وحتى عدائية ضد الولايات المتحدة، وكذلك الأمر بالنسبة لرؤساء وقادة وسياسيين آخرين، لكن الجنوح أكثر إلى العداء والاحتدام، فيمكن أن يؤدي إلى المواجهة المباشرة. انظر ماذا حدث مع الرئيس العراقي صدام حسين، عندما جنح في موقفه إلى تهديد قواعد النظام الدولي عندما احتل الكويت عام ١٩٩٠، هذا الموقف أدى إلى ردة فعل بالغة الحدة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها.

حدثت سياسات جنوح أقل حدة، كما فعلت الثورة في إيران باحتلال السفارة الأمريكية في طهران، مقاومة حزب الله اللبناني ضد إسرائيل، وغيرها، فهذه اقتضت ردّات فعل مديدة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، الأمر الذي يجعل الموقف على درجة كبيرة من التعقيد. وعلى الرغم من المخاطر المتزايدة، إلا أن إيران تواصل سياسة تتأرجح بين الاعتراض والجنوح المنضبط.

ثمة ميزان أكثر دقة أو حرجاً يحكم الربط بين الجنوح والتأكيد على الحقوق المشروعة بالنسبة للعديد من الدول وفواعل النظام الدولي.

عنف جامع

تغير العالم كثيراً، وبالنسبة للعنف، فقد حل صراع المجتمعات محل صراع الدول وجيوشها، وأصبح العنف الدولي اجتماعياً. لم يعد للعنف علاقة كبرى بالحدود، بل راح يشكل استمرارية مقلقة بين الداخل والخارج، ويرتبط بالحرمان والقهر، وبالتالي بالإذلال.

إنه عنف اجتماعي منتشر، ومتشظ، لا يمكن منطق الدولة أن يمسك به ويحتويه، ويستعصي على أي حل عسكري.

انتقلت الحروب إلى خارج أوروبا، إذ تستأثر مناطق جنوب شرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط بأكثر من ٧٥% من الحروب والصراعات حول العالم. لكن الدول الكبرى ليست بعيدة عن الحروب، والواقع أنها هي التي نصنع الحروب عن طريق توكيل الآخرين أو استخدامهم أدوات، أو الاستثمار في صراعاتهم.

*

بما أن الإذلال سمة اجتماعية عالمية، فلا بد أن يكون موجوداً في كل مكان، وفي أي لعبة دولية، كما في أي لعبة اجتماعية. وبالكاد نستطيع التخفيف من وطأته أو تمويه شكله. ولهذا السبب تم ابتداء قواعد سلوك دبلوماسية على قاعدة الكياسة والاحترام، وتلطيف التشوه والاختلال الحاصل في التفاعلات الدولية!

أدى اختلال النظام الدولي، "نظام ويستفاليا"، وتغير أو اتساع وتنوع فواعل السياسة الدولية، ودخول المجتمعات على خط التفاعل، وتأثير التدفقات العولمية، الخ جعل العالم أكثر حساسية حيال "الاختلال" في العالم، ومن ثم أكثر اندفاعاً للرد على "الإذلال" الذي يتعرض له أو يشعر به عدد كبير من فواعل النظام الدولي.

العالم: البحث عن بدائل^٤

ترتبط فكرة "البحث عن البدائل" بفكرة "نهاية التاريخ"، التي عنت أن الليبرالية (الرأسمالية والديمقراطية) هي "النموذج" أو "البديل النهائي" أمام المجتمعات والدول، وليس ثمة بديل مطروح أو أي فواعل لديها أي مشروعات بديلة أو ممكنة!

وجرى حديث كثير عن "الأحدية القطبية"، والهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، و"القرن الأمريكي"، وافتقار العالم إلى بدائل جديدة عما هو فيه أو عليه الآن، بدائل عن: الاختلال والفوضى، والأحدية القطبية المتهالكة أو المتراجعة، وانزياح أو تراجع الهيمنة الأمريكية، وصعود قوى وفواعل جديدة في النظام العالمي.

هنا يبرز السؤال: هل ثمة بدائل أمام العالم اليوم، وبأي معنى، وهل إن تراجع الولايات المتحدة عن موقعها كقوة أولى في النظام الدولي، هو تراجع نهائي، أم أنها ربما تعمل على تدارك ما يجري، ومراجعة السياسات والبدائل والخيارات، بما يضمن إعادة تأكيد وتعزيز هيمنتها على النظام العالمي، أو إقامة توازن دولي جديد، قد تكون أقل تأثيراً فيه من السابق، لكنها الأكثر تأثيراً نسبياً بين فواعله؟

*

تمثل أفكار التعددية والتنوع أحد مكونات الفكر الغربي منذ زمن، ويدور حولها سجل لا ينتهي، وهي الأفكار التي جعلت منه أكثر تفوقاً على الثقافات الأخرى، لا بل "شكّلت العلامة

^٤ يعتمد على الفصل بصورة رئيسة على: برتران بادي، دومينيك فيدال، أوضاع العام ٢٠١٨: بحثاً عن بدائل، ومصادر أخرى، تتم الإشارة إليها في الهوامش.

الفارقة لهذا الفكر" على حدّ تعبير برتران بادى، الذي يرى أن "فكرة التعددية ذاتها سلكت مسالك طويلة في الفكر الغربي، وفكرة الخيار البديل تبدو كواحدة من نتائجها ومُفضياتها المنطقية".

"الحرب الباردة جمدت العالمين اللذين كان كل منهما يرفض أن يقر للنمط الذي اختاره الآخر، بصفة الخيار المشروع". ومع سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، "راح الفكر الأوحده يحتل منزلة الصدارة ليعلن "نهاية التاريخ": بقول بادى: ان "الليبرالية لم تنجح فحسب، بل كانت على عجلة من أمرها لتؤكد أن لا بديل لها ولا خيار عنها".

يبحث العالم اليوم عن "البدائل"، والبدائل هنا هي الكثرة، أو ما يسمّيه برتران بادى بـ "التعددية" الفكرة الحاضرة أبداً في الفكر الغربي، الذي يتعقّل فكرة الخيار البديل كما لو كانت في طبيعة الأشياء، وتصحّ وتكون مقبولة في بلدان تقول بالتمثيل والانتخابات والأحزاب والتنظيمات، وتلجأ إلى التداول في كل شيء تقريباً، وترى أن التغيير بداهة، وحقيقة لا يمكن تجاوزها أو إنكارها، بل لابد من العمل عليها وفي أفقها، والعمل على تديرها، أي ألا يكون التغيير أو ظهور البدائل خارجاً عن إرادتها ورهاناتها، الأمر الذي يقتضي تقصي المسارات الراهنة والمحتملة، والعمل على تعزيز وتخليق ما يبدو مناسباً، واحتواء وتفكيك ما يبدو غير مناسب.

وهكذا، حاولت مارغريت تاتشر رئيسة الحكومة البريطانية الأسبق أن "تحتوي" أي مسارات بديلة يمكن أن تظهر في داخل بريطانيا أو خارجها، وشاركها في ذلك الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، وعملا كل شيء ممكن من أي "احتواء" إمكانية ظهور أي بديل، لما عداه نموذجاً وحيداً، وهو الليبرالية المتشددة أو المتصلبة أو المتوحشة.

وهكذا، كان لدى تاتشر شعار شهير يقول: "ليس ثمة من خيار بديل "There is no alternative"، وهو الشعار الذي تحوّلت الأحرف الأولى منه (تينا أو TINA) إلى الاسم الذائع لسياستها، وسياسة من سار على نهجها في الثمانينيات من القرن الماضي، من "الليبراليين الجدد".

لكن عندما تحدثت تاتشر عن عدم وجود خيار بديل، كان ثمة بديل بالفعل، وهو الاشتراكية، التي كانت تغلغت وأثرت بشكل كبير في العالم، حتى داخل بريطانيا نفسها، وحديثها (تاتشر) هو نوع من إعلان حرب على:

- ذلك "البديل"، أو أي من أطرافه في بريطانيا نفسها، وهو الحركات العمالية القوية ومطالبها بالعدالة الاجتماعية وتغيير السياسات.
- والبديل الذي كان لا يزال يمثل مرجعية عالمية آنذاك، وهو الاتحاد السوفييتي واليسار العالمي.

كان الاستقطاب حول البدائل حاداً، وخاصة في فترة الحرب الباردة، إلا أن الواقع كان يميل للخروج على النمط، وتجاوز القطبية الثنائية، التي كانت تهدد العالم بانفجار حرب عالمية، ربما تؤدي إلى "نهاية العالم"، بمعنى تدمير الحياة على الأرض، بسبب التكنولوجيا والأسلحة النووية.

برزت تشكيلات إيديولوجية وسياسية أخذت تنحو منحى البديل داخل كل معسكر، إذ ظهرت داخل الرأسمالية تنوعات وتطبيقات متفاوتة، ومن ذلك أن تجربة ألمانيا في الليبرالية تختلف عن تجربة فرنسا أو الولايات المتحدة أو اليابان، الخ

كما ظهرت صدوع في المعسكر الاشتراكي واليسار العالمي، "خرجت" الصين الماوية عن الاتحاد السوفييتي اللينيني، وظهرت اجتهادات وتشكلات هجينة كثيرة بالتعبير الإيديولوجي آنذاك، وخاصة في الدول والمجتمعات خارج المعسكرين.

لم يكن ثمة رؤية نظرية كثيرة عن "بدائل مكتملة"، إنما عن "مقاربات" و"خصوصيات" محلية ومناطقية ودولية داخل كل معسكر أو على هوامشه. وهكذا، تحدث العرب مثلاً عن "الطريق العربي إلى الاشتراكية" أو "الاشتراكية العربية"، والصينيون عن "الطريق الصيني إلى الاشتراكية" أو "الاشتراكية الصينية"، وكان الحديث فيما بعد عن "الرأسمالية الاجتماعية" أو "اقتصاد السوق الاجتماعي"، وفقاً للنموذج الألماني.

ظهرت لاحقاً فكرة "البديل" بشكل أكثر وضوحاً، وغالباً ما كانت مسارات هجينة أو معدلة، انظر مثلاً كيف أن الصين اتبعت أو اختلقت تشكياً هجيناً بين مركزية أو شيوعية النظام السياسي وبين اقتصاد السوق، وهو ما مكنها -مع عوامل أخرى- من الصعود بقوة وثبات في هرمية القوة في النظام الدولي.

الطريق الثالث

وتحدث عالم الاجتماع البريطاني أنتوني جيندنز عن "الطريق الثالث"،^٥ وهو ليس مجرد طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية على الصعيد العالمي، وإنما محاولة للتنظير لـ "اختلاق" أو "ابتداع" مسار من التنمية الاجتماعية الديمقراطية داخل المجتمعات والدول، وعلى مستوى العالم، متطلعاً لـ "أمة كوزموبوليتانية" أو بتعبير آخر "أمة عالمية"، تقوم على التنمية والعدالة الاجتماعية والتحول الديمقراطي، والحد من اتجاهات العنف والتطرف وتفاوت الثروة، وتحد من مخاطر العولمة على الإنسان والعالم مثل مخاطر الفقر وتفاوت التنمية والموارد، والنزاعات، ومشكلات البيئة، والتسلح، والهجرة الخ

وعلى الرغم من شيوع أفكار "الطريق الثالث" على مستوى العالم، وتمكن أحزاب الديمقراطية الاجتماعية من الحكم في عدد من البلدان، وتبني الفكرة لبعض الوقت من قبل حكومات بريطانيا (توني بليز) والولايات المتحدة (بيل كلينتون)، إلا أن العالم أصبح أكثر تفاوتاً وعنفاً وفوضى، كما ازدادت ظاهرة الانقسامات الاجتماعية والحروب الأهلية والحروب الهجينة/الجديدة، والتدخل في شؤون المجتمعات والدول الأخرى، وزاد الصراع من أجل الهيمنة على العالم.

المهم التنبيه إلى أن البحث عن بدائل لا يعني أن تقوم سلطة أو قوة محل الولايات المتحدة، وبمواجهتها، فهذا أبسط وأضيق فكرة لـ "البديل"، وإذا أمكن التدقيق في تفضيلات واتجاهات القيم وتقديرات الناس حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة، وهي القطب الأوحده الذي لا بديل له حتى الآن، وأوروبا واليابان، فسوف يجد المتابع قدراً كبيراً من عدم الرضا، والشعور بفقدان الجاذبية، وربما تطلع الناس، الأفراد والجماعات وحتى المجتمع،

^٥ أنتوني جيندنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محي الدين، مراجعة: محمد الجوهري، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٠.

للبحث عن "بديل" لما هم فيه. ومن ثم فإن من الضروري التنبه إلى أن "البحث عن بدائل" يتحرك في فضاء للمعنى يتجاوز المعنى التقليدي والمعتاد للسياسات حول العالم.

أمريكا وتهديد المكانة!

على الرغم من أن الأمريكيين يهجسون في أسئلة المستقبل ويشعرون بتراجع المكانة والوزن النسبي لبلدهم في ميزان القوة والهيمنة على مستوى العالم، أمام فواعل صاعدة مثل روسيا والصين والهند والبرازيل وغيرها، بالإضافة إلى بروز مدارك تهديد متزايدة حول قدرة أمريكا على تجديد تحالفاتها التقليدية مع أوروبا واليابان وعدد من الدول التابعة حول العالم، ... إلا أنهم لا يزالون -بنظر عدد من الباحثين وفواعل السياسة- في "منطقة الأمان"، ربما لعدة عقود، انظر تقديرات باحثين واسعي الشهرة مثل: جوزيف ناي، وريتشارد هاس، ويخالفهم في ذلك باحثون مثل: نعوم تشومسكي، وإيمانويل والرشتين.

وقد تكون مراكز صنع السياسة ومراكز الأبحاث الأمريكية هي الأكثر اهتماماً باحتمال ظهور منافسين للولايات المتحدة، وهذا لا يصدر عن احتفاء أو تقبل لذلك، وإنما عن خوف وضغوط تقديرات إدراكية ومخيلية تدفع للبحث عن خطط لـ"احتواء" التراجع الأمريكي من جهة، و"احتواء" صعود أي قوى أو فواعل منافسة من جهة أخرى.

خيارات متضائلة

يقول برتران بادى: ان خيارات المواطن الغربي مفتقرة ومتضائلة: سقوط الشيوعية، ضحالة الاشتراكية الديمقراطية أو "تطبيقاتها"، نهاية الإيديولوجيات، البؤس المبرمج، بؤس الأحزاب السياسية، انتصار الفكر الأوحده، من دون أن ننسى المزيج من الشعبوية، ومن التسويق الانتخابي الذي يجمد العرض السياسي ويحجره ...".

يضيف بادى: "بات المواطن حذراً إزاء الأحزاب مرتاباً بها، وبلى بالمؤسسات، ويتصور نفسه مستهلكاً سخيلاً للوجبات الغذائية السياسية الصناعية في مراكز وجباتها السريعة. المنتجات البديلة لا تنفك تغزوه: الهويات المفرطة الغلو، النعمة التي ترتدي رداء كراهية الأجانب، وأكباش فداء أو ضحايا محرقة من كل نوع".

"العنف هنا في الغرب يجد أرضية خصبة، وتلتحق ديمقراطية الأمم بسفاهة السلطويات كافة ... والذين يمانعون يهْمَشُون، ويوضعون في عالم الطوباوية المَهْزَأ، في حين يصبح بعض ديكتاتوري الشرق أو الجنوب شعبيين في الشمال وفي الغرب".

مقاومة البدائل ومعوّقاتها

قد تظهر أكثر أو تزداد البدائل في أوضاع العالم اليوم، لكن عوامل العرقلة والكبح والتجميد تمنعها من المرور. وللمعرقلين فلسفة قوامها:

- قوامة الاقتصاد

القول ان الاقتصاد علم مطلق "يعلو على كافة الخيارات السياسية ويحلّ محلّ السجال والمناظرة". وهكذا فإن أزمة الرأسمالية والليبرالية التي اندلعت مثلاً مع أزمة الرهن العقاري الأميركية، لا تزال متواصلة تستصرخ البدائل.

وهكذا، فإن "اختيار السياسة هو أمر لم يعد له معنى، لأنه لا بد للدولة من إطاعة التقنية الخاصة بالموازنة، التي هي خارج النقاش، واحترام استقلالية السوق. أصبح الاقتصاد علماً مطلقاً، يعلو على الخيارات السياسية كافة، وباتت الحدود السياسية هي حدود التصويب والتصحيح التقني". وعليه فقد كان ريغان وتاتشر يقولان أنه ليس على الدول الكبرى "أن تتصدى للمسائل الاقتصادية الدولية، بل عليها أن تقتصر في معالجتها على الموضوعات الدبلوماسية الكبرى". وهذا ما يبدو أن مجموعة الثمانية (G8) تواصله بإصرار وثبات.

- أصولية السوق

إن العلم الاقتصادي يفرض في "طبعته" الأميركية "أصولية السوق" العالمية أو "سلفيتها"؛ أصولية ربما كانت في أصل التساؤل عن ماهية الهرطقة الاقتصادية أو "البدعة الاقتصادية". ويبقى أن هذه الأصولية "تاتشرية" في جوهرها لا تُحلّ خياراً ولا تُبجّح بديلاً. وحيثما غاب الخيار أو التخيير كما كان المتكلمون يقولون يحلّ "التسيير".

- الجبرية!

وهذا ما يفسّر "الجبرية" التي تحكمُ النظام السياسي اليوم، والقائلة بأنه "لا بديل عن العولمة".

- الشركات

تمثل "الشركات دولية النشاط" أحد روافع أو دعائم النظام العالمي، والتي لها مصلحة في بقاءه من دون تغيير كبير، إذ انه لازم لبقائها وسيطرتها وهيمنتها على قطاعات اقتصادية وسياسية كبيرة فيه. كما أن التغيير قد يجلب عدم الاستقرار، وقد يتسبب بخسائر كبيرة؛ وهي أحد عوامل "التغيير" أو "الانقلاب" الحاصل فيه في آن، وخاصة في وجود حيز عمل وتأثير متزايد "خارج" سيطرة الدول، وبمقابلها أو بمواجهتها، إن أمكن التعبير.

وفق هذه النظرة، لا تبدو الشركات دولية النشاط، راغبة ببروز أي بدائل لـ النظام العالمي، من خارج ديناميات الكسب الذي يحققه، وخاصة إذا كان البديل يهدد مصالحها بتضييق تأثيرها ودائرة نشاطها أو بفرض ضرائب قد تصل إلى مليارات الدولارات، أو يخفف من احتكارها لقطاعات نشاط كثيرة حول العالم، أو يفرض معايير شفافية وأداء وجودة وعدالة قد تلزمها بتخصيص المزيد من الموارد.

- مقاومة الإصلاحات

ثمة مقاومة للإصلاحات من قبل النخب، مثلاً الجماعات الضاغطة في ميدان المال والأعمال والتكنولوجيا، فضلاً عن العرقلة والكبح والتجميد الذي تعاني منه المؤسسات الدولية أو الأمم المتحدة الأطراف.

- الفساد

وهناك فساد النظام (العالمي)، أو الفساد المنظم، والذي يعني "الفساد الذي أصبح عنصراً لا يُستغنى عنه لبقاء نمط الضبط والانتظام السياسي-الاقتصادي القائم". وان نظرة على تقارير منظمة الشفافية الدولية، تظهر إلى أي حد يمثل الفساد دينامية عالمية النشاط والتأثير، كما تظهر تسريبات وتحقيقات إعلامية جوانب من التداخل بين ديناميات الفساد وبين ديناميات السياسة حول العالم.

شبكات عالمية النشاط لـ التهرب الضريبي، تبييض الاموال، تجارة المخدرات، تجارة البشر،
تجارة السلاح، الاحتكارات، الخ

- المحافظة والاستياء

وثمة محافظة الطبقات السياسيّة، التي لا تتحمس للتغيير، وثمة إلى ذلك استياء سياسيّ
يمتدّ إلى ما وراء السلطات العموميّة، ويتعدّها ليصل إلى المؤسّسات وإلى معايير العملية
الديمقراطية.

وهكذا، فإن "محترفي السياسة القلقون إزاء تقلص سلطانهم وانقباضه، يقلقون على
أنفسهم في حيز أوليغارشي، ما كان له أن يفي بالإشباعات المباشرة أو يرضيها أو يُرضي فن
إعادة إنتاجها وتوليده، إلا بفضل الرموز". أي أنها باتت تعرف جيداً كيف تستثير الناس
وتحث على الاستقطاب الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتها. وهذا يفتح الباب أمام عودة
الشعبيّات في عالم اليوم.

- اختلال التدفقات

إذ ثمة اختلال في تدفق المعلومات العابرة للقوميّات، صحيح أنها ظاهرة قديمة نسبياً، إلا
أنها تحضر بقوة في عالم اليوم.

التجارب البديلة

التجارب البديلة، وهي بتوصيف برتران بادي "تجارب هشّة"، لكنها حاضرة ومتصاعدة
وواعدة. قد لا تكون إحلالاً لبديل محل آخر بالتمام، إنما هي منفتحة على أفق عالم
مختلف، متعدد ومتداخل، ولا تمثل قطيعة بالتمام مع النظام العالمي الراهن.

- نماذج جديدة

أولى هذه التجارب كانت الشيوعية، التي لا يزال للحركات المنتمية إليها حضور متفاوت في سائر القارات، ومنها الصين "الجديدة" التي يتساءل العديد من المنظرين ومُراقبي ومُحللي السياسات عما إذا كانت لا تزال تشكّل مثلاً يُحتذى ويُقلّد. فقد استأصلت الفقريين عامي ١٩٧٨ و ٢٠١٥، وارتقت إلى مرتبة القوة العالمية العظمى الثانية. فهل تراها تشكّل نموذجاً مقبولاً لـ "خيار بديل"؟

- الثورات

ومن هذه التجارب الجديدة ما سمي "الربيع العربي" الذي يستعير له فرانسوا بورغا تاريخ الثورة الفرنسية! لكنه ربيعٌ أو مسمى ربيع أخفق اليسار العربي في ريادته، إذ جعل أولويّته منافسة الإسلاميين، وفيما نجح الإسلامويين في قيادته (الربيع)، إلا أنهم لم يكتفوا في ذلك طويلاً، وقد غادروه سريعاً، إنما بتركة ثقيلة.

- اليسار

بعد هذا يأتي الحديث عن بدائل اليسار، وخاصة اليسار الأميركي اللاتيني، وخاصة في فترة صعوده إلى الحكم في عدد من دول أمريكا اللاتينية، لكن عودته تبدو شاقة وغير مستقرة، إذ يمثل جزء من ديناميات الصراع وتقلباته في عدد من المجتمعات الدول.

إنما مجرد عودة اليسار بقوة إلى فضاء الصراع والمنافسة السياسية، يحيل إلى دينامية تأثير واستقطاب سياسية واجتماعية تتداخل مع عودة الشعبويات والنزعات اليمينية المحافظة، وهذا يفتح الباب أمام بروز ديناميات تخليق أو تعديل جديدة للبدايل في النظام العالمي،

- الشعبوية

وهي ببساطة، فكرة العودة إلى الشعب أو الأمة، مقابل الشعور بعجز أو إخفاق أو فساد النخب السياسية والأحزاب والمؤسسات الراهنة. كما تنتقد العولمة وتدفعاتها والتمزقات التي تثيرها أو تخلقها. وثمة ثلاثة موضوعات متقاربة في الحديث عن الشعبوية "كتجربة هشة":

- أولاً، دونالد ترامب طبعاً، الذي مثل وعداً ملتبساً بالتجدد الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وعودة أمريكا قوية.
- ثانياً، اليمينيات الجذرية الشعبوية التي أثارت تساؤلات عما إذا كانت خياراً بديلاً في أوروبا. ومن ذلك صعود الميمين في فرنسا وإيطاليا واليونان وغيرها.
- ثالثاً الحركات القومية الجديدة في الشمال والجنوب، التي تتسم بـ"خصائص مشتركة".

وهذه كلها تبدت عبر ما يمكن تسميته -حسب البعض- بـ"الثورة المضادة". ولو أن البعض الآخر يرى أن توصيف الحركات الشعبوية بأنها تعبير عن "أقصى اليمين"، هو توصيف لا يعبر عنها كلها، لأنها تلعب لعبة الديمقراطية. ولأن لها سماتها الإيديولوجية الخاصة، فهي:

- قومية.
- إقصائية (ضدّ الأجانب والمهاجرين).
- حصرية، تريد حصر الموارد بأبناء البلاد، أو الشعب "الحقيقي"، "الشعب المتجانس الذي يتهدده خطر"خارجي".
- لكن هناك "شعبوية يسارية" أيضاً، تظهر من خلال حركات عديدة حول العالم، مثل: حركة فرنسا المتمرّدة.

لكن إذا كان الحال مع الشعبويات هو هذا، فهل أن ثمة نهوضاً محتملاً للاشتراكية الديمقراطية التي طالما حكمت أوروبا؟

الاشتراكية الديمقراطية في وضعية دفاعية، وتعرض لمنافسة الأحزاب الوسطية، وتتخطاها على يسارها الحركات الجديدة مثل "بوديموس" في إسبانيا، و"سيريزا" في اليونان، و"فرنسا العنيفة" أو "فرنسا المتمرّدة" في فرنسا.

آفاق البدائل المحتملة

السؤال: "إلى أي حد سوف يمكن الاعتراف بالقضايا المستخلصة وبالتعبئات التي بدأت تظهر، والإقرار بأنها أسس مشروعة لسياسة عمومية بديلة؟ يمكن الحديث هنا عن الآفاق المحتملة والفواعل والظواهر المستجدة أو المتطورة في العالم، بالتركيز على النقاط الرئيسة الآتية:

- تدبير العولمة

ان النظام الدولي الحالي "يدير العولمة ويسيرها في مصلحة الغرب"، لكنه نظم مأزوم، وبديله وطريق الخروج من أزمته يمرّ في رأي البعض- بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي "تملك مفتاح التغيير"، ويفترض إصلاح مؤسساتها.

- القوى الصاعدة

دول مثل الهند والبرازيل وجنوب افريقيا والصين، بالإضافة إلى روسيا، واتجاه الدول/القوى للشكل منظمات ومنتديات بقصد تنسيق سياساتها ومواقفها وتنمية التعاون فيما بينها.

- الانتخابات

مسألة بدائل النظام الانتخابي، وإدخال بعض النسبية على النظم القائمة. وهذا يمكن أن يحدث تغييراً في النخب السياسية، الأمر الذي يفضي إلى تغيير في النظم السياسية وخيارات وتقديرات الدول.

- العولمة البديلة

نهضة وأزمات الحركة المناهضة للعولمة، أو ما تسمّيه "العالمية البديلة"، التي بدأت "بلقاء القارّات الثلاث من أجل البشرية وضد النيو-ليبرالية" في صيف عام ١٩٩٦، وبدأت بتنظيم "منتدى دافوس مضادّ" لذلك الذي ينعقد في دافوس في سويسرا، وينعقد بذات التاريخ.

- البدائل البيئية

مسألة البدائل البيئية الزراعية، وتركز على الزراعة البيولوجية واسترداد البذار كما يفعل البرازيليون، وترويج الزراعة المدينية. ومن ذلك أيضاً الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والتي باتت تُمثل ٥٠%-٧٥% من الطاقة المستهلكة لدى عدد من الدول، مثل: الدانمارك وإسبانيا والبرتغال الخ

- الثورة الرقمية

الرقمية والأفق التقني العالمي الجديد.

أمن الإنسان والعالم:

الخطر، المخاطرة، درء المخاطر

يتحدث عالم الاجتماع أولريش بيك عن "مجتمع المخاطر" أو "مجتمع المخاطرة"، وهو بتحديد أولي أو عام حديث في نظرية اجتماعية تصف إنتاج وإدارة المخاطر في المجتمعات الحديثة، وفي النظام العالمي.

ولا يعني مجتمع المخاطرة أنه مجتمع تزيد في معدلات الخطر بقدر ما تعني أنه مجتمع منظم لمواجهة المخاطر، لأنه مشغول بشكل متزايد بالمستقبل، وبالأمن. وهو المجتمع الذي ولدَ فكرة الخطر. أي أنه ولد فكرة الأمن بكل أطرافها وتجلياتها.

انظر مثلاً: الثورة في الشؤون الأمنية والعسكرية، وتقانة السلاح، والانتقال والتدريب والاستهداف، والاتصالات والفضاء والإعلام، والبيئة، والأمراض، وأنماط العمل العسكري والاستخباري، والتجاء+وز المتزايد على فكرة السيادة وتغير مفهوم الدولة والمواطنة والهوية والانتماء، والتدخل المتزايد على بيولوجيا وذهنية الإنسان نفسه، الخ

- المخاطر بوصفها فرصة

لكن المخاطر لا تمثل تهديداً فحسب، إذ إن لها أوجهاً للفرصة، من خلال حث الإنسان على احتوائها وابتداع وسائل وطرق لمواجهتها.^٦ إنما ليس ثمة توافق على ما يُعدّ تهديداً عالمياً، إذ أن مدارك ومصادر التهديد تختلف من منظور الشمال عن منظور الجنوب، الأغنياء - الفقراء، الأقوياء - الضعفاء الخ والواقع أن التهديد - الفرصة "غير متكافئ"، وثمة ما يمكن عده واقعاً هجيناً بين التهديد - الفرصة.

وهكذا فإن مصادر التهديد ومصادر احتوائها تصب عملياً في مصالح الشركات والمؤسسات الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وشركات الخدمات المتصلة بها مثل النقل والتأمين والتجارة غير القانونية والتحويلات أو التدفقات المالية.^٧

وتؤثر مدارك ومصادر التهديد على الحريات والخصوصيات، بمعنى أن الخوف يحدد "الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من "الشمولية ضد المخاطر".^٨

يستبطن المواطن مدارك ومخاوف الأمن، بحيث يتلقى برضا وسعادة تشديد إجراءات الأمن، حتى ما يتضمن منها تقييداً لحريته، تحت عنوان "الأمن أولاً". وهكذا تغدو الأبواب مفتوحة على الرقابة اللصيقة بالناس، والتدخل في أدق خصوصياتهم، مثل: المسح الضوئي، والرقابة على الحياة والاتصالات والتحركات والسجلات الطبية والدوائية والمالية والمصرفية الخ

- خصخصة الأمن

والواقع أن سياسات احتواء مصادر التهديد أنتجت مؤسسات خاصة بالأمن، مثل الشركات المختصة بإنتاج نظم ومعدات الأمان والمراقبة، كما أنتجت أنماطاً من "الخصخصة" للأمن

^٦ - أولرشي بك، مجتمع المخاطر، مصدر سابق، مواضع مختلفة؛ وأنتوني جيدنز، عالم منفلت، مصدر سابق، ص ٣١-٤٦.

^٧ - انظروقران، أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سابق، ص ٢٨.

^٨ - أولريش بك، مجتمع المخاطر، مصدر سابق، ص ٣١.

الشخصي وأمن العمل والإنتاج والشركات والمؤسسات وحتى الدول في بعض الأحيان أو بعض القطاعات.^٩ ويزداد الاعتماد على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من قبل الدول، والتي تتولى جانباً من العمليات العسكرية والحروب، و"الحروب بالوكالة" أو "الحروب الهجينة" أو ما يعرف بـ "الحروب القذرة"، والعمليات الخاصة.

واكتسبت شركة "بلاك ووتر" مثلاً سمعة خاصة خلال الاحتلال الأمريكي للعراق، وحرب اليمن؛ كما تتولى شركات أمنية خاصة عمليات نقل وتهريب الأسلحة وتقانات التصنيع العسكري، وتدريب المرتزقة، وبناء شبكات اتصال ودعم إسناد عابرة للدول.

- التكنولوجيا، الشبكي، الاجتماعي

ثمة مخاطر تتأتى من تطورات غير عدوانية أو غير مقصودة بذاتها، مثل تأثير التكنولوجيا الفائقة، وتغير أنماط القيم الاجتماعية وقيم الأسرة والعائلة، ويتجلى ذلك مثلاً في نقص - زيادة في الولادات ومن ثم نقص - زيادة في السكان، وفي الحيوية السكانية أو الاجتماعية، والإجهاد - النمو الاقتصادي، وأنماط الاستهلاك - الادخار، حسب المجتمعات والبلدان والمناطق والشرائح والطبقات الاجتماعية؛ أو تَقَلَّتْ فيروسات خطيرة من المختبرات وتسببها بأوبئة وأمراض خطيرة، أو حصول خطأ نووي.

ويتحدث المفكر الفرنسي آلان تورين عن ديناميتين اجتماعيتين تؤثران في مفهوم الأمن في عالم اليوم، هما:

- "أفول الاجتماعي" في سياق،

^٩ - انظر مثلاً: حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ط ١، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ١٢٣، ٢٠٠٧). وانظر:

Zeljko Branović, *The Privatisation of Security in Failing States: A Quantitative Assessment*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), & Alan Bryden, Marina Caparini (editors), *Private Actors and Security Governance*, (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2006).

- و"قوته" في سياق معاكس.

يقول تورين: ان "الصورتين اللتين تسترعيان النظر(هما): تقهقر التنشئة الاجتماعية، أي أفول الاجتماعي، وتغلغل العنف بألف شكل وشكل في كل مكان، مطيحاً كل المعايير والقيم الاجتماعية"، ... (و) تزايد المطالب الثقافية، سواء بشكل طائفي - مُحدث، أو بشكل دعوة إلى ذات فاعلة شخصية، أو المطالبة بحقوق ثقافية الخ لقد كنا بالأمس نتحدث عن "فاعلين اجتماعيين" وعن حركات اجتماعية، أما في العالم الذي دخلنا فيه فغالباً ما يقتضي الكلام على ذوات فاعلة شخصية و"حركات ثقافية"^{١٠}.

ذكرنا أن إدراك المخاطر يختلف بين منطقة وأخرى، مجتمع وآخر، وحتى شريحة وأخرى، ذلك أن "عالم المخاطر" من منظور الدول والمجتمعات المتقدمة يختلف عنه من منظور الدول والمجتمعات النامية، كما يختلف لدى رجال الأعمال وأصحاب الشركات عنه لدى العمال والمهمشين، ولدى الجماعات المهددة في بقائها، وكذلك الجماعات المناهضة للعولمة، والتدفقات العابرة للحدود، الخ

هذا يفسر اختلاف أنماط السياسات والاستجابات حول ما يعد تهديداً – فرصة في النظام العالمي. ولكن مع ذلك يبدو أن ثمة مشتركات بين تلك الأنماط حول العالم ولو اختلفت التقديرات حول الأسباب والكيفيات المطروحة لاحتوائه.

وتزداد مؤشرات القلق حول الهوية وأنماط القيم الثقافية والرأسمال الرمزي والمعنوي، وخاصة مع بروز أنماط من المدارك والروابط والإيديولوجيات الخطرة،^{١١} سواء أكانت دينية أو جهوية أو لغوية أو عرقية الخ

^{١٠} - آلان تورين، براديفما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان، مراجعة: سميرة ريشا، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص ٣٣.

^{١١} - انظر مثلاً: أوليفيه روا، الجهل المقدس: زمن بلا ثقافة، ترجمة: صالح الأشمر، ط١، (بيروت: دار الساق، ٢٠١٢)؛ وأنتوني جيدنز، عالم منفلت، مصدر سابق، مواضع مختلفة.

كما تتزايد العودة إلى أنماط القيم والمدارك المتأصلة والغيبية والأسطورية والخرافية التي كانت سائدة في عالم ما قبل الحداثة حول الأمن والخطر، ذلك أن "الكوزمولوجيا المتعلقة بالأفكار السحرية والمفاهيم القدرية ما تزال قائمة على أنها عادة ما تستمر في البقاء باعتبارها معتقدات خرافية، يعتقد فيها الناس إلى حد ما ويتبعونها على استحياء. وهم يستخدمونها ليدعموا قرارات محسوبة. ولذلك ليس من المستغرب بأية حال أن الناس يستشيرون المنجمين وبخاصة في المراحل الحاسمة من حياتهم".^{١٢}

وهذا يفسر -مع عوامل أخرى- الصعود المتزايد للحركات الجهادية والتنظيمات الأصولية حول العالم، بل و"ثورة الهويات" التي حدثت في النظام العالمي، كما لو أنها محاولة لمواجهة عالم الحداثة المليء بالمخاطر والدمار والحروب والأمراض، وكما لو أن التهديد مرتبط بالتحديث.^{١٣} والأمن مرتبط بالعودة إلى ما قبل الحداثة!

وقد أدى قلق المخاطر والتهديد إلى بروز سياسات احتواء عرفت باسم "الحروب الوقائية" أو "الحروب الاستباقية"، وينسحب ذلك على سياسات الاحتواء النشطة والمبادرة.

المنعة أو درء المخاطر

يتمركز مفهوم العالم اليوم وهو عالم التدفقات والشبكات حول المخاطر، ولكن ليس من خلال المخاطرة، على ما يقول أولريش بك، وإنما من خلال "بناء المنعة لدرء المخاطر" بخلق استجابات نشطة تجاه ما يمثل مصدر تهديد - فرصة، أو تحويل التهديد إلى فرصة، ما أمكن، أو على الأقل احتواء فواعله وتقليصها إلى الحد الأدنى. وتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم في تقريره السنوي بعنوان "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر" الصادر عام (٢٠١٤).^{١٤}

^{١٢} - أنتوني جيدنز، عالم منفلت، مصدر سابق، ص ٣٤.

^{١٣} - أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سابق، ص ٢٢.

^{١٤} - المصدر نفسه.

يمثل مفهوم "المنعة" و"درء المخاطر" خطوة أخرى في مسار هندسة مفاهيم ورؤى جديدة حول الأمن البشري، وبعدها كانت متمركزة حول مفهوم التنمية، بحيث ان أمن الإنسان يعني (١) تنمية إمكاناته وتوسيع خياراته، تعدى الأمر كل ذلك، إلى (٢) تعزيز قدرة الناس من خلال "تحصين الإنجازات البشرية" و(٣) "التأمين ضد الصدمات وتنويع الأصول والمداخيل"، و(٤) التركيز على "علاقة الترابط بين الحد من المخاطر والمضي في التقدم في التنمية البشرية".^{١٥}

وتمثل المنعة ودرء المخاطر استجابة متقدمة أو استباقية لما يمثل مصدر تهديد - فرصة، بحيث يكون ثمة التفات إلى اللحظة التالية، والتدقيق في مصادر تهديد "مستمرة أو دائمة"، أو مصادر تهديد متوقعة، من قبيل، لماذا يكون التهديد ملازماً لشرائح اجتماعية بعينها، ولماذا تكون النساء والأطفال وكبار السن والفقراء والمطلوبين والمهمشين عرضة للتهديد أكثر من الشرائح والفئات والطبقات الأخرى؟ وما هي السبل التي يمكن أن تساعد هؤلاء في مواجهة ما يمثل تهديداً - فرصة،

*

وهكذا فإن مفهوم المنعة يركز على ديناميتين رئيسيتين:

- الأولى هي تمكين الناس من امتلاك زمام المبادرة في الاستجابة النشطة لما يمثل

مصدر تهديد - فرصة.

- الثانية هي التكيف مع اللحظة.

والواقع أن المنعة تتمثل بعدة ديناميات رئيسية هي:

■ الاستجابة لمصادر التهديد - الفرصة.

■ تحصين وتعظيم المكاسب

^{١٥} - المصدر نفسه، ص ١.

- تفكيك مصادر التهديد.
- ضمان فعالية وحيوية نشطة في تعاظم الإنسان مع الواقع ومع المستقبل.

ثمة فروق متفاوتة في الاستجابة للتحديات، ذلك أن الوحدات الغنية والمستقرة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر وتعظيم الفرص من الوحدات الفقيرة وغير المستقرة، ليس بسبب امتلاك الموارد المادية فحسب، وإنما الرأسمال البشري والخبرات أيضاً، ويدخل في ذلك اعتبارات التجربة السياسية ومدارك الأمن.

وهذا يتعدى مصادر التهديد البشرية إلى الأزمات والكوارث البيئية والطبيعية، صحيح أنه لا يمكن منع هذا النمط من التهديد، إلا أنه بالإمكان التخفيف من الأضرار أو حتى احتواء تلك الأضرار من خلال استجابة سريعة وفعالة.

في مثال على مواجهة التحديات الطبيعية، فقد أدى زلزال سومطرة (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) إلى مقتل (٢٣٠) ألف شخص بالإضافة إلى أضرار كبيرة في (١٤) بلداً، وبعد أكثر من (٥) سنوات انفجر بركان إيا فيا لايوكول في آيسلندا (٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠) وأدى إلى أضرار كبيرة في حركة النقل الجوي في دول أوروبية عديدة، إلا أنه لم يتسبب بأي ضحية، لأن ديناميات المراقبة وخطط الطوارئ والإجلاء كانت سريعة وناجعة.

وعندما ضرب إعصار فايلين الهند (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) لم يتجاوز عدد الضحايا (٥٠) شخصاً، فيما كانت نتيجة آخر إعصار ضرب المنطقة نفسها عام (١٩٩٩) حوالي (١٠) آلاف شخص.^{١٦}

يمكن درء المخاطر الاجتماعية من خلال الحرص على تأمين المتطلبات والاحتياجات الرئيسة للناس، سواء أكانت معاشية أو تعليمية أم طبية الخ وينسحب الأمر على "تأمين" الناس من المخاطر الطبيعية بالحرص على شروط حياة صحية ومراقبة الدواء والغذاء، أو وضع

^{١٦} - المصدر نفسه، ص ١٥.

ضوابط تمنع الناس من السكن والعيش في مناطق معرضة لضغوط طبيعية مثل البراكين والزلازل والأعاصير الخ

وتركز سياسات درء المخاطر على ثلاثة محاور رئيسة هي:

- الوقاية من الصدمات

وتتضمن تنظيم المتطلبات المالية، والتوصل إلى اتفاق دولي بشأن التغيرات المناخية، وتأمين متطلبات النمو في مرحلة الطفولة المبكرة، وسياسات الاقتصاد الكلي، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والتماسك الاجتماعي.

- تحصين الإمكانات

ويتضمن تأمين خدمات التعليم والصحة للجميع، والتشغيل الكامل، والمساواة بين الجنسين وبين الفئات، والمؤسسات المسؤولة، والجهوزية لمواجهة الكوارث.

- حماية الخيارات

وتتضمن الحماية الاجتماعية، واستحداث فرص العمل، وبناء التماسك الاجتماعي والكفاءات، ومعالجة التمييز عبر تغيير القوانين والأعراف، والتعافي من الأزمات والنزاعات. انظر الشكل (الآتي).



الشكل: سياسات درء المخاطر وبناء المنعة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، ٢٠١٤، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤)، ص ٢٦.

وهكذا فإن مفهوم المنعة ودرء المخاطر له أبعاد ودلالات مختلفة، بيئية واجتماعية واقتصادية وحتى سياسية، ولعل البعد السياسي أكثر حيوية في ظروف التحولات العالمية الراهنة وشبكات الإرهاب وتدفقاته العابرة للحدود والدول. ذلك أن الإصلاح السياسي والمشاركة السياسية وحكم القانون والمسائلة هي عوامل تساعد على تمكين الناس من المخاطر ذات الأبعاد السياسية والأمنية، بمعنى أنها "تحتوي" أي مفاعيل للتوتر الاجتماعي والسياسي بنزع صواعق التفجير المحتملة.

ويحيل درء المخاطر إلى منطق السياسة نفسه الذي يركز على توزيع القيم (المادية والمعنوية) كذلك الأمر بالنسبة لتأمين الناس، ذلك أن الأمن واحدة من الاحتياجات الأساسية للإنسان، حسب "هرم ماسلو".

هذا مدخل مناسب للحديث عن أن التفاوت في الموارد والفرص ومن ثم التفاوت الطبقي يمثل بحد ذاته مصدر تهديد للكيان الاجتماعي والوحدة الدولية، ذلك أن التفاوت ومن ثم الاستقطاب أو الصراع الطبقي يمكن أن يؤدي إلى اضطراب أو صراع اجتماعي وثورات واحتجاجات واضطرابات على مستوى الوحدة الدولية وربما خارجها.

والواقع أن درء المخاطر كان أحد فواعل نشوء السياسة والدولة ومن ثم مؤسسات الأمن والتنمية، على اعتبار أن "العقد الاجتماعي" كان استجابة لمصادر تهديد مستمرة لحياة ووجود الإنسان. كما كان درء الاستقطاب الاجتماعي والشيوعية أحد فواعل تشكيل دولة الرعاية الاجتماعية في أوروبا، والكثير من السياسات الاجتماعية حول العالم.

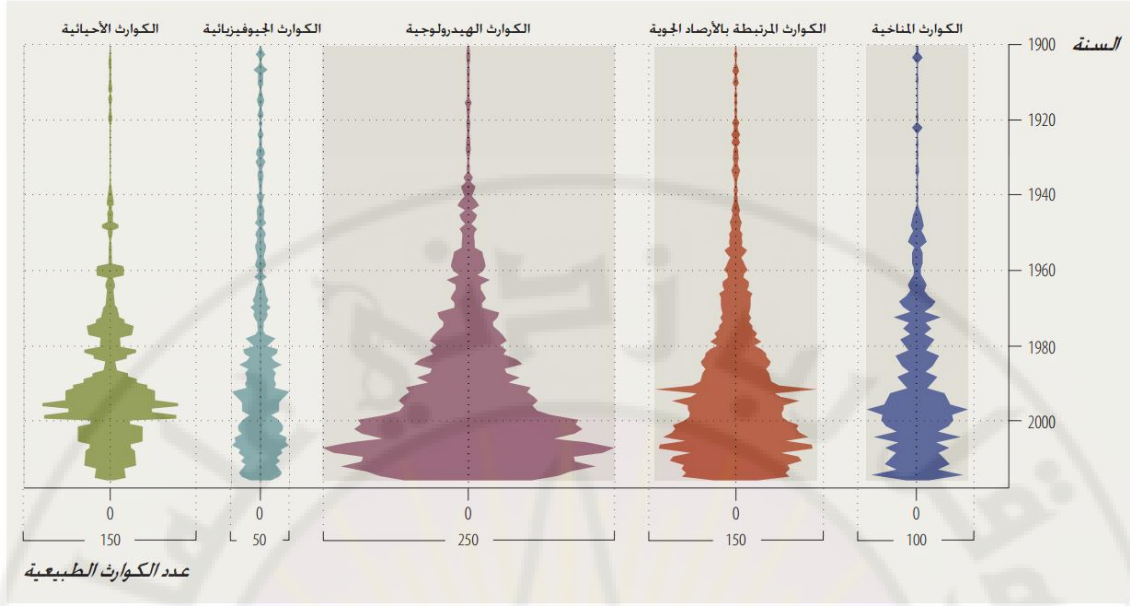
أما في لحظة التدفقات الشبكية فإن التحدي الأبرز هو في تغير مدارك الأمن والتهديد – الفرصة، وتغير معاني الهوية والولاء والانتماء والعمل والجغرافيا الخ بحيث يصعب وضع

الحدث العالمي اليوم في خانة واحدة، إذ ينظر إلى الفعل نفسه، بوصفه مصدر – فرصة في آن، ويتوقف التحديد على تقديرات الفاعل نفسه في زمان ومكان محددين، حتى لو كان الزمان والمكان افتراضيين. انظر الشكلين الآتيين.



الشكل : من هم المعرضون، لأي مخاطر، لماذا؟

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، ٢٠١٤، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤)، ص ١٩.



الشكل: زيادة أعداد الكوارث الطبيعية للفترة (١٩٠١-١٩١٠) والفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، ٢٠١٤، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤)، ص ٤٨.

ملاحظات : شهد العالم (٨٢) كارثة طبيعية في الفترة (١٩٠١-١٩١٠) وأكثر من (٤٠٠٠) في الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٢).

من الكوارث الارتفاع الكبير في درجات الحرارة وموجات الجفاف (الكوارث المناخية) والعواصف والأعاصير (الكوارث المرتبطة بالأرصاد الجوية) والفيضانات (الكوارث الهيدرولوجية)، والهزات الأرضية والبراكين (الكوارث الجيوفيزيائية) والأوبئة (الكوارث الإحيائية).

التسلح والأمن الدولي

العسكرة والنزاع والتنمية في المنطقة العربية، مع التركيز على الأزمة السورية^{١٧}

يُحكى أن أحد مستشاري الخليفة العباسي "هارون الرشيد" نهبه إلى المخاطر المحتملة لزيادة إنفاقه على الجند، وكانت النصيحة على شكل حكاية قصيرة، قال: كان أحد الأعراب الذي يسكن في البادية يملك قطيعاً كبيراً من الأغنام والإبل، وكان يخاف من أن تفتك بها ذئاب البرية، التي كانت تهددها بالفعل، فقرر أن يربي عدداً كبيراً من الكلاب لحمايتها، ولم يمكنه دائماً توفير الطعام الكافي للكلاب، وحتى لا يصبح جوعها مصدر تهديد بدلاً من الذئاب، أخذ الأعرابي يذبح عدداً من الخراف والإبل وغيرها لإطعام الكلاب.

هذه الحكاية تختزل قصة الأمن والعسكرة والتسلح في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وربما في مختلف مناطق وجهات العالم، وهي تحيل بكيفية أو أخرى إلى ميثولوجيا الراعي-القطيع أو الراعي-الرعية، التي ترد في أساطير العالم القديم وفي التوراة، على ما يقول ميشيل فوكو،^{١٨} وتجد مثل ذلك في الأديان الأخرى. ولكن منطقتها العميق مستمر في فضاء السلطة والسياسة في المشرق على الأقل.

^{١٧} - نشرت في مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٨٢ في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

^{١٨} - ميشيل فوكو، "من أجل نقد العقل السياسي"، تعريب: حسونة المصباحي، الكراس الفكرية، العدد ٤٧، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٣-٢٣.

وعلى الرغم من أن الأمن هو هدف فوق كل هدف، ولا معنى لشيء من دون أمن،^{١٩} إلا أن ثمة ما يجب التدقيق فيه والتحسب له، وهو أن تتحول الاستجابة لمدارك ومصادر التهديد إلى مصدر تهديد بحد ذاتها، سواء بالتسلط والقهر أو بالاستحواذ على الموارد التنموية أو الإخفاق في تحقيق الأهداف المرجوة.

تعد المنطقة العربية والشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم إنفاقاً على السلاح، مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وباعتبار نسبة ذلك من الناتج القومي الإجمالي.^{٢٠} وقد ضمت المنطقة سبعة من الدول العشر ذات العبء العسكري الأكبر في العالم في عام ٢٠١٧،^{٢١} وفي مقدمتها السعودية وقطر والإمارات، بالإضافة إلى سورية واليمن باعتبار الحرب الدائرة فيهما وعليهما منذ العام ٢٠١١.

قدر تقرير "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي" لعام ٢٠١٨ الذي يصدره معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI) والذي سوف نشير إليه اختصاراً بتقرير سيبري (SIPRI)، أن الانفاق العسكري لدول منطقة الشرق الأوسط التي تتوافر في شأنها بيانات زاد بنسبة ٦.٢% في العام ٢٠١٧ عنه في العام ٢٠١٦، إذ وصل إلى ١٥١ مليار دولار في العام ٢٠١٧، ارتباطاً بطفرة الانفاق العسكري السعودي وبالزيادات في الانفاق العسكري لدى إيران والعراق.^{٢٢}

ويُظهرُ الإنفاق العسكري الإجمالي لدول المنطقة التي تتوافر حولها بيانات زيادات متواصلة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ بلغ مقدارها ٤١%، لكن مع هبوط أسعار النفط انخفض إنفاق

^{١٩} - عقيل سعيد محفوض، مفهوم الأمن: مقارنة معرفية إطارية، (الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦).

^{٢٠} - معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، ترجمة: عمرو أمين سعيد الأيوبي، إشراف وتحرير: مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)، ص ١٩٢-١٩٣. وسوف يتم ذكر المصدر لاحقاً باسم تقرير سيبري (SIPRI).

^{٢١} - المصدر نفسه، ص ٢١٠.

^{٢٢} - المصدر نفسه، ص ١٩١.

تلك الدول بنسبة ١٦% بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦،^{٢٣} فيما قدر الانفاق العسكري العالمي بـ ١٧٣٩ مليار دولار للعام نفسه، وهو الأعلى منذ نهاية الحرب الباردة.^{٢٤}

أولاً: في المقاربة

ان للجيش والعسكر وقضايا الأمن والتسلح "أولوية" أو "قوامة" على ما عداها من قضايا السياسة في دول المنطقة العربية والشرق الأوسط اليوم، كما في تاريخها؛ كما تمثل المنطقة حيز تجاذب ومنافسة وصراع في النظام العالمي، ما يجعلها منطقة "مُدَوَّلة"، و"لا داخل لها" تقريباً، إذ ان أي شأن من شؤونها أو شؤون أي من دولها وفواعلها هو شأن عالمي في آن، بما في ذلك الدفاع والأمن والسلاح والحرب والسلام والتنمية وغيرها.

تختلف عوامل ودوافع التسلح بين دولة وأخرى، كما تختلف مدارك التهديد أيضاً، وما يُمثّل فرصة بالنسبة لطرف أو فاعل/دولة في المنطقة، يُمثّل هو نفسه مصدر تهديد بالنسبة لفواعل أخرى، الأمر الذي يضع دول المنطقة أمام تحديات ومدارك تهديد دائمة.

التسلح وبناء مقدرات الأمن والدفاع هو حق وواجب من أجل مواجهة التحديات، ومقاومة العدوان واستعادة الأراضي المحتلة، ومقاومة مشروعات التسوية المفروضة وغير العادلة أو غير المتوازنة. مثلما أن تحقيق التنمية المتوازنة، هو حق وواجب أيضاً، وهو لا يقل أهمية عن التسلح والأمن. وبين هذا وذاك ميزان بالغ التعقيد.

ثمة على الدوام، وفي أصل الموضوع، اختلاف كبير في "براديجم" الأمن والتنمية، وفي النظر لما يُمثّل أمناً، فرصة-تهديداً في المنطقة، وهل يمكن التوصل إلى اتفاق أو توافق متوازن ومستقر على ذلك؟

^{٢٣} - المصدر نفسه، ص ٢١٠

^{٢٤} - المصدر نفسه، ص ١٩٠. ولمقارنة الانفاق العسكري حسب المنطقة والعبء العسكري انظر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤-١) ص ١٩١-١٩٢.

أن ما يُعدُّ تهديداً – فرصةً في عالم اليوم يتجاوز البعد العسكري التقليدي بدرجة كبيرة، وفي الوقت الذي تبرز فيه عوامل وفواعل تهديد – فرصة غير مسبوقة، من خلال سيولة في التدفقات التي يصعب حصرها كما يصعب التحكم بها، مثل الهجرات وأزمات البيئة والأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية وصولاً إلى بروز تحديات جديدة لعلاقات الأسرة والعمل والقربة، وكذلك مدارك هوية وانتماء تتجاوز الوطن والدولة إلى البعد العالمي، فإن مفاهيم الأمن، وخاصة البعد العسكري منه، يشهد جملة من التغيرات، ذلك أن ثورة التكنولوجيا العسكرية وثورة المعلومات وإنتاج السلاح والقدرة على التدمير الفائق، أصبحت أكثر انتشاراً، كما برزت شبكات عمل عسكري عابر للدول، وشبكات الجريمة والمنظمات الإرهابية عالمية النشاط، وبرز أنماط جديدة من العمل أو التهديد مثل "الحروب الهجينة" و"الحروب اللا متماثلة"، و"الحروب الاستباقية"، و"الحروب المقدسة"، والتزايد الكبير في العنف والتهديد وضحايا الحرب على مستوى العالم.

ما الذي يدفع الدول لوضع اعتبارات الأمن والعسكرة والسلاح في مقدمة أجندتها، وما الذي يدفع بعضها -أو كثير منها- لإعطاء "قوامة" أو "أولوية" للإنفاق العسكري على أنماط الإنفاق الأخرى مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

وهل ان الإنفاق على السلاح زائدٌ عن الحاجة أو "بلا معنى" أم أنه أمر لا بد منه وربما أقل من متطلباته بالفعل، وهل ان الإنفاق على السلاح والجيش هو نتيجة "خطأ" في تقدير أولويات دول المنطقة، وهل يكون الإنفاق على السلاح على حساب التنمية دوماً؟

وهل ثمة خيار أمام المنطقة لأن تسلك سُبُلًا أخرى، وهل يمكن لأي دولة في عالم اليوم ألا تضع اعتبارات الأمن والعسكرة في مقدمة أجندتها؟ وما هي سياسات الأمن والتسلح لدى سورية قبل الحرب وخلالها، وأي أولويات لديها وما هي التحديات المحتملة في مرحلة ما بعد الحرب؟

ثانياً- في أولوية السلاح والتنمية

تُمثّل أولوية الأمن، أو الاستجابة لمدارك الأمن، ما يمثل تهديداً-فرصةً، أحد بدايات أو مسلمات السياسة في عالم اليوم. وأما أن تمتلك الوحدة الدولية/الدولة موارد كافية للإنفاق العسكري أم لا، فهذا أمر مختلف، صحيح أن متطلبات الأمن والتسلح تتفوق في هذه الحالة، وتستحوذ على المزيد من الموارد على حساب التنمية، إلا أنه "لا بد مما لا بد منه" إذ لا معنى لأي تنمية في ظل التهديد. وهنا لا بد أن تكون سياسات الأمن والدفاع هي بالمعنى الواسع أيضاً، أي أن تشمل -ما أمكن- متطلبات التنمية والمشاركة السياسية وعوامل القوة والاستقرار الأخرى. وهذا باب فيه نقاش كثير.

بالمقابل، ان امتلاك الوحدة الدولية للموارد يُمكنها من الإنفاق على الأمن والتسلح، والموارد هي "شرط لازم"، ولكنه "ليس كافياً"، إذ ان امتلاك السلاح وحده لا يكفي، وخاصة إذا افتقرت الدولة لإمكانات القوة الأخرى، مثل: الرأسمال البشري، والخبرة والمكانة، وما يمكنها من مباشرة أهداف أمنية واستراتيجية تتجاوز "ضمان" أمنها في الداخل و"احتواء" مصادر التهديد من الخارج، إلى تحقيق مصالح مادية ورمزية أكبر.

التسلح ليس عائقاً بذاته أمام التنمية، كما أن خفض الإنفاق على السلاح والجيش لا يعني بالضرورة زيادة الإنفاق على التنمية، وخاصة في بيئة إقليمية ودولية تضع فواعل المنطقة في حالة مواجهة دائمة فيما بينها، وحالة استنزاف دائم للموارد. وما يجب التركيز عليه، ليس تقليص الإنفاق بقدر ما هو:

- مراجعة وحوكمة سياسات الأمن والتسلح.
- إعادة التفكير بما يمثل فرصة-تهديداً بالفعل.
- البحث في أي استجابة ممكنة حيال مصادر التهديد، بالاعتماد على موارد الداخل أو الخارج، بما في ذلك أنماط التفاعلات والتحالفات.

ثالثاً- السياسة الدولية وتدفقات السلاح

تُمثل ظاهرة التسلُّح وأسواق السلاح في العالم، جزءاً من العلاقات والتفاعلات الاقتصادية الدولية، بمئات المليارات من الدولارات، وثمة فواعل ومؤسسات وشركات صناعة السلاح الكبرى، وقد تضمنت قائمة تقرير سيبري (SIPRI) للدول المئة الأكثر إنتاجاً للسلاح، (٣٨) شركة أمريكية، و(١٠) روسية، و(٨) بريطانية، و(٦) فرنسية، و(٣) ألمانية الخ^{٢٥} وتمثل شركات إنتاج السلاح جزء من فواعل صنع القرار العالمي.

هنا لابد من تأمين تدفق تلك المنتجات إلى زبائنها وطالبيها، بالتوازي مع التدفقات الحاصلة في كل شيء تقريباً، بما في ذلك عوامل التهديد، وفواعله، وشبكاته حول العالم.^{٢٦} وان لم يكن ثمة مصادر تهديد فعلية، فليكن ثمة مصادر تهديد افتراضية أو متخيلة، أو حتى اختلاق مصادر تهديد وإشعال فتيل الأزمات والنزاعات، لا بد من الاستمرار في العمل!

بالنسبة للموردين الكبار حول العالم حسب الصادرات الاجمالية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) والحصصة المئوية (%) لكل منهم وفق معايير سيبري (SIPRI)، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بـ ٣٤%، تليها روسيا ٢٢%، فرنسا ٦.٧%، ألمانيا ٥.٨%، الصين ٥.٧%، المملكة المتحدة ٤.٨%، إسبانيا ٢.٩%، "إسرائيل" ٢.٩%، إيطاليا ٢.٥%، هولندا ٢.١%.^{٢٧} انظر الجدول (١).

انظر الجدال في بريطانيا مثلاً، وحتى في الولايات المتحدة، حول تورط سلطات البلدين المذكورين في صفقات السلاح والمشاركة في إدارة العمليات العسكرية التي تقوم بها السعودية (وتحالفها) في اليمن. وكيف أن لندن وواشنطن تركزان على المكاسب الريع المادية والسياسية من تلك الحرب.

^{٢٥} - انظر الجدول المتضمن قائمة بالحصص الوطنية والإقليمية من مبيعات الأسلحة للشركات المدرجة في قائمة سيبري (SIPRI) للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في العالم باستثناء الصين في سنة ٢٠١٦ مقارنة بسنة ٢٠١٥، المصدر نفسه، ص ٢٧٧-٢٧٨.

^{٢٦} - انظر قائمة بالمستوردين الخمسين الكبار حول العالم للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، متضمنة حجم المستودات، وحصصة كل مستورد (%) من إجمالي الاستيراد. معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

^{٢٧} - المصدر نفسه، ٢٠١٨، ص ٢٣٧.

المرتبة	الموردة	حجم الصادرات		الحصة (%)	التغير (%)
		قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين			
		-٢٠١٣	٢٠١٣	-٢٠١٣	٢٠١٣
-٢٠١٣	٢٠١٣	-٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٣
١	الولايات المتحدة	١	١٢٣٩٤	٣٤	٢٥
٢	روسيا	٢	٦١٤٨	٢٢	-٧.١
٣	فرنسا	٤	٢١٦٢	٦.٧	-٢٧
٤	ألمانيا	٣	١٦٥٣	٥.٨	-١٤
٥	الصين	٥	١١٣١	٥.٧	٣٨
٦	المملكة المتحدة	٦	١٢١٤	٤.٨	٣٧
٧	إسبانيا	٧	٨١٤	٢.٩	١٢
٨	إسرائيل	١٠	١٢٦٣	٢.٩	٥٥
٩	إيطاليا	٩	٦٦٠	٢.٥	١٣
١٠	هولندا	١١	١١٦٧	٢.١	١٤
١١	أوكرانيا	٨	٢٤٠	١.٧	-٢٦
١٢	كوريا الجنوبية	١٥	٥٨٧	١.٢	٦.٥
١٣	سويسرا	١٣	١٨٦	٠.٩	-١١
١٤	السويد	١٢	٨٣	٠.٩	-٥٣
١٥	تركيا	٢١	٢٤٤	٠.٨	١٤٥
١٦	كندا	١٤	٨٧	٠.٨	-١٨
١٧	النرويج	١٦	١٣٤	٠.٦	١٤
١٨	روسيا البيضاء	٢٠	٢٣	٠.٤	١٢
١٩	أستراليا	٢٢	٩٧	٠.٣	١٥
٢٠	جمهورية التشيك	٣٦	١١٠	٠.٣	٤٦٧
٢١	جنوب	١٧	٧٤	٠.٢	-٥١

				أفريقيا		
٣٢٠	٠.٢	٣١٩	٧٢	الإمارات العربية المتحدة	٣٨	٢٢
-٥.٧	٠.٢	٣١٣	٥٨	فنلندا	٢٤	٢٣
-٢٠	٠.٢	٢٧٩	٤٥	البرازيل	٢٣	٢٤
٧٤	٠.٢	٢٥٣	٥٦	البرتغال	٢٩	٢٥
٣٦	٠.٢	٢٤٢	٧٧	الأردن	٢٨	٢٦
٢٠.٧٨	٠.١	١٩٦	١٠.٢	إندونيسيا	٥٣	٢٧
٢٧٨	٠.١	١٨٩	٥٦	الهند	٤٢	٢٨
-١٢	٠.١	١٨٤	٣	بولندا	٢٦	٢٩
٣٣٧	٠.١	١٦٦	-	بلغاريا	٤٦	٣٠
-٢.٧	٠.١	١٠.٨	-	رومانيا	٣١	٣١
-٨٤	٠.١	١٠.٢	-	أوزبكستان	١٨	٣٢
-٣٢	٠.١	٩٨	-	سنغافورة	٣٠	٣٣
-٣٢	٠.١	٩٧	١٢	بلجيكا	١٩	٣٤
-٤٩	٠.١	٩١	٢٢	النمسا	٢٧	٣٥
-٤.٣	٠.١	٨٩	١٢	الدانمارك	٣٤	٣٦
-٦٣	٠.١	٨٨	١٠	إيران	٢٥	٣٧
-١٢	٠.١	٨١	٢	صربيا	٣٥	٣٨
٢٩٢	٠	٥١	٢٢	سلوفاكيا	٥٢	٣٩
..	-	٤١	-	هنغاريا	..	٤٠
-٦٣	٠	٣٩	-	أيرلندا	..	٤١
..	٠	٣٠	٣٠	اليونان	..	٤٢
..	٠	٣٠	-	مصر	..	٤٣
..	٠	٢٠	٠	تشيلي	٣٣	٤٤
-٧٧	٠	١٧	٤	نيوزيلندا	٣٩	٤٥
..	٠	١٤	٧	جورجيا	..	٤٦
٠	٠	١٤	٥	قيرغيزستان	٥٠	٤٧
-٥٠	٠	١٢	-	بروناي دار السلام	٤٧	٤٨
..	٠	١١	-	السودان	..	٤٩

٥٠	٦١	كولومبيا	١٠	١٠	٠	..
٥١	..	١٧ دولة أخرى	٣٠	١١٢	٠٠١	..
المجموع			٣١١.٦	١٤٥٦٢٣	..	١٠

الجدول (١): الموردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة ٢٠١٣-٢٠١٧،

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق. (-) لا توجد شحنات. القيم اعلاه تحيل الى عمليات نقل السلاح الفعلية، وإلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI). التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.

مثلت صفقات السلاح بنداً رئيساً في سياسة الولايات المتحدة تجاه عدد من الدول مثل: السعودية التي التزمت أو ألزمت بطلب صفقات بمئات المليارات من الدولارات، و"كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، حيث زادت وارداتها بنسبة ٢٢٥% مقارنة بالأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٢.

وخلال المدة ٢٠١٣-٢٠١٧ استوردت المملكة ٦١% من أسلحتها من الولايات المتحدة، و٢٣% من بريطانيا^{٢٨}. وثمة دول أخرى مثل الإمارات وقطر ومصر، يتحدث عنها تقرير سيبري (SIPRI)، لكنه لا يضع تلك الصفقات تحت بند الإكراه أو الإلزام أو الرعية أو التمثل^{٢٩}. وهذا باب فيه تقديرات كثيرة. انظر الجدولين (٢) و(٣).

^{٢٨} - المصدر نفسه، ص ٢٥٧-٢٥٨.

^{٢٩} - صفقات السلاح تمثل من جانب الولايات المتحدة عامل ضغط على دول عديدة، مثلما أن الدول المستجيبة تقوم بتلك الصفقات لاعتبارات سياسية في المقام الأول، تتضمن اعتبارات أمنية بالطبع، بمعنى أنها تطلب السلاح استجابة لضغط أمريكي، حتى لو لم يكن لدى الدول المذكورة حاجة مباشرة أو راهنة لتلك الأسلحة أو لم يكن لديها قدرة على "استثمارها" قلعياً، أو لم يكن لديها أجندة وقعية تتطلب امتلاكها تلك الأسلحة أو أنواع محددة منها. وهكذا فإن الدول المعنية تطلب السلاح، لأن ذلك من متطلبات استمرار علاقتها مع الدول الراعية أو الضامنة لأمنها.

المرتبة	المتلقي	حجم الواردات		الحصة (%)	التغير (%)
		قيمة مؤشر الاتجاه، ملايين			
		٢٠١٣	٢٠١٧		
٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠١٣	٢٠١٧	٢٠١٣	٢٠١٧
١	١	١٨٠٤٩	٣٣٥٨	١٢	٢٤
٢	٩	١٤٨٠٥	٤١١١	١٠	٢٢٥
٣	٢١	٦٥٧٣	٢٣٥٥	٤.٥	٢١٥
٤	١٠	٦٣٧٠	٨٤٨	٤.٤	٥١
٥	٢	٥٧٨٦	١١١٧	٤	-١٩
٦	٨	٥٥٥٨	١٨٠٦	٣.٨	٧.٥
٧	٥	٥٤١٤	٩٠٥	٣.٧	٠.٨
٨	١٧	٤٩٢٨	٧١٢	٣.٤	١١٨
٩	٣	٤١٤٧	٧١٠	٢.٨	-٣٦
١٠	٢٦	٤٠١٤	١١٩٦	٢.٨	١٩٣
١١	١٩	٣٩٩٠	٦٩٠	٢.٧	٨١
١٢	١١	٣٥٣٩	٤١٠	٢.٤	-١٤
١٣	٤	٣٢٣٩	٩١٨	٢.٢	-٥٠
١٤	٧	٢٩٣٠	٥٤٧	٢	-٤٤
١٥	٤١	٢٨٤٦	٤٩٣	٢	٢٦١
١٦	٥٩	٢٥٤٦	٧٨٣	١.٧	٦٥٥
١٧	٣٦	٢٤٧٤	٥٢٨	١.٧	١٢٥
١٨	١٦	٢٢٦٠	٨٩٩	١.٦	-١.٥
١٩	٥٧	٢٢٣٩	٣٢٠	١.٥	٥٤٢
٢٠	٤٠	٢٢١٢	٦٧٠	١.٥	١٦٦
٢١	٦	٢١٤٩	٤٢٨	١.٥	-٦٠
٢٢	٣٧	٢٠٤٣	٧٩٤	١.٤	١١١
٢٣	٣٢	١٩٠٧	٢٧٩	١.٣	٥٥

٢٤	١٨	اليابان	٥٠٠	١٨٠٥	١.٢	-١٩
٢٥	١٣	فنزويلا	-	١٥٣٣	١.١	-٤٠
٢٦	٢٨	كندا	٢٩٥	١٤٧٠	١	١٤
٢٧	٦٥	الكويت	١١٣	١٤٣٥	١	٤٨٨
٢٨	١٥	اليونان	٥٦	١٤٠٢	١	-٤٤
٢٩	٤٤	تاييلند	٣١٠	١٣٠٩	٠.٩	٩٣
٣٠	١٢	المغرب	٣٥١	١٣٠٩	٠.٩	٩٣
٣١	٦٣	كازاخستان	٢٠٩	١١٣٣	٠.٨	٣٠.٨
٣٢	٥٥	فنلندا	١٠٠	١١١٠	٠.٨	٢٠.٨
٣٣	٣٩	الأردن	٣٨٦	١١٠٤	٠.٨	٢٦
٣٤	٢٢	أفغانستان	٢٥٠	١٠٦٤	٠.٧	-٤٨
٣٥	٤٣	المكسيك	٢١٨	١٠٤١	٠.٧	٥٣
٣٦	٢٩	ميانمار	١٦٧	١٠٢٤	٠.٧	-٢٠
٣٧	٣٠	البرازيل	١٠٣	٨٨٢	٠.٦	-٣١
٣٨	٣١	بولندا	١٩٧	٨٧٢	٠.٦	-٣٠
٣٩	٥٠	تركمنستان	٧٥	٨٢٠	٠.٦	٩٦
٤٠	٢٠	النرويج	٣٦١	٧٤٩	٠.٥	-٦٥
٤١	٩١	الفلبين	٢٧١	٧٤٤	٠.٥	٦٩١
٤٢	١٤	ماليزيا	٢٧١	٧٤٤	٠.٥	٦٩١
٤٣	٧١	البيرو	٦٤	٦٦٨	٠.٥	٣١٢
٤٤	٧٩	روسيا	٣٤	٦٦٣	٠.٥	٣١٢
٤٥	٣٨	كولومبيا	١٠٢	٦٥١	٠.٤	-٣٣
٤٦	٢٧	إسبانيا	٧٢	٦٠٤	٠.٤	-٥٤
٤٧	٣٣	هولندا	٣٥	٥٥٦	٠.٤	-٥٢
٤٨	٥٢	نيجيريا	٢٦	٥٣٦	٠.٤	٤٢
٤٩	٧٤	روسيا البيضاء	١٤٥	٤٩١	٠.٤	٢٢١
٥٠	٤٥	السودان	٥٤	٤٦٢	٠.٣	-٣١
..	..	١٥٣ جهة أخرى	١٥٥٦	٩٤٨٨	٦.٧	..
المجموع			٣١١٠.٦	١٤٥٦٢٣	..	١٠

الجدول (٢): المستوردون الخمسون الكبار للأسلحة الرئيسة ٢٠١٣-٢٠١٧.

ملاحظات: (.)= بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق، (-)= لا يوجد شحنات؛ القيم أعلاه تحيل إلى عمليات نقل السلاح الفعلية، وإلى حجم العمليات وليس القيم المالية لتلك العمليات. يشمل الجدول كل الدول والفواعل من غير الدول التي استوردت اسلحة رئيسية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، الدول مرتبة بحسب إجمالي وارداتها. والأرقام هي قيم مؤشر اتجاه سيبري (SIPRI). وتم تدوير بعض النسب المئوية التي تجاوزن الـ ١٠ بالمئة إلى أقرب رقم صحيح، بينما تم تدوير النسب المئوية الأقل من ١٠ بالمئة إلى كسر عشري واحد. هذا يعني ان ناتج جمع الأرقام الواردة قد لا يكون مطابقا للمجموع المذكور. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٢٤٦-٢٤٧.

المورد	المستورد									
	الهند	السعودية	مصر	الإمارات	الصين	أستراليا	الجزائر	العراق	باكستان	إندونيسيا
أستراليا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣.٣
روسيا البيضاء	-	-	-	-	٢.٩	-	-	٠.٨	-	-
البرازيل	٠.١	-	-	-	-	-	-	-	٠.٦	٢.٢
بلغاريا	-	٠.١	٠.٠٥	-	-	-	-	٢.٣	-	-
كندا	٠.٧	١.٤	٠.٦	٠.٧	-	٠.٣	-	-	٠.٤	٠.٥
الصين	-	٠.٢	٠.٢	٠.٥	..	-	١٥	٠.٣	٧٠	٥.٦
جمهورية التشيك	-	-	-	-	-	-	-	٤.٠	-	٠.١
فرنسا	٤.٥	٣.٦	٣٧	٣٣	١٤	٦.٩	٠.٥	-	٠.٤	٦.٨
ألمانيا	٠.٧	١.٨	٦.٣	٢.١	٠.٧	٠.٧	١٣	٠.٦	٠.١	٧.٣
إسرائيل	١١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إيطاليا	٠.٢	١.٥	٠.٣	٦.٦	-	٢.٩	٦.٥	٣.٤	٣.٥	٠.٤
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	-	٣.٣	-
هولندا	٠.٢	٠.٥	٠.٦	٢.٦	-	-	٠.٧	-	-	١١
روسيا	٦٢	-	٢١	١.٤	٦٥	-	٥٩	٢٢	٥.٧	١٠
جنوب أفريقيا	٠.٢	٠.١	٠.٠٥	١.٣	-	-	٠.٤	٠.٠٥	-	-

١٢	-	٨.٧	-	-	-	-	٠.٩	-	-	كوريا الجنوبية
٢.٧	٠.٢	٦.-	-	٢٦	-	٤.٦	٣.٨	٢.٤	-	إسبانيا
٠.٢	٠.٥	-	١.٩	٠.٤	-	٣.٤	-	١.١	-	السويد
٣.٤	٠.٩	-	-	٠.٩	٣.٩	-	-	١.٨	٠.٤	سويسرا
-	-	-	٠.١	-	-	..	-	١.٣	-	تركيا
-	-	-	٠.١	-	-	..	٢.٥	-	-	الإمارات العربية المتحدة
٠.١	٠.٥	١	-	-	٨.٤	-	-	-	١.٢	أوكرانيا
١٧	٠.٣	-	١.٣	٠.٣	٢.٨	١	-	٢٣	٣.٢	المملكة المتحدة
١٦	١٢	٥٦	٠.٤	٦١	-	٥٨	٢٦	٦١	١٥	الولايات المتحدة
١	٠.١	٠.٩	٠.٦	٠.٧	-	٠.٤	٠.٣	٠.٦	٠.١	أوزبكستان
١	٠.١	٠.٩	٠.٦	٠.٧	-	٠.٤	٠.٣	٠.٦	٠.١	آخرون

الجدول (٣): المستوردون والموردون العشرة الكبار للأسلحة الرئيسة ٢٠١٣-٢٠١٧،

ملاحظات: (..) = بيانات غير متاحة أو غير صالحة للتطبيق؛ (-) = لا يوجد شحنات. المصدر: معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٢٤٨-٢٤٩.

رابعاً- السلاح والسياسة في المنطقة

في المنطقة العربية والشرق الأوسط ولَّغ شديد باستيراد السلاح قد يزيد على الحاجة الفعلية، وقد كان الأمر كذلك خلال عدة عقود خلت، بتأثير مدارك التهديد، وطموحات التأثير والمكانة، واتجاهات الدول إلى احتواء ما تعدده مصادر تهديد في البيئة الإقليمية،

بالإضافة إلى الربوع السياسية من صفقات السلاح، وكون جانب منها يأتي في إطار "إلزامات" و"التزامات" نمط العلاقة بين دول المنطقة والدول الكبرى الحامية أو الراعية أمنياً.

يتحدث تقرير سيبري (SIPRI) لعام ٢٠١٨ عن أن واردات المنطقة من السلاح زادت بنسبة ١٠.٣% بين الخمسية ٢٠٠٨-٢٠١٢ و٢٠١٣-٢٠١٧. وخلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ أرسل ٣١% من شحنات الأسلحة التي استوردتها المنطقة إلى السعودية، و١٤% إلى مصر و١٣% إلى الإمارات. ولم تستورد إيران غير ١% من واردات المنطقة من السلاح.^{٣٠}

ان التدفقات الكبيرة من السلاح "تتزامن" مع اندلاع أزمات ونزاعات وحروب عديدة ومتداخلة في المنطقة، ونحن هنا لا نتحدث عن "سبب ونتيجة" بصورة مباشرة، أي أن تدفق السلاح أدى إلى انفجار أزمات الإقليم، ولا العكس، إنما عن علاقة مركبة ومتداخلة بين مدارك التهديد-الفرصة وبين أنماط الاستجابة لدى فواعل الإقليم، ومن بينها أنماط التدخل العسكري في دول أخرى كما تفعل السعودية والإمارات وقطر مثلاً في الحروب الدائرة في سورية واليمن وليبيا، بدعم جماعات مسلحة مختلفة، وإمدادها بالمال والسلاح والمقاتلين ومختلف أنماط الدعم الأخرى، بما في ذلك إدارة العمليات العسكرية والاستخبارية.

غير أن ما حدث في المنطقة العربية والشرق الأوسط فيما سُمّي "الربيع العربي" كان مؤشراً على أن:

- مدارك الأمن وسياسات الإنفاق العسكري لم تكن مطابقة للواقع بالفعل، وان ثمة فجوة كبيرة في هذا الباب.

^{٣٠} - معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٢٥٧.

- لا أحد من فواعل المنطقة يستطيع القول (أو الادعاء) بأن مدارك الأمن لديه كانت تُقرأ جيداً أو أن سياسات الأمن كانت تستشعر أو تستشرف أو تتحسب بالتمام لما يمثل تهديداً بالفعل،
- ان تخصيص مئات مليارات الدولارات، وإعداد سياسات الأمن والإنفاق على التسليح، على أهميته، إلا أن أكثره لم يكن في مكانه، ولم يحقق أمناً؛
- ان سياسات الأمن والدفاع "ممسوكة" أو "محكومة" بحدود وسقوف فواعل الهيمنة والاختراق الخارجي، كما أنها محكومة بتجاوزات وحدود القوى على مستوى الإقليم، وباعتبارات السيطرة داخل الدول نفسها.
- تبدو سياسات إدارة تدفقات السلاح جزءاً من مشاريع دولية وإقليمية تريد "هندسة" و"تكييف" الأمور لصالح إما "تسويات" أو "صفقات" لا تراعي مصالح شعوب المنطقة ولا حقوقها التاريخية، ونخص بالإشارة فلسطين؛ أو "الاحتواء" الأمني والعسكري والاستراتيجي لـ"فواعل مقاومة" الهيمنة العالمية.
- تمثل إسرائيل "عامل التهديد" الرئيس في المنطقة العربية، من منظور "فواعل المقاومة"، و"عامل توازن" و"تعديل" لاتجاهات القوة، وربما حليف، من منظور "فواعل الاعتدال" التي تدفع نحو تأسيس "ناتو إقليمي" ضد ما تعدّه تهديدات إيران في الإقليم.
- ان مشاريع التنمية والتمويل وإعادة الإعمار مشروطة أو محكومة بالسياسة واعتبارات الأمن الإقليمية والدولية، وتقع تحت تأثير فواعل رئيسية، وخاصة الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تأثير أقل من قبل فواعل أخرى مثل روسيا والصين وأوروبا.

خامساً- الهيمنة والاختراق الخارجي

ثمة شعور في المنطقة العربية والشرق الأوسط ان الغرب لا يريد لدولها وشعوبها أن تشهد استقراراً يمكن أن يهيئها لتنمية فعلية ومتوازنة وقابلة للاستمرار. ثمة استنزاف دائم للموارد والسياسات. والمعضلة أن نظم الحكم في المنطقة، هي "شريك موضوعي" للغرب في هذا الباب، وهي على العموم، استبدادية وفاقدة للمعنى وللشرعية بنظر المجتمعات والشعوب، وتعتمد على العسكر (أو على الحماية الأجنبية) في بقائها واستمرارها.

والمعضلة أيضاً أن أكثر النخب الفكرية والسياسية، بما فيها مراكز الأبحاث، هي بين تمثليين أو استبطينين رئيسين على الأقل لمصادر التهديد-الفرصة:

(١) تمثل/استبطين ما يريده السلطان.

(٢) والذي بدوره يتمثل أو يستبطين ما يريده الغرب.

وأما فواعل "خط المقاومة" في المنطقة، إذا كان بالإمكان الحديث بهذا المعنى، فلديها مقاربة مختلفة لما يمثل فرصة-تهديداً في الإقليم، لكنها على الرغم من كل ما تقوله هي ويقال عنها، إلا أنها لا تذهب بعيداً في أجندتها، هي "تقاوم" فحسب، بمعنى أنها تحاول أن تنهج سياسات أمن وتسليح ترى أنها تستجيب لمدارك التهديد القائمة أو المحتملة، مُحاولَةً "احتوائها" أو "الحد من تأثيرها"، وليس لديها تطلعات أو إمكانيات لتغيير كبير في الإقليم والعالم! وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتحليل.^{٣١}

سادساً- الدولة وسياسات التسليح

قامت الدولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، بتأثير وازعٍ عسكريٍّ في المقام الأول. والواقع أن علاقة القوة والسلاح والعسكرة والجند بالدولة أو السلطة هي أمر قديم

^{٣١} - عقيل سعيد محفوض، من المظلومية إلى الفعل: تحديات فواعل المقاومة في عالم ما بعد الأحادية الغربية، في مؤتمر: (غرب آسيا في عالم ما بعد الأحادية الغربية: تحديات المرحلة الانتقالية، بيروت، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧). ورقة غير منشورة.

ومتجدد.^{٣٢} وثمة في كتب الآداب السلطانية ومرايا الأمراء والملوك الكثير مما يضع الجند والعسكر في مقام التأسيس-التدمير للدول والسلطنات عبر مراحل مختلفة من تاريخ المنطقة.^{٣٣} وهذا مستمر بأنماط وأشكال مختلفة حتى اليوم. وقد كشف سياسات التسليح في المنطقة،^{٣٤} ما ظهر منها على الأقل، عن:

- أولويات دول ونظم الحكم فيها، والجوانب الحاكمة لسياساتها العميقة.
- تخصيص للكثير من الموارد المادية والمعنوية من أجل بناء الجيوش والقدرات العسكرية،
- لكن من دون أن يحقق ذلك -حتى الآن- تطوراً جدياً في تلبية احتياجات السلام والأمن والاستقرار ومن ثم التنمية، لمجتمعات وشعوب المنطقة؛
- بل لعل ظاهرة التسليح أن تكون -في جانب منها- أحد مداخل أو فواعل حالة المواجهة والصراع المستمرة بلا انقطاع في المنطقة.
- مستوى الإنفاق العسكري بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، مقارنةً بمناطق ودول أخرى حول العالم، وهو الأعلى في العالم تقريباً، إذ ان النسبة العالمية هي ٢.٢% في

^{٣٢} - عقيل سعيد محفوض، عودة المسألة الشرقية تحولات السياسة والدولة في الشرق الأوسط، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٨)، ونزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠).

^{٣٣} - انظر مثلاً: محمد أركون، الإسلام الأخلاق والسياسة، ترجمة وتقديم: هاشم صالح، (بيروت: مركز الإنماء القومي، باريس: اليونيسكو، ١٩٨٦)؛ وعبد الله العروي، مفهوم الدولة، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨).

^{٣٤} - سياسات التسليح، بمعنى نقل تقانات السلاح والبرامج والمعدات، استيراداً وتصديراً، بوصفه (السلاح) أداة لازمة لقيام المؤسسات العسكرية بما تراه ضرورياً أو مطلوباً أو ممكناً للقيام بمهام الأمن وضمان المصالح على اختلاف القراءات والتقدير والأولويات في المنطقة.

العام ٢٠١٧، وهي ٥.٢% في منطقة الشرق الأوسط للعام نفسه، أما في أفريقيا فبلغت ١.٨%، وآسيا وأوقيانيا فبلغت ١.٧%.^{٣٥}

والسعودية هي أكثر دول المنطقة إنفاقاً على التسليح، وثالث أكبر دول العالم إنفاقاً في عام ٢٠١٧، وقد زادت إنفاقها العسكري بنسبة ٧٤% بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٥، ثم تراجع بنسبة ٢٩% عام ٢٠١٦ وعاود الارتفاع بنسبة ٩.٢% عام ٢٠١٧.^{٣٦} وكانت الإمارات ثاني أكبر دول المنطقة إنفاقاً على السلاح للعام ٢٠١٤، بالنظر إلى تورطها (ومثلها السعودية وقطر) العسكري في سورية واليمن وليبيا، ولم تتح تقديرات لإنفاقها في الأعوام التالية.^{٣٧}

- يمثل الإنفاق على السلاح في بعض الحالات أو في الكثير منها، وهذا ما تتكرر الإشارة إليه، ظاهرة في الربيع السياسي، ربما نوع من الضغط والإلزام السياسي. يمكن الإشارة هنا إلى تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من أن على الدول المستفيدة من الحماية والمظلة الأمنية الأمريكية "أن تدفع مقابل ذلك"، موجهاً كلامه إلى حلفاء بلاده في أوروبا والنااتو، وإلى حلفائه في المنطقة أيضاً، وهذا يفسر صفقات السلاح بمئات مليارات الدولارات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول العربية مثلاً.

- من الملاحظ أن الدول التي تمتلك قدرًا كبيراً من الموارد، مثل دول الخليج، تُنفق بشكل كبير على السلاح. وهنا من غير المرجح أن يكون ثمة "دالة ارتباط سلبية" بين معدل الإنفاق على التسليح وبين الإنفاق على الجوانب الأخرى. ذلك أن الإنفاق على

^{٣٥} - معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، الجدول (٤-١)، ص ١٩٢.

^{٣٦} - المصدر نفسه، ص ٢١١.

^{٣٧} - المصدر نفسه، ص ٢١١، وحول ايران واسرائيل وتركيا ومصر، انظر: المصدر نفسه، ص ٢١١-٢١٢.

التسلح وزيادة الارتباط مع الدول الراعية أمنياً وعسكرياً، يعزز مدارك الأمن والاستقرار لدى الدول المعنية.

- ثمة دول عربية لديها مدارك تهديد عالية، ومتطلبات إنفاق على السلاح والجيش أكبر من قدرتها أو إمكانياتها المادية على الإيفاء بها، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في المستويات بين الإنفاق العسكري والانفاق على التنمية، إذ ينطلق فواعل السياسات فيها من أنه لا معنى لأي إنفاق على التنمية، إذا لم تؤخذ متطلبات الأمن بالاعتبار، ما أمكن. ولا بد أن يكون معنى الأمن هنا، واسعاً وكلياً، ولا يقتصر على أمن نظم الحكم.

سابعاً- بين التسلح والتنمية!

أظهرت سنوات الاضطراب التي شهدتها المنطقة منذ العام ٢٠١١ وحتى اليوم أن دول المنطقة "لا داخل لها"، كما سبقت الإشارة، وأن الخارج معني بأدق تفاصيل "دواخلها"، و"الكل معني بالكل"، يتدخل في شؤونه، ما أمكنه ذلك، وهذا يفسر حجم التورط والتورط المتبادل في قضايا الإقليم، فضلاً عن حجم التورط الدولي وخاصة من قبل فواعل الهيمنة الغربية على المنطقة.

وما جرى في ليبيا واليمن وسورية خير مثال على ذلك. إذ ان الحرب محكومة -بدرجة كبيرة وأحياناً مُقرّرة- بتوافقات إقليمية ودولية، دولية في المقام الأول، وكذلك الأمر بالنسبة للتسويات والحلول في الدول المذكورة.^{٣٨}

إذا أمكن "تحييد" الاعتبارات والدوافع الداخلية في سياسات الأمن والتسلح، نعني الاعتبارات والدوافع الخاصة بالعلاقة بين المجتمع والدولة أو بين الحكومات والنظم

^{٣٨} - عقيل سعيد محفوظ، عودة المسألة الشرقية، مصدر سابق.

السياسية وبين المجتمع، فسوف يكون للتجاذبات الإقليمية والدولية تأثير أكبر. ثمة قضايا كبرى تجعل من الأمن والعسكرة والتسلح في مقدمة الأولويات، نظرياً وعملياً، في مقدمها:

- الصراع مع إسرائيل
 - الصراعات بين عدد من الدول العربية وإيران.
 - الصراع مع تركيا
 - أنماط التجاذبات والتحالفات والاصطفافات في الإقليم.
 - أنماط التغلغل والاختراق الخارجي وكيفية حضور القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة، في المنطقة، ومحاولتها رسم حدود التوافق والنزاع، وحدود التقارب والتنافر، وحدود الإنفاق على السلاح واتجاهات الأمن والدفاع الخ
- في ضوء التداخلات القائمة في الإقليم، وطبيعة التجاذبات الدولية حوله، يبدو أن البحث عن "نقطة توازن" أو بالأحرى "مجال توازن" بين العسكرة والتنمية هو نوع من "مزاولة المستحيل"، ولا يلوح في الأفق أي أمل بأن فواعل المنطقة وفواعل التدخل الدولي يمكن أن يتوصلوا قريباً إلى توافقات حول متطلبات الأمن والسلام. بل ان المنطقة في صراع محموم على المعنى والقوة، وعلى كل شيء تقريباً!

ثامناً- سورية، صدوع الحرب

مثَّلت الأزمة السورية "خط الصدع" في السياسة الإقليمية والدولية، وقد كان العالم - في بعض مفاصل الأزمة- قاب قوسين أو أدنى من حرب كبرى انطلاقةً من سورية؛^{٣٩} كما مثَّلت الأزمة تحدياً لمدارك ونظريات وتقديرات الأمن والدفاع وسياسات التسلح باعتبارين رئيسين:

^{٣٩} - عقيل سعيد محفوض، خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٧).

- الأول هو أن نظريات ومقاربات الأمن وسياسات التسلح ما قبل الأزمة لم تكن مطابقة للواقع، إذ لم يتوقع أحد تقريباً حدوث ما حدث. ثم إن التهديد جاء من أقل مصادره توقعاً، وخاصةً لبلد مثل سورية.^{٤٠}

- الثاني هو أن المقاربات والنظريات التي ظهرت مع الأزمة، انطوت على تقديرات متسعة نسبياً، واستندت إلى قراءة غير واقعية للأمور. كان ثمة ما يشبه الإجماع على أن النظام السياسي في سورية سوف يسقط خلال أسابيع أو أشهر قليلة.^{٤١}

طرح الحربُ أسئلةً كثيرة حول طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، وسياسات التسلح والأمن والدفاع، والعقيدة القتالية والسياسية لدى الجيش ودورها في السياسات العامة، وفي مواجهة تحديات الأزمة، وما هي خبرات ودروس الحرب على هذا الصعيد، وخاصة أنه حدث تدخل أو تورط عسكري وأمني واسع النطاق من قبل عدد كبير من الفواعل الدولية،^{٤٢} وقد قالت مصادر مختلفة إن الولايات المتحدة وأطراف أخرى حاولوا دفع الجيش للقيام بانقلاب عسكري، ولكنهم فشلوا في ذلك.

تاسعاً- سياسات التسلح في سورية

بالنسبة لسورية، فقد جاء التهديد -كما سبقت الإشارة- من أقل النقاط توقعاً أو احتمالاً، انفجار أزمة داخلية وتحولها السريع إلى عمل مسلح ثم حرب بل حروب مركبة ومتعددة الأنماط والمستويات، تدخّل أو تورّط فيها عددٌ كبير من الدول والشبكات والمنظمات حول العالم. وكان ثمة اعتقاد مستقر تقريباً بأن النظام السياسي والدولة أمان بما يكفي لتجاوزا أزمات ما سمي "الربيع العربي".

^{٤٠} - المصدر نفسه.

^{٤١} - عقيل سعيد محفوض، ضفدع نيتشه؟ مقاربات معرفية في قراءة الأزمة السورية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٧).

^{٤٢} - عقيل سعيد محفوض، دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية، مقارنة إيطالية، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦).

ركزت سياساتُ الأمن والعسكرة والتسلُّح في سورية قبل الحرب على:^{٤٣}

- المقاربة الأمنية لمصادر التهديد الداخلية،
- سياسات أو ديناميات التحالف والتحالف المضاد في الإقليم،
- موازنة الضغوط والتجاذبات الدولية،
- إدارة المخاطر والردع.

لكن الحرب أظهرت أو كشفت عن تحول في مدارك الأطراف حول سورية من الضغط باتجاه "تغيير سلوك النظام" إلى العمل على "تغيير النظام" نفسه. كما كشفت الحرب عن تحديات عميقة وعقبات كبيرة في سياسات التسلح لدى الجيش السوري، وخاصة في سلاح الجو والدفاع الجوي، لدرجة وجود صعوبات في الإمداد بالذخائر التقليدية، فكيف بأجيال متطورة منها، فضلاً أن روسيا ربما لم تظهر استجابة مناسبة -حسب بعض التقديرات- لمتطلبات التسلح السورية في ظل الحرب.

وزاد في الأمر أن القواعد الجوية والمطارات وقواعد الدفاع الجوي ومراكز البحوث والصناعات العسكرية كانت من أولى ما استهدفتها الحرب في سورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، الأمر الذي وضع مدارك الأمن والدفاع تحت ضغوط وإجهاد شديدين.

مثل دخول روسيا وإيران وحزب الله على خط الحرب عامل تعويض للفاقد في القدرات العسكرية والتسليحية والتكتيكية وغيرها، وخاصة أن تلك الفواعل انخرطت بصورة مباشرة في العمليات العسكرية، وتولت الجزء الأعظم من متطلبات السلاح وأنماط الدعم اللوجستي اللازمة لها في الحرب. صحيح أن تلك القوات هي جزء من العمل العسكري اليوم، إلا أنها ليست جزءاً من قدرات الجيش السوري.

وعلى الرغم من أن روسيا نشرت نظم دفاع جوي وصاروخي متطورة، وقالت انها زودت سورية بنظم صواريخ "إس ٣٠٠" إلا أنها على ما يبدو "تضع حدوداً" لاستخدامها في صد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سورية. وهذا يثير مخاوف متزايدة لدى السوريين بشأن الرهانات الروسية في سورية، وخاصة ما يتصل منها بعلاقات روسيا مع إسرائيل وتأثير ذلك على طبيعة الحل وطبيعة العلاقات بين سورية وإيران. والمهم هنا هو تأثير الرهانات الروسية على طبيعة التسلح وبناء الجيش والأمن في سورية اليوم وسورية ما بعد الحرب.

^{٤٣} - عقيل سعيد محفوض، قُبَيْلَ العاصِفة: سياساتُ الإنفاق العسكري والتَّسلُّح في سورِيَّة والمشرق العربيّ، ٢٠٠٠-٢٠١٠، ورقة غير منشورة.

ومن التحديات مثلاً: أي جيش، ومن ثم أي تسليح وتفاعلات عسكرية، وأي مدارك تهديد ومدارك أمن ومصالحة لدى الجيش والدولة (وحتى لدى شرائح المجتمع)، وهل يمكن أن يعود الجيش السوري إلى ما كان عليه قبل الحرب، وأي خبرات لدى الجيش بشأن التسليح وطبيعة السلاح المطلوب، وما الذي يجب أن يتم التركيز عليه وتخصيص الموارد له السلاح أم التنمية؟

تحليل الأسئلة المذكورة إلى أن ثمة تحديات ثقيلة ومعقدة تواجه مدارك الأمن وسياسات التسليح في سورية، وخاصة أن الأزمة تتألى فصولاً، كما أن تراجع العمليات العسكرية لا يعني أنها انتهت، بل ان ثمة احتمالات كبيرة وقوية لتطورات "نكوصية" في الحرب، وخاصة مع تزايد التهديدات في شرق الفرات من قبل الولايات المتحدة وتركيا وفواعل أخرى مثل القوات الكردية، وشمال غرب سورية من قبل تركيا والمليشيات الموالية لها، وفي المنطقة الجنوبية من قبل إسرائيل.

ويمكن افتراض وجود اتجاهات عامة لسياسات التسليح لدى سورية باعتبار دروس الحرب، من خلال عملها على:

- مراجعة هيكلية الجيش والقوات المسلحة، ونظم العمليات والتدريب وتكتيكات العمل العسكري، بالاستفادة من خبرات الحرب.
- تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية، وخاصة في الدفاع الجوي والصواريخ، في ظل وجود قيود وحدود متزايدة من قبل روسيا من جهة، باعتبار تفاهاتها مع إسرائيل، ومن قبل إسرائيل نفسها التي تعمل على استهداف القدرات العسكرية السورية بزعم العمل على منع تمركز إيران في سورية.
- التوصل إلى صيغة معقدة للتعاون العسكري مع روسيا، بمنحها قواعد جوية وبحرية، وضمان أعلى حد ممكن من إمدادات السلاح والتكنولوجيا العسكرية.
- تعويض ما تمتنع عنه روسيا من خلال تعاون عسكري مع إيران والصين وكوريا الشمالية، ولو أن ذلك دونه صعوبات كبيرة أيضاً، وذلك على صعيد الموارد من جهة والحدود والإكراهات السياسية من جهة ثانية.

عاشراً- سورية، تحديات ماثلة^{٤٤}

أظهرت الدولة والنظام السياسي والبنى الاجتماعية وغيرها مقدرة كبيرة -حتى الآن- في الانتقال التدريجي والصعب من الحرب إلى التسوية أو السياسة، رغم أن الأثمان كبيرة أيضاً، وثمة مخاوف من أن يتم ترحيل العديد من القضايا الراهنة والعاجلة إلى مرحلة "ما بعد التسوية"، أي أن يكون البلد مُفخَّخاً بالعنف وذا قابلية كبيرة للانفجار.

ثمة صعوبة كبيرة في تحديد وتقصي التحديات التي تواجه المشهد السوري، وأنه لا بد من التركيز على ما يُعدُّ ماثلاً وذا أولوية، حتى مع صعوبة الترتيب من حيث الدرجة، ذلك أن مباشرة أو مواجهة تلك التحديات جميعها قد لا يكون ميسراً فعلياً، وحيث تلتقي تجاذبات وتوازنات ورهانات مختلف الفواعل والأطراف.

تمثل التحديات الماثلة مقدمةً وبيئةً وسياًقاً ودافعيةً لقضايا أو مخاطر وتحديات أخرى من طبيعة مختلفة؛ ذلك أن المعركة المقبلة ربما تكون أكثر خطورة، إذ إنها تتعلق بطبيعة الدولة وهوية التكوين الاجتماعي والسياسة الخارجية، وموقع وموقف سورية من قضايا الإقليم والعالم. وما نحن بصددّه اليوم هو شرط لا بد أن ينقضي/يتحقق قبل أن تنطلق الدولة والنظام السياسي في بناء أجندة وطنية لسورية ما بعد الحرب.

الحديث هو عن التحديات الأبرز والأكثر تأثيراً في الأزمة السورية؛ ذلك انطلاقاً من تطورات اللحظة الراهنة، وكونها ملفات تحضر فيها الأطراف الأخرى أكثر من غيرها، بل يحضر فيها "الخارج" أكثر من "الداخل"، وكل واحد منها يمثل مساراً تطورياً على درجة عالية من الأهمية والخطورة، ويمكن أن يحدد بدوره ملامح المستقبل بالنسبة لسورية وربما المنطقة.

حادي عشر- شرايين سورية المفتوحة!

يحتدم "الصراع على سوريا"^{٤٥}، ليس من أجل إعادتها بلداً آمناً ومستقراً، وثمة من الحلفاء من يريد لها أن تعود أمنة، إلا أنه يريد مع ذلك أن يحقق أهدافاً أخرى، كأن تكون

^{٤٤} - تعتمد هذه الورقة على: عقيل سعيد محفوض، تحديات ماثلة: حول المسارات والإكراهات الرئيسة في

الأزمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

سوريا ما بعد الحرب "على شاكلته" مثلاً، أو قريبةً منه، أو جزءاً من رهاناته الإقليمية والدولية، وقد لا يتطابق ذلك تماماً مع ما تريده سوريا نفسها.

حدثت في سوريا كلّ الأحوال الممكنة للحروب، من دمار، ليس للبني المادية فحسب، وإنما المعنوية والرمزية منها أيضاً، وإذا تمكن أي من فواعل الحرب الدائرة اليوم من تحقيق ما يصبو إليه، فمن المحتمل أن تصل الأمور بنا إلى "سوريا أخرى" مختلفة عما كانت عليه قبل آذار/مارس ٢٠١١، وبالطبع مختلفة عن سوريا المأمولة في ما بعد الحرب.

جانبٌ من الصراع المحتدم اليوم يتخذُ طابعاً مختلفاً، إذ إنّ الهدف هو في جانبٍ كبيرٍ منه "اغتنام البلد" ككلّ، أو اغتنام الحصّة الأكبر منه، أو ما أمكن من حصّة. وقد ظهر منذ البداية أنّ سوريا أصبحت ساحة معارك متداخلة ومتوازية بين فواعل إقليمية ودولية عديدة، كما سبق أن عبر عن ذلك وزير الخارجية الأمريكيّ الأسبق جون كيري، أو ساحة "معركة بين بين الحروب" كما يصفها الإسرائيليون، ومن أسفٍ أن هذا صحيح.

ومن الواضح أنّ تراجع المواجهات العسكرية في سوريا نقلَ البلاد إلى مستوى آخر من التهديد، يتركز اليوم حول طبيعة الحلّ أو التسوية، وطبيعة المجتمع والدولة، واتجاهات السياسة الخارجية في مرحلة ما بعد الحرب.

نستعير عنوان النصّ من كتاب للروائيّ الأوروغواياني إدواردو غاليانو بعنوان "شرايين أمريكا اللاتينية المفتوحة"، والمكتوب يظهر من العنوان، كما في مثل مشرقي معروف. وينطلق حديثنا هنا من أنّ الحرب طالت كل شيء تقريباً في سوريا، ولا يزال كل شيء تقريباً تحت التهديد، وهو ما يفسّر أو يبرّر حديثنا عن "شرايين سوريا المفتوحة".

^{٤٥} - يعتمد النص في هذه الفقرة على مقال للكاتب بعنوان "شرايين سورية المفتوحة"، موقع مركز دمشق للأبحاث، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

- أول الشرايين المفتوحة هو استهداف "فكرة الدولة" وطبيعتها، وطبيعة النظام السياسي، والبناء الدستوري، وطبيعة التكوين الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية والإثنية والدينية في سوريا.
- الهيمنة على مدارك ومخيل السوريين، ومحاولة جعلهم "يتمثلون" ما يراد لبلدهم، وأن تتنازعهم تلك "التمثيلات"، ليقعوا ضحية قابلية انفجار بلدهم ودخولهم حروب ومواجهات وتمزقات مادية ورمزية.
- شرايين مفتوحة في كل الجهات: في الشمال حيث تتدخل تركيا لإقامة كيانية في مناطق سيطرتها المباشرة وسيطرة الميليشيات الموالية لها في إدلب وريف حلب. وفي منطقة الجزيرة أو ما يُعرف بـ"شرق الفرات" التي تسيطر عليها فعلياً الولايات المتحدة تحت واجهة كردية. وفي المنطقة الجنوبية حيث لا تزال لدى إسرائيل أجنادات تغلغل واختراق في درعا والقنيطرة وربما الغوطة بريف دمشق، وثمة تقديرات بأنها تُعدُّ لأجنادات مشابهة تجاه السويداء.
- ثمة شرايين مفتوحة، يسببها الحلفاء هذه المرة الذين يسعون للتدخل والهيمنة - من باب الاستثمار وإعادة الإعمار- على قطاعات حيوية للبلد مثل: الفوسفات والنفط والغاز والنقل البري والجوي والبحري، وحتى الصناعات الدوائية، والزراعة، والتعليم وغيرها. وهذا يتعلق بروسيا وإيران أساساً، فيما تنتظر الصين أن تتضح ملامح الحل أو التسوية واتجاهات القوة والنفوذ!
- ثمة شرايين مفتوحة في الداخل، وهي أكثر خطورة؛ بل أكثر كارثية وتنشأ من: الفساد والهدر، وسوء الإدارة، والإخفاق في السياسات الحكومية، واستنزاف الرأسمال البشري والمادي، والإجهاد القيمي والثقافي. وقد كشفت الأزمة عن أنَّ الهوية الوطنية والدولة لم يكونا مستقرين أو آمنين بالقدر الكافي، ولذا أمكن للخصوم تفجيرهما بسهولة غير متوقعة.

شرايين سوريا مفتوحة، ليس بما هي بذاتها "موضوعاً" للصراع فحسب، إنما بما هي "ساحة مواجهة" و"تراسل" بين مختلف الفواعل الإقليمية والدولية: تركيا وإيران، إسرائيل وإيران، إيران والولايات المتحدة، روسيا تجاه كل من تركيا والولايات المتحدة وحتى إيران، الولايات المتحدة، وحزب الله تجاه إسرائيل، الخ

إنّ لدى مختلف الأطراف أولويات غير مطابقة لأولويات السوريين أنفسهم، وهذا غير مطلوب أساساً، بيد أنّ ثمة مخاوف من أن يحاول الشركاء المُضي في أولوياتهم، في مواجهة أولويات خصومهم من جهة، وفي مواجهة أولويات أهل الدار، أعني السوريين، من جهة أخرى.

لكن أن يشعر الفاعل أو الطرف أنه "قوّام" على أهل البلد، وأن له عليهم "دينًا" مادياً أو معنوياً، ويجب عليهم أن يسددوه، فهذا يمثل "شرياناً مفتوحاً" رئيساً يهدد سوريا بكليتها، ويهدّد معها كلّ التحالف الإقليمي المعروف باسم "حلف المقاومة"، كما يهدد الآمال والفرص البازغة بإمكان بروز نظام عالمي متعدد الأقطاب وأكثر عدالة وتوازناً.

خاتمة

إذا أخذنا بالاعتبار الأساطير والسرديات والانثروبولوجيا التاريخية والثقافية، وواقع المنطقة العربية والشرق الأوسط اليوم، المثقل بالعنف والنزاع والحروب المستمرة فيها، سوف نخرج بتقدير صادم أو متشائم بعض الشيء، وهو أن قضاياها لا يبدو أن لها حل في المدى المنظور. ومن المرجح أن تبقى المنطقة موضوعاً رئيساً لتقارير الأمن والتسلح مثل تقارير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI) وغيره! وموضوعاً رئيساً لوسائل الإعلام التي تغطي مناطق النزاع.

إذا استمرت الأمور على هذا النحو، فهذا يعني أن المنطقة مرشح دائم تقريباً لأن تحتل مواقع متقدمة في معدلات الإنفاق العسكري وصفقات السلاح، وكذلك الأمر في مؤشرات

الدول الفاشلة أو المهددة بالفشل أو الدول الهشة، ومثل ذلك بالنسبة لمؤشرات العنف الاجتماعي والديني والإثني والفقر والاضطهاد والهجرة واللجوء الخ

وبالنسبة لسورية، ثمة مؤشرات على الاستمرار في النظر إليها بوصفها "ساحة مواجهة" أو ساحة "حرب بين الحروب" بالتعبير الإسرائيلي، بين: روسيا-الولايات المتحدة، الغرب-الشرق، الشمال الجنوب، إيران-تركيا، إيران-إسرائيل، دول الخليج العربية مع تركيا وإيران، "أهل المقاومة" مع "أهل الاعتدال" الخ وهذا يحيل إلى الحرب السورية سوف تمثل -إلى جانب الحروب والنزاعات الأخرى- أحد أبرز محددات الإنفاق العسكري والتسلح في المنطقة والعالم.

حول "الدولة الفاشلة" في النظام العالمي^{٤٦}

في تدمير الدول

"هاجمت الولايات المتحدة، على نحو مباشر أو غير مباشر، نحو ٤٤ بلداً في العالم منذ العام ١٩٤٥، بل إنها هاجمت بعضها على نحو متكرر. وكان الهدف المعلن لتلك التدخلات العسكرية إحداث «تغيير في نظام الحكم». وفي كل الحالات كانت تستخدم ذرائع "الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" لتبرير تلك الأعمال الأحادية غير القانونية.^{٤٧} وقد أدت النزعة التدخلية الأمريكية – بالوسائل العسكرية والعمليات السرية – إلى إشاعة عدم الاستقرار وتمزيق وحدة دول ذات سيادة.

وطبقاً للمصادر الرسمية، فإن لدى الولايات المتحدة ٧٣٧ قاعدة عسكرية خارج حدودها، وبطبيعة الحال فإن التقارير الدولية حول "الدول الهشة" أو "المهددة بالفشل" حول العالم، تشير إلى عامل التهديد الإرهابي الصادر عن منظمات وشبكات الجهادية الإسلامية، مثل "القاعدة" و"داعش" وأشباههما، إلا أنها لا تشير إلى أن الاستخبارات الأمريكية هي أحد فواعل الإنشاء والتأسيس والاستمرار لتلك المنظمات والشبكات.

عندما انتهت الحرب الباردة في مطلع التسعينات، لاحظ المحللون تشكل بيئة جديدة للأمن الدولي تصبح فيها الدول الفاشلة والضعيفة منصات للجريمة المنظمة العابرة للحدود، وانتشار المواد والتكنولوجيا النووية، وبؤراً ساخنة للمنازعات الأهلية والأزمات الإنسانية. وأصبحت احتمالات

^{٤٦} تعتمد هذه المادة على موارد ومصادر معلومات من مصادر مختلفة حول ظاهرة أو مؤشر "الدولة الفاشلة"، من بينها مواد للكاتب لم يتم نشرها بعد؛ ولم يتم توثيق جميع الإحالات، والمادة معدة لأغراض دراسية وتعليمية حصراً.

^{٤٧} إريك واندل، [حملة الولايات المتحدة الصليبية \(١٩٤٥-\)](#)، غلوبال ريسيرتش، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

المخاطر التي تمثلها الدول الفاشلة والضعيفة أكثر وضوحاً مع هجوم القاعدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة التي دبرها أسامة بن لادن من "ملاذه الآمن" الذي وفرته له أفغانستان. وقد دفعت أحداث ٩/١١ الرئيس جورج دبليو بوش إلى الزعم (في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للعام ٢٠٠٢) بأن «الدول الضعيفة، مثل أفغانستان، يمكن أن تمثل خطراً على مصالحنا القومية لا يقل عما تمثله الدول القوية»^{٤٨}. ما أغفله تقرير مركز خدمات أبحاث الكونغرس هو أن «البؤر النشطة للجريمة المنظمة والنزاعات الأهلية» إنما هي ناتجة عن العمليات الاستخباراتية السرية الأمريكية.

من الحقائق الموثقة جيداً، أن اقتصاد المخدرات الأفغاني الذي ينتج أكثر من ٩٠% من إجمالي الإنتاج العالمي من الهيروين يتشابك مع عمليات تبييض أموال بالمليارات تشارك فيها كبرى المؤسسات المالية العالمية. وقد حظيت تجارة المخدرات الأفغانية بحماية الـ CIA وقوات الاحتلال الأطلسي في ذلك البلد.

ما الدولة الفاشلة أو المهددة بالفشل؟

الدولة الفاشلة هي الدولة التي تواجه تحديات متزايدة في إثبات قدرتها على الحكم والضبط الداخلي وإدارة تفاعلاتها الخارجية. ويستخدم مفهوم "دولة فاشلة" للتعبير عن طيف واسع نسبياً من الأوضاع التي تشهدها دول عديدة ومتزايدة حول العالم، بدءاً من تراجع قدرة الدولة أمام تحديات داخلية ناهضة في وجهها، أو عجزها عن مواجهة نظم التغلغل الخارجي في بنائها الداخلية، إلى عدم قدرتها على فرض قوانينها، وانسحابها وترجعها أمام فواعل داخلية "ما دون الدولة"، وسكوتها أو عدم قدرتها على احتواء بروز بنى سلطة بديلة أو موازية، وبرز اضطرابات داخلية، وعصيان، وتراجع قدرتها على الوفاء بالتزامات "العقد الاجتماعي" من الأمن والخدمات العامة وغيرها، وصولاً إلى وجود قوات متحاربة داخل مجالها الجغرافي، ونفاذية عالية للحدود وعدم القدرة على ضبطها.

^{٤٨} . الدول الضعيفة والفاشلة: المخاطر المتنامية والسياسة الأمريكية، تقرير مركز خدمات أبحاث الكونغرس CRS إلى الكونغرس، واشنطن (٢٠٠٨).

في المؤشر/المقياس

يعتبر المقياس السنوي للدول الفاشلة، الذي تصدره مجلة الشؤون الخارجية الأميركية، بالتعاون مع "صندوق السلام" الأمريكي، أن الدولة الفاشلة هي "الدولة غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية".

واللافت في هذا المجال، الانشغال الكبير للمؤسسات الأميركية والأوروبية والمنظمات التي تدور في فلكها بهذه القضية، فبالإضافة إلى التقرير المشار إليه، أصدر البنك الدولي تصنيفا يحوي ٣٠ دولة فاشلة تعد الأقل دخلا على المستوى العالمي، بينما حددت الإدارة البريطانية للتنمية الدولية ٤٦ دولة ضعيفة، في حين أشارت وكالة المخابرات الأميركية إلى وجود ٢٠ دولة فاشلة في العالم، وأصدرت مؤسسة بروكنغز تقريرا باسم "الدول الضعيفة" حيث يميز بين دول فاشلة، ودول ضعيفة، ودول ذات وضع قلق. كما تتنافس المؤسسات العلمية والأكاديمية وشبه الأكاديمية الأميركية حول استعراض ترسانتها من الإحصاءات والمؤشرات.

ويحدد مؤشر الدول الفاشلة حالة الفشل عند "فقدان الحكومة المركزية لسيطرتها على إقليمها، أو فقدان الدولة لحقها السيادي في احتكار قوتها بشكل شرعي، مما يعرضها للاضطرابات، ويخلق حركات للعصيان المدني، وتصبح الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات المجتمعية، أما على الصعيد الخارجي فتكون سيادتها مقيدة إثر تعرضها لعقوبات اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو تواجد قوات أجنبية على إقليمها".^{٤٩}

مؤشرات قياس الدولة الفاشلة

يستند المقياس السنوي، المشار إليه، في تقييمه للدول، على بعض المؤشرات المختلفة التي تتراوح بين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وذلك بهدف تقديم إطار شامل للمعايير التي تقيس درجة الاستقرار داخل الدول. وهذه المؤشرات هي:

المؤشرات الاجتماعية

⁴⁹ - J. J. Messner, *Failed States Index*, op.cit.

- (١) تصاعد الضغوط الديمغرافية (زيادة السكان، وسوء توزيعهم، والتوزيع العمري، والنزاعات المجتمعية الداخلية... إلخ).
- (٢) الحركة السلبية والعشوائية للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد التي تخلق معها حالة طوارئ معقدة (تنتج عنها الأمراض، ونقص الغذاء والمياه الصالحة، والتنافس على الأرض ومشكلات أمنية للدولة...).
- (٣) الميراث العدائي الشديد الذي يجعل الجماعات المظلومة تنتظر الثأر (عدم العدالة، والاستثناء السياسي والمؤسسي...).
- (٤) الفرار الدائم والعشوائي للناس (هجرة العقول، وهجرة الطبقات المنتجة من الدولة، والاغتراب داخل المجتمع).

المؤشرات الاقتصادية

- (١) غياب التنمية الاقتصادية لدى الجماعات المتباينة (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، وارتفاع مستويات الفقر، وتزايد النزعات الإثنية لهذه الأسباب...).
- (٢) الانحطاط الاقتصادي الحاد (الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والتوزيع، والشفافية والفساد، والتزامات الدولة المالية...).

المؤشرات السياسية

- (١) فقدان شرعية الدولة، (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية مما يكثر مقاطعة الانتخابات وانتشار التظاهرات والعصيان المدني... وذيوع جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة).
- (٢) التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (ألا تؤدي الدولة وظائفها الجوهرية مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتوظيف، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الحكم العليا وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي...).
- (٣) الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون، وتقييد الصحافة، وخوف الناس من السياسة...).

٤) تشتت الأمن قد يخلق دولة داخل الدولة (ظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، وهيمنة النخبة العسكرية، وظهور النزاعات المسلحة، وظهور قوة أمنية توازي الأمن النظامي للدولة...).

٥) تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية تذكر بتجارب وحدوية قومية مثل صربيا الكبرى أو التطهير الإثني...).

٦) تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخلها في الدولة أو جيشها أو جماعات فرعية بها، وتدخل قوات حفظ السلام والقوات الدولية...).

أساس التصنيف/حالاته

يُظهر تقرير مؤشر الدول الفاشلة أو الدول الهشة (Fragile States Index) الذي يصدر سنوياً وضعية دول العالم، متسلسلة من الأكثر إلى الأقل احتمالاً لـ "الفشل"، ويتألف من (١٢٠) نقطة. مصنفاً الدول وفق الحالات التالية:^{٥١}

- أوضاع ذات خطورة عالية جداً (*Very High Alert*):

^{٥٠} - يحدد مؤشر الدول الفاشلة أو الهشة (Fragile States Index) الذي تُعده "منظمة التعاون والسلام" وهي مؤسسة أمريكية بالتعاون مع "منظمة الشفافية الدولية" ١٢ معياراً أو مؤشراً رئيسياً تشمل معايير مثل شرعية الدولة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحقوق الجماعات والتنمية غير المتوازنة، بحيث يحصل كل معيار على درجات متفاوتة من ١ إلى ١٠، استناداً إلى تحليل ملايين الوثائق، وتشير زيادة درجات المعيار إلى زيادة الضغوط على الدولة، وبالتالي وجود مخاطر أعلى بعدم الاستقرار. ويعرّف التقرير "الدولة الفاشلة" بأنها الدولة التي لا يمكنها السيطرة على أراضيها، وتفشل حكومتها في اتخاذ قرارات مؤثرة، بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير الخدمات لأبناء شعبها، وتشهد معدلات فساد وجريمة مرتفعة. انظر:

<http://library.fundforpeace.org/library/fragilestatesindex-2015.pdf> (7-5-2016).

^{٥١} انظر:

J. J. Messner, et al. *Fragile States Index 2018*, (Washington: The Fund for Peace, 2018).

<http://fundforpeace.org/fsi/2018/04/24/fragile-states-index-2018-annual-report/>

تشمل جنوب السودان (١)، والصومال (٢)، اليمن (٣)، سورية (٤)، جمهوريات أفريقيا الوسطى (٥) وصولاً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (٦).

– أوضاع ذات خطورة عالية (*High Alert*):

تشمل السودان (٧)، وتشاد (٨)، وأفغانستان (٩)، وزيمبابوي (١٠)، والعراق (١١)، وهايتي (١٢)، وصولاً إلى غينيا (١٣).

– أوضاع خطرة (*Alert*):

تشمل دول مثل نيجيريا (١٤)، وإثيوبيا (١٥)، وغينيا بيساو (١٦)، وكينيا (١٧)، وبوروندي (١٧)، وإريتريا (١٩)، وباكستان (٢٠)، وماينمار (٢٢)، وأوغندا (٢٤)، وليبيا (٢٥)، وكوريا الشمالية (٢٨)، وليبيريا (٣٠)، وموريتانيا (٣١)، وصولاً إلى بنغلادش (٣٢).

– حالة تحذير عالي (*High Warning*):

تشمل أنغولا (٣٣)، وراوندا (٣٤)، ومصر (٣٦)، وجيبوتي (٤٢)، ولبنان (٤٤)، وبوركينا فاسو (٤٥)، وفينزويلا (٤٦)، وإيران (٥٢)، وكمبوديا (٥٣)، وتركيا (٥٨)، وصولاً إلى ليسوتو (٦١).

– حالة تحذير متزايد (*Elevated Warning*):

تشمل السنغال (٦٢)، وطاجيكستان (٦٣)، وأوزبكستان (٦٥)، وإسرائيل/فلسطين المحتلة/الضفة الغربية (٦٧)، وروسيا (٦٩)، والأردن (٧٠)، والهند (٧٢)، والجزائر (٧٣)، وأذربيجان (٧٨)، والمغرب وجورجيا (٨٣)، وجنوب أفريقيا (٨٥)، وتركمانستان (٨٦)، والصين (٨٩)، وتونس (٩٢)، والمكسيك (٩٤)، والبوسنة والهرسك (٩٥)، السعودية (٩٩) وصولاً إلى البيرو (١٠٠).

– حالة تحذير (*Warning*):

تشمل البارغواي (١٠١)، وأرمينيا (١٠٢)، والبرازيل (١٠٦)، وصربيا (١٠٨)، والبحرين (١١٣)، وماليزيا (١١٦)، وكازاخستان (١١٧)، وكوبا (١١٩)، وقبرص (١٢١) وصولاً إلى ألبانيا (١٢٢).

– مستقرة (*Stable*):

وتشمل غرينادا (١٢٣)، الكويت (١٢٦)، اليونان (١٢٨)، ترينداد وتوباغو (١٣١)، عُمان (١٣٢)، بلغاريا (١٣٣) وصولاً إلى هنغاريا (١٣٤).

– أكثر استقراراً (*More Stable*):

تشمل الهماس (١٣٥)، وكرواتيا (١٣٨)، وقطر (١٤٠)، والأرجنتين (١٤١)، وإيطاليا (١٤٣)، والإمارات العربية المتحدة (١٤٦)، وبولندا (١٤٨)، وإسبانيا (١٤٩)، وتشيلي (١٥٠) وصولاً إلى موريشيوس (١٥١).

– مستقرة جداً (*Very Stable*):

وتشمل ليتوانيا (١٥٢)، وجمهورية التشيك (١٥٣)، والولايات المتحدة (١٥٤)، وكوريا الجنوبية (١٥٦)، واليابان (١٥٨)، والمملكة المتحدة (١٥٩)، وفرنسا (١٦٠) وسنغافورة (١٦١)، وصولاً إلى سلوفينيا (١٦٢).

– مستدامة (*Sustainable*):

تشمل بلجيكا (١٦٣)، والبرتغال (١٦٤)، وهولندا (١٦٥)، والنمسا (١٦٥)، وألمانيا (١٦٧)، وكندا (١٦٨)، والسويد (١٧٠)، وإيرلندا (١٧٣)، وصولاً إلى أيسلندا (١٧٤).

– مستدامة جداً (*Very Sustainable*):

تتمثل بأربع دول هي الدانمارك (١٧٥)، سويسرا (١٧٦)، النرويج (١٧٧) وصولاً إلى فنلندا (١٧٨). ينسحب "ال فشل" من مستوى الدولة/الدول المذكورة إلى المستوى الإقليمي، وخاصةً أن الفواعل الإقليمية (والدولية) لم تتمكن من ضبط التطورات والنزاعات داخل الإقليم، مع أنها حاولت - بدوافع شتى- استدراج تدخل دولي، من أجل "احتواء" الأزمات الداخلية في عدد من البلدان، إلا أن التناقضات والمنافسات بين الفواعل العالمية والإقليمية، لم تساعد في ذلك.

إشكاليات التصنيف

يتميز هذا النمط من التصنيف بالقصدية والانحياز، على عكس ظاهره العلمي، حيث يمكن ملاحظة الإشكاليات التي يثيرها على الشكل الآتي:

١- شموله طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بحيث يضمن عدم إفلات أي دولة من تهمة الفشل، والدليل أن آخر تصنيف تضمن ١٧٧ دولة حسب درجة إخفاقها في أداء وظائفها.

٢- إغفال القياس للظروف الموضوعية التي أدت إلى فشل الدول، وخاصة تراث النظم الاستعمارية التي استمرت لفترة كافية لتدمير البنى الاجتماعية التقليدية، وفرض الهياكل الدستورية الغربية، وكذلك فرض عمليات التحديث الهجينة والسطحية، التي لم تقابلها عمليات بناء أمة قادرة على وضع الدولة على أساس متين.

٣- إغفال القياس لحقيقة أن ثمة دولاً كالسودان والصومال والعراق، لم تكن فاشلة كما هي الآن، قبل التدخل الخارجي في شؤونها، وهز أسس دستورها وتشريعاتها وقوانينها وإبطال مفاعيلها.

٤- تشكل نتائج التصنيف، تجريدات رقمية، وليست معرفة دقيقة بالسياق التاريخي لواقع الدول والمجتمعات وتطورهما.

البعد الوظيفي للظاهرة/التصنيف

تزامن إعادة إحياء مفهوم "الدولة الفاشلة"، مع بروز الولايات المتحدة الأميركية قوة عالمية عظمى وحيدة، سعت إلى إعادة ترتيب العالم بما يتناسب ومصالحها الجيوإستراتيجية، وقد وجدت فواعل السياسة فيها، ضرورة تنشيط مفهوم "الدولة الفاشلة"، ليبرر ويخدم أغراض الهيمنة على العالم انطلاقاً من مقولة أن ثمة مجتمعات لا تستطيع حكم نفسها.

ويظهر التصنيف الذي تعتمد عليه الجهات الأميركية أساساً مرونة كبيرة في حركية انتقال الدول من مرحلة إلى أخرى، أي من دولة في مرحلة القلق إلى الخطر إلى الفشل الأمر الذي لا يحتاج معه إلى شيء سوى تثقيل مؤشرات الفشل بحيث تصبح كافية في مرحلة معينة، وعند منعطف ما، ليطلق

عليها حكم الفشل. ومن ثم توضع في دائرة الاستهداف بوصفها دولة تمثل خطراً على الأمن والسلم الدوليين.

وعلى سبيل المثال تم تصنيف مصر في أحد التقارير بدرجة متقدمة عن كمبوديا، علماً بأن الأخيرة شهدت مقتل ثلث سكانها في فترة حكم الخمير الحمر، وشهدت تدخلات متعددة من قبل دول الجوار، مما يعني أن هذه التقارير تتعامل بشكل انتقائي ومنحاز مع الحالات، كما تشكل سيفاً مسلطاً على رقاب الدول، ذلك أنه في حال حدوث أي متغير سياسي أو اجتماعي في مصر، فإن الأمر لن يتطلب حينها سوى تثقيب بعض المؤشرات لتتحول مصر إلى دولة فاشلة.

وحسب المؤشرات المطروحة فإن خطورة الفشل لا تنبع من انهيار دولة ما، كالصومال أو زيمبابوي أو الكونغو أو ساحل العاج، وإنما من التداعيات الإستراتيجية التي يخلفها انهيار دولة ما (مثل العراق) على المصالح الأميركية.

ويضم مؤشر الدول الهشة أو المهددة بالفشل جميع الدول التي ظهرت فيها في السنوات الأخيرة ثروات مهمة، كالنفط، والمعادن، واليورانيوم. كما يشمل دولاً تتميز بمواقعها الإستراتيجية المهمة، كدول آسيا الوسطى والغربية التي لها روابط جغرافية مع القوى الناشئة في المنطقة، أو بها معابر وممرات إستراتيجية مهمة لهذه القوى، أو هي خواصر لينة لها. ويؤكد على هذه الحقيقة مقال لريتشارد هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأميركية، في النيوزويك، يشدد فيه على أن التحدي المركزي للعالم سيأتي من الدول الضعيفة مثل: باكستان وأفغانستان في آسيا، واليمن، والصومال والكونغو في أفريقيا، وهايتي والمكسيك في أميركا اللاتينية.

لماذا تصنيف سورية كـ "بلد هش أو فاشل"؟^{٥٢}

^{٥٢} ميشيل سودوفسكي، محو الدول عن الخارطة: من ذا الذي يفشل "الدول الفاشلة"، موقع Mondialisation، ٢٠١٣-١-٢٤.

<https://www.mondialisation.ca/%D9%85%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D9%8A%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%A7/5320382>

تهيء الفظائع التي ارتكبتها الجماعات المسلحة المدعومة من أمريكا وحلفائها ضد سورية الشروط لحرب طويلة الأمد، هدفها النهائي تحطيم سورية كدولة وطنية واضمحلال السلطة المركزية في دمشق.

إن هدف الولايات المتحدة هو تحويل سورية إلى ما يسميه المجلس الاستخباري القومي الأمريكي NIC "بلداً فاشلاً". فهدف تغيير النظام كان يعني -على مستوى الخطاب السياسي والإعلامي- المحافظة على وجود "سلطة مركزية"، ولكن تطور الأزمة السورية كشف أن الهدف ليس "تغيير النظام" فحسب، وإنما "تغيير" المجتمع والدولة، كما نعرفهما، وهندسة مجتمع ودولة مختلفان عما كان.

قامت الاستراتيجية الأمريكية-الأطلسية-الإسرائيلية على إمكان تقسيم البلاد إلى ثلاث دول أو كيانات ضعيفة، حيث ركزت التقارير والتقديرات السياسية والإعلامية الإخبارية على أن "رفض الرئيس بشار الأسد التنازل عن السلطة"، يعني أن "البديل سيكون بلداً فاشلاً كالصومال". وأحد السيناريوهات المحتملة للتقسيم والذي جاء في تقارير وتقديرات إسرائيلية كان يتضمن إقامة كيانات أو دويلات على أسس دينية أو طائفية أو جهوية.

وبحسب الجنرال في الجيش الإسرائيلي يائير غولان فإن "سورية هي في حرب أهلية ستنتهي بها دولة فاشلة يزدهر فيها الإرهاب". وأضاف الجنرال غولان بأن الجيش الإسرائيلي يقوم حالياً بتحليل "الكيفية التي ستتشظى بها سورية". (رويترز ٣١ أيار/مايو، ٢٠١٢)

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، صرح مبعوث السلام الأممي إلى سورية الاخضر الابراهيمي بأن سورية قد تتحول إلى "صومال أخرى"، محذراً من "سيناريو تملأ فيه الميليشيات وأمراء الحرب الفراغ الذي سيخلفه انهيار سلطة الدولة". قال الإبراهيمي: "ما أخشاه هو الأسوأ... انهيار الدولة وتحول سورية إلى صومال أخرى"، و"أعتقد بأنه ما لم يتم التعامل مع القضية بشكل صحيح، فإن الخطر هو "الصوملة" وليس التقسيم؛ انهيار الدولة وبروز أمراء الحرب والميليشيات والجماعات المقاتلة". (رويترز ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٢).

بيد أن المبعوث الأممي للسلام لم يشر إلى حقيقة أن تحطيم الصومال كان عملاً مدبراً. لقد كان جزءاً من خطة عسكرية واستخبارية أمريكية سرية، يعاد تطبيقها حالياً في عدد من البلدان المستهدفة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا والتي تصنف كـ«بلدان فاشلة».

السؤال المركزي هو: من ذا الذي يُفشل الدول في جعلها فاشلة؟ من الذي «يمحى عن الوجود»؟ إن التفكيت المدبر لسورية كدولة ذات سيادة هو جزء متكامل من خطة عسكرية واستخبارية تشمل أيضاً كلاً من لبنان وإيران وباكستان.

ملاحظات نقدية أو إعادة إنتاج الهيمنة

ينطلق المؤشر من اعتبارات أو منظور غربي في المقام الأول، كما أنه يميل لتعميم الانطباعات والاستخلاصات الغربية عن طبيعة السياسات في بلد بعينه، ويتعلق الأمر بأنماط الأزمات والصراعات في بلدان مثل سورية والعراق وفلسطين وغيرها، وهكذا ترد سورية في تصنيف البلدان ذات الخطورة المرتفعة.

يبدو أن تزايد مصادر التهديد للدولة في عالم اليوم أو عالم الحداثة الفائقة، هو متعدد الأبعاد والأشكال، ولكن السمة الأبرز له هي النزاعات الداخلية ذات البعد الدولي، أي وجود فواعل دولية نشطة فيها، مقابل تراجع النزاعات بين الدول بعد انتهاء الحروب الاستعمارية والحرب الباردة،⁵³ ولذلك مُنْعَكَس دولي لجهة تزايد أعداد اللاجئين قسرياً حول العالم.⁵⁴

تصنيف الدول الفاشلة، هو واحد من عشرات تقارير سنوية، تصدرها مراكز بحوث ومؤسسات أميركية، تهدف إلى تشريح الدول وإعادة اكتشافها من نقاط ضعفها، ومن باب السلبيات الكامنة فيها، ومما يلفت الانتباه إلى هذه الظاهرة، الانشغال الكبير من قبل تلك الجهات، حيث تمتلك ترسانة ضخمة من المؤشرات والإحصاءات الخاصة بهذه الدول، وكأنها محاولة لإعادة إنتاج مرحلة ما سمي بالكشوف الجغرافية، وبداية الدراسات الانثروبولوجية والاستشراقية، التي عملت على تفكيك المجتمعات الآسيوية والأفريقية، وكان لها دور في تأسيس الحالة الاستعمارية ونهب ثروات الشعوب.

⁵³ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، ٢٠١٤، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٤)، ص ٤٩.

⁵⁴ Figures at a Glance, Statistical Yearbooks, UNHCR, 19 June 2017. <http://www.unhcr.org/figures-at-a-glance.html>

وهكذا فإن "الغرب" في هذه المرحلة يعيد سيرة مهامه ووظائفه، عبر استعمار الدول التي تشهد اختلالاً في وظائفها الأساسية، حماية مواطنيها، وتمثيلهم إزاء المجتمع الخارجي، فهو لن يعمل سوى حفظ الاستقرار الداخلي للدول كما فعل في العراق! أو حماية المجتمع الدولي من خطر الدولة الفاشلة كما فعل إزاء الصومال! إنها باختصار مهمة الرجل الأبيض، لكن هذه المرة يتصدى لها الأبيض الأميركي وحده.



الهجرة واللجوء^{٥٥}

ألقت الكاتبة البريطانية تاي سيلاسي محاضرة بعنوان: "لا تسألني من أين أنا، اسألني أين أشعر بأن هذا محل سكني". محاضرة ثلاثم القرن الحادي والعشرين بصورة مثالية، وتؤكد أن شيئاً من قبيل "الأصل" لم يعد يسهل تحديده على وجه اليقين، ذلك ان الهويات أمست "سائلة" وأننا، كجيل شاب في مجتمع معولم بتنا "سكانا محليين" في عدة أمكنة. تقول سيلاسي في محاضرتها إنها تشعر بأنها من "السكان المحليين" لعدة ثقافات، لا تشعر بنفسها بريطانية أو غانية أو أمريكية حتماً. لكل تجربة موطن في ثقافة بعينها أو بأخرى، كل هوية هي مجموع تجارب المرء.

بشر ينتهي أهلهم لبلدان وثقافات وأديان مختلفة، يستقرون في أي زاوية من زوايا العالم. يبدو أنه لم تعد ثمة مشكلة على هذا الصعيد إلا في التطبيق والنظرة اليومية. هذا الشعور بعدم الانتماء التام، أي بالاغتراب، تفصيل تتشاركه جميع السير.

*

الهجرة ظاهرة عالمية وتاريخية ومؤسسة للعالم اليوم، حراك وانتقال، حل وترحال، ويمكن التحدث على نطاق واسع، عن الهجرة العالمية منذ بداية توسع أوروبا سياسياً وإقليمياً وكذا ثقافياً واقتصادياً إبان القرن الـ ١٥. وظلّت هجرة الأوروبيين إلى بقاع أخرى من العالم بين القرنين الـ ١٦ و ١٩ متوسطة الحجم، إلا أنها أدت فيما بعد، وحتى بدايات القرن الـ ٢٠، إلى حدوث تحول بعيد المدى في إطار البنية السكانية، لاسيما في الأمريكتين وفي جنوب المحيط الهادي، بل وكذلك

^{٥٥} تعتمد هذه المادة على موارد ومعلومات من مصادر مختلفة حول ظاهرة الهجرة واللجوء، وخاصة ملف عدد مجلة فكروفن الصادرة عن معهد غوته،

<http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/105/ar15698201.htm>

ولم يتم توثيق جميع الإحالات، والمادة معدة لأغراض دراسية وتعليمية حصراً.

في أجزاء من أفريقيا وآسيا. وفي نهاية القرن الـ ١٩ ومطلع القرن الـ ٢٠، ومع بلوغ هجرة الأوروبيين ذروتها، بدأ في الوقت نفسه تاريخ أوروبا كقارة مستقبلية للهجرة.

في أواخر ثمانينيات القرن الماضي كشفت بحوث الهجرة التاريخية عن طيف واسع من حركات الهجرة، وأصبح الآن بإمكانها تجسيد مسارات الهجرة وتطورها على مدار عقود وقرون. وإنه لمن الضروري أخذ تلك المسارات في الاعتبار ليتسنى لنا فهم وتفسير سلوكيات وأنماط الهجرة في الوقت الحاضر.⁵⁶

حدث تاريخياً أنماط من حراك وتحريك وانتقال الناس سواء بشكل طبيعي بدافع البحث عن مصادر العيش والأمان، أو بشكل منظم وبدافع الغزو والسيطرة، وحدث إحلال للسكان في مناطق كانت لغيرهم، إحلالاً كلياً تقريباً أو إحلالاً جزئياً، كما حدث في العالم الجديد، ونشأ من ذلك مجتمعات ودول مثل: الولايات المتحدة وكندا، وحتى دول أمريكا اللاتينية، وكذلك استراليا وجنوب أفريقيا،

ولعل المثال الأهم والأبرز بهذا الخصوص هو "اختلاق إسرائيل" في فلسطين المحتلة، وعلى حساب أهلها، وخلق واحدة من أكبر مجتمعات الشتات حول العالم، وهو "الشتات الفلسطيني"، فضلاً عن وجود ملايين العرب تحت الاحتلال داخل ما يعرف بأراضي الـ (٤٨) وأراضي ما يعرف بالسلطة الفلسطينية وفي قطاع غزة.

وهكذا، فإن عصر التدفقات العالمية وعولمة الهجرة (من ٥ إلى ٤٠ دولة)، شهد خطوط ومسارات واتجاهات الهجرة على النحو الآتي:

- من أوروبا إلى العالم الجديد وعوامل المستعمرات،
- ثم من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب عالمياً،
- ضمن الجنوب هناك خطوط هجرة،
- ضمن المجتمعات والدول انظر مثلاً خطوط الهجرة الداخلية.
- الهجرات واللجوء بسبب الاضطرابات والعنف والحروب الأهلية

ما الهجرة أو مفهوم الهجرة

الهجرة واللجوء؟ والهجرة إلى أفق الإنسانية،

يشير مصطلح "الهجرة" إلى الحركة المكانية للإنسان. ويُقصد به أنماط الانتقال الإقليمية التي تؤثر على المسارات الحياتية للمهاجرين على نحو بعيد المدى، والتي تسفر عن تغييرات في المؤسسات الاجتماعية.

⁵⁶ <http://www.goethe.de/ges/phi/prj/ffs/the/105/ar15698201.htm>

قد يشير هذا المصطلح إلى عبور الحدود السياسية والإقليمية وما يترتب عليه من استبعاد من مجتمع قانوني والانضمام إلى آخر. كما قد ينم عن تلك الحركات المكانية التي تتم في إطار الكيان السياسي والإقليمي. فهي تدفع المهاجرين والمهاجرات إلى التعامل مع معطيات ونظم اقتصادية وكذا مع أنماط ثقافية ومعايير وهياكل اجتماعية مختلفة (إلى حد بعيد)، وإلى تحقيق أو اكتساب فرصة للمشاركة في مختلف المجالات الاجتماعية الوظيفية.

وعلى الرغم من أن الحركات المكانية التي حدثت في إطار التوسع الحضري، لاسيما منذ أواخر القرن الـ ١٨، لم تكن في مجملها أكثر من انتقال مكاني في إطار الإقليم أو الدولة، إلا أنها وضعت المهاجرين أمام تحديات بعيدة المدى إزاء الاندماج في أقسام وقطاعات اقتصادية أخرى (قطاع الصناعة أو الخدمات في مقابل قطاع الزراعة) ووضعت الهجرة في مواجهة نماذج مختلفة من الأشكال الحياتية (من حضرية إلى ريفية (والمواقف والتوجهات).

ربما أشارت الهجرة أحادية الاتجاه إلى الانتقال من مكان إلى آخر بشكل عام، إلا أنها اشتملت في الكثير من الأحيان على أهداف ومراحل بينية تخدم جميعها نفس الغرض، وهو اكتساب الأموال اللازمة لاستكمال الرحلة.

ظلت عملية الهجرة غير محددة النتائج في المجمل، وبالتالي لم يعد الاستيطان الدائم في مكان آخر سوى نتيجة من النتائج المحتملة المترتبة على حركات الهجرة: ففي ألمانيا على سبيل المثال نمت أعداد القوى العاملة الوافدة من الخارج من ٥٥٠,٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦١ إلى ٢,٦ مليون نسمة في عام ١٩٧٣، أي عندما توقف توظيف العمالة الأجنبية. مع العلم أن حجم الهجرة في هذه الفترة كان كبيرا، فنجد أن ألمانيا استقبلت نحو ١٤ مليون عامل أجنبي بدءا من أواخر خمسينيات القرن الماضي وحتى عام ١٩٧٣، بينما عاد قرابة الـ ١١ مليون، أي ما يوازي ٨٠ بالمائة، إلى بلادهم مرة أخرى.

سعى المهاجرون والمهاجرات في كثير من الأحيان إلى توفير سبل للعمل والاستقرار وتحسين فرص التعليم من خلال الإقامة الدائمة أو المؤقتة في بلاد أخرى. أي أنه كان من شأن الحركات المكانية أن تمنح المهاجرين في تلك الحالات سلطة تصرف أكبر. إلا أنه كثيرا ما ارتبطت الهجرة بنقاط تحول (مهنية) انعكست على سيرتهم الذاتية وبقرارات مصيرية، كاختيار شريك الحياة وتكوين أسرة، أو بامتهان وظيفة أو اختيار مكان دراسي أو تدريبي أو مكان عمل؛

ولذا فإن الجزء الأكبر من المهاجرين كان من صغار البالغين والشباب. وإن استغلال الفرص المتمثلة في الهجرة توقّف على بعض السمات والصفات الاجتماعية والمؤهلات الخاصة بالأفراد أو أعضاء الكيانات المجتمعية (العائلات والأسر والمجموعات والشعوب)؛ وعلى رأسها الجنس والعمر ودورة حياة الأسرة والعادات والمؤهلات والكفاءات وكذا الوضع الاجتماعي (المستوى والطبقة)

والمهني، فضلاً عن الانتماءات «العرقية» و «الطائفية» و «العنصرية» و «القومية» والتي ارتبطت في كثير من الأحيان بامتيازات وحقوق (مكتسبة بالولادة).

الهجرة باختصار هي انتقال فردي أو جماعي أو شبه جماعي، بصورة بطيئة أو متسارعة، من مكان أو موطن إلى آخر، بقصد الإقامة والعيش، في ظروف تختلف عن المكان الذي كانوا يعيشون فيه. وقد تكون قراراً يتخذه المهاجر، لدوافع اعتيادية، وقد تكون ظاهرة إجبارية وخاصة إذا حدثت من مجتمعات تشهد حالة من عدم الاستقرار الأمني والسياسية، وبالأخص في حالات الحروب والأزمات، والتهديد القائم أو الوشيك على الحياة،

في عالم الهجرة أو عصر الهجرة والتدفقات اليوم، معطيات:

- الولايات المتحدة بلد صنعتها الهجرة، وهو الأكثر استقبلاً للهجرة في العالم، (المسكيك وأمريكا اللاتينية وعموم العالم، ولديه نمط هجرات متميز كفاءات ورؤوس أموال والخ).
- أوروبا بالنسبة لبقية العالم وخاصة حوض المتوسط وأفريقيا، وكان من أوروبا اليونان (من تركيا ولبنان ومصر) وإيطاليا من تونس ومصر وليبيا ودول أفريقيا، فرنسا من الجزائر وتونس ولبنان ودول أخرى، إسبانيا من المغرب والجزائر ودول أفريقيا، ألمانيا (من تركيا ودول أوروبا الشرقية، والعراق أيام الحرب وصدام، سورية أيام الحرب)،
- الخليج بالنسبة للمشرق العربي، ووادي النيل واندونيسيا والفلبين والقرن الأفريقي؛
- جنوب أفريقيا بالنسبة لدولة وسط أفريقيا،
- الأرجنتين والبرازيل في أمريكا اللاتينية وقد كانت استقبلت هجرات من المشرق العربي؛
- اليابان بالنسبة كوريا الجنوبية والصين،
- استراليا بالنسبة لجيرانها ودول أخرى،
- ماهي الدول الأكثر هجرة في العالم؟ الصين، مصر، المغرب، الفلبين (في ١٦٢ بلد)،
- ما هي الدول الأكثر استقبلاً؟ ثمة دول يمثل المهاجرون نسبة كبيرة من السكان، تقريباً (٧٨% قطر، ٧١% الإمارات، ٦٢% الكويت، ٤٠% البحرين، ٢٦% السعودية، ٢٤%

عمان)

أنواع الهجرات أو أنماط المهاجرين:

- الشباب بحثاً عن أفق ومستقبل،
- العمالة بحثاً عن فرص العيش والكسب
- الطلاب، ليس للتحصيل الدراسي فحسب، وإنما من بحثاً عن مستقبل أيضاً

- النساء، باعتبار الظروف والأوضاع غير العادلة التي تعيشها النساء في عدد من البلدان، غير أن هذا النمط من الهجرة تنسم به هجرات من تركيا والمغرب وتونس مثلاً، أكثر من الهجرات القادمة من بلدان أخرى.

- العائلات،

- الكفاءات (منافسة لاستقطاب)

- الأزمات البيئية والكوارث

- الحروب

نطاقات ووسائل العبور

- الحدود البرية المباشرة وثمة نطاقات عبور هي بمثابة دول مثل دول شمال أفريقيا عبوراً إلى البحر وأوروبا وتركيا عبوراً عبر البلم والقوارب إلى اليونان،
- البحرية القوارب والبلم،
- حدود اصطناعية مضافة: الجدران والأسلاك الشائكة كما بين اليونان وتركيا
- المناطق! من روسيا إلى دول اسكندنافيا،
- الحاويات البرية (سيارات اللحوم، القطارات)
- الحاويات البحرية (حاويات السفن)،
- مافيات وشبكات التهريب^{٥٧}،

شبكات الهجرة

^{٥٧} في الأخبار، أن الشرطة البرازيلية اعتقلت أفراد مجموعة يزعم تورطها في عمليات تهريب بشر إلى الولايات المتحدة. وكانت المجموعة تهرب أشخاصاً من: أفغانستان وبنغلادش والهند ونيبال وباكستان إلى البرازيل ثم إلى الولايات المتحدة بعد ذلك، مقابل ١٢٥٠ دولاراً عن الشخص القادم من آسيا. وزعمت السلطات الأمريكية أن شبكة المهربين المذكورة تعمل في: بيرو والإكوادور وكولومبيا وبنما وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس وغواتيمالا والمكسيك. روسيا اليوم، ٣-١١-٢٠١٩.

<https://arabic.rt.com/world/1056727-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%B2%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%84%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85>

قدّمت شبكات المهاجرين معلومات عابرة للحدود حول الفرص والمخاطر الكامنة في الهجرة والهجرة المرتدة، وحول طرق الانتقال الآمنة، وحول العبء النفسي والجسدي والمالي المرتبط بالسفر. كما وفرت تلك الشبكات سبلا لحماية وتوجيه الأفراد في الغربة، فضلا عن إتاحة فرص للعمل والإقامة ومساعدة المهاجرين على التواصل مع السلطات وكذا المؤسسات المركزية والمحلية.

وكلما اتسع نطاق الشبكات وازداد الاهتمام بما تستند إليه من علاقات اجتماعية، كلما وفّرت المزيد من الفرص الاقتصادية والاجتماعية. فكانت جاذبية وجهات الهجرة تُقاس بحجم شبكات الأقارب والمعارف التي وفرت ملاذا للمهاجرين، وكذا بمدى كثافة العلاقات الاجتماعية التي حظيت بالرعاية في إطار تلك الشبكات.

ونجد بالتالي أن شبكات المهاجرين لم ترفع من احتمالية وفود المزيد من المهاجرين فحسب، بل استحدثت بالأحرى تقليدا للهجرة أثّر بدوره على دوام حركات الهجرة واستمراريتها، فأصبحت تمتد عبر فترات طويلة من الزمن وفي بعض الأحيان عبر أجيال.

لا شك أن الفضل في الحفاظ على شبكات المهاجرين ورعايتها يعود إلى التواصل وتبادل الخدمات؛ ولكن ليس هذا فقط، إذ أن نمو تلك الشبكات يُعزى في المقام الأول إلى الزواج (عبر الحدود المحلية والقارية في كثير من الأحيان) وتأسيس الجمعيات والاتحادات واتباع ثقافة معينة في التنشئة الاجتماعية وكذا إلى الأنشطة الاقتصادية المشتركة.

وعلى الرغم من أن تلك الشبكات وفرت الحماية والفرص للمهاجرين، إلا أنها ألقت في الوقت نفسه ضغوطا والتزامات اجتماعية على عاتق الفرد. إذ أن صيانة تلك الشبكات، التي كان من شأنها أن تحظى بأهمية محورية في سياق الهجرة، تطلب ولاء وقبولا للمسؤولية الجماعية وما ارتبط به من خدمات تبادلية. فتحتمّ على المهاجرين والمهاجرات تقاسم معايير محددة وكذا مبادئ وأهداف إجرائية مع بعضهم البعض، وخضع أعضاء الشبكات لرقابة اجتماعية وثيقة امتدت عبر مسافات طويلة من آلاف الكيلومترات، وهو ما يُعزى إلى وثاقة العلاقات بين الأقارب والمعارف.

باتت الثقة أمرا مفروضا، وتدرجت أشكال العقوبات عبر طيف واسع: ما بين ضياع السمعة إزاء انعدام الثقة والانسحاب من الخدمات والعزلة الاجتماعية والتهميش. وقد ساهمت تلك العقوبات في تعزيز الهشاشة الاجتماعية والمخاطر في سياق الهجرة وأضعفت بالتالي من إمكانية اغتنام الفرص التي توفرها الحركات المكانية.

محددات أو عوامل الهجرة اليوم (نابذة وجاذبة)

- الاقتصاد

الفقر، انخفاض الدخل، فوارق الدخل في بلدان النبد، ضعف التنمية، الاقتصادات الريعية الخ

- السياسة

ضعف السياسات التنموية، فقدان المبادرة، ضعف الحريات والمشاركة، الأزمات الداخلية، الأزمات الإقليمية والحروب، اختلال توزيع الثروة أو الموارد المادية والمعنوية الخ

- البيئة

الجفاف والتصحر، الفيضانات، التلوث،

- نفسية وقيمية

جاذبة: صور ومدارك نمطية عن بلدان الهجرة، صورة المهاجرين العائدين، الإعلام والميديا، نابذة: حلم الهجرة، فقدان الأمل، وفقدان المثال والمنوال الداخلي، تغير (قل تراجع في) مدارك الوطن والعمل والهوية، وتغير الموقف من الدولة،

- عولمة وتدفعات

سياسات الهجرة هي اقتصاد وأمن واستراتيجية بالنسبة لفواعل كبرى، وثمة اقتصاديات منورة وغير منظورة وشبكات تهريب وهجرة ومليارات الدولارات، مفهوم العالمية، والمواطن العالمي، والعامل العالمي،

ظاهرة عولمة

تستند العولمة إلى تكثيف التفاعلات الاجتماعية والتواصل الشبكي بين البشر والمجتمعات والاقتصاديات والأنظمة الثقافية. وقد نجحت على مدى نصف الألفية الماضية في تغيير العالم على نحو جذري.

إن تلك المناطق التي تسمح باستضافة مثل تلك العمليات الحيوية القائمة على التواصل الشبكي العالمي تعتبر في كثير من الأحيان مراكز مستقبلية لأنماط محددة من الهجرة؛ وذلك لأن الهجرة تعد عنصراً مكوناً لعمليات توطيد العلاقات والتفاعلات الاجتماعية وكذا دليلاً على وجودها، بل هي جزء أساسي لا يتجزأ من التواصل الشبكي بين الأفراد والجماعات. من جهة أخرى تساهم الهجرات في عمليات التحول الناتجة عن العولمة، فقد غيّرت من التركيبات السكانية وعدلت من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والممارسات الدينية وأشكال التعبير الفني.

إن دور الهجرة كعنصر أساسي من عناصر العولمة لم يقتصر على القرون الماضية فحسب، بل وامتد حتى الوقت الحاضر، وسيتمدد على الأرجح في المستقبل أيضاً. ولذا فإنه من غير المعقول أن نتصور أن معظم المهاجرين في القرون الماضية كانوا من الفقراء والمحتاجين في المقام الأول. طالما كانت الموارد المالية شرطاً أساسياً لتنفيذ مشروعات الهجرة الفردية، وليس في الوقت الحاضر

وحسب. إذ تعيّن في الماضي أيضا تسديد الرسوم لدخول ومغادرة البلاد، إضافة إلى ضخامة نفقات السفر والانتقالات وعمولات الوكلاء والوسطاء (الباهظة) التي تم فرضها في معظم الأحيان. وقد واجه المهاجرون صعوبات في العثور على وظيفة فور وصولهم إلى البلاد، فاضطر البعض إلى اللجوء للاستثمارات الأولية، مما أدى إلى استهلاك المدخرات ليصبح اقتراض المال أمرا حتميا. وبالنسبة لأفقر الفقراء كان تحقق مثل هذا المشروع دبا من الأوهام. فقد أشارت دراسات لا حصر لها إلى أن الفقر قد قيد حركية الأفراد في الماضي إلى حد بعيد.

آثار وتداعيات المصدر والمستقبل

الهجرة بوصفها تهديد-فرصة؟!

قيام مجتمعات هجرة ولجوء و"غيتوات"،

الهجرة بوصفها موضوع للتجاذبات والاستقطاب في مجتمعات ودول مستقبلية

- ثقاف واحتكاك بالتقدم والتطور والفرصة،
- تحويلات وخبرات مالية وعلمية،
- استنزاف للموارد البشرية، وتداعيات على الرأسمال البشري والرمزي وقدرات التنمية،

في الآثار والتداعيات

اجتماعية

سياسية

اقتصادية

سياسية

نفسية وقيمية

أمنية واستراتيجية

الهجرة قضية عالمية

قضية عالمية، قضية للدول المصدرة والدول المستقبلية، لجهة تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، حتى لو كان ثمة تداعيات إيجابية في جانب منها. وقد برزت الهجرة على أجندة السياسة الدولية منذ فترة بعيدة، إلا أن المقاربات والتفسيات حولها مختلفة إلى حد كبير، وخاصة بين خطي الهجرة، أي خط المصدر وخط المستقبل، وخاصة ما يتعلق بالأسباب الكبرى، أي اختلال مستويات التنمية ودوافع البحث عن فرص العمل والعيش، وكيف أن النظام العالمي اليوم يعاني اختلالات كبيرة على هذا الصعيد.

تقول الدول المصدرة انها محرومة من فرص التنمية والأمن والاستقرار والتكنولوجيا والاستثمارات والقرارات المستقلة كذا، فيما تقول الدول المستقبلية انها تحت ضغوط متزايدة لهجرة غير منضبطة ويترتب عليها الكثير من الموارد المادية والمعنوية، كما لها تداعيات على الأمن الاجتماعي ونظم القيم والثقافة وربما الأمن السياسي أيضاً.

تمثل الهجرة أحد مفردات السياسات الداخلية لعدد كبير من الدول المستقبلية وخاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي،

مثلت أحداث الشغب والاضطرابات في باريس/فرنسا عام ٢٠٠٥ نقطة فاصلة في تقدير فرنسا وأوروبا لموضوع مجتمعات الهجرة واللجوء، وكيف أنها أخذت تمثل مصدر تهديد في اعتبارات السياسات العامة وسياسات الأمن والأمن الاجتماعي وحتى الأمن بالمعنى الاستراتيجي، وكان مشهد الحرائق والمظاهرات والاعتداءات المتبادلة بين المحتجين ورجال الأمن، كذا، باعثاً على تقديرين رئيسين: الأول هو بروز مجتمعات العجزة واللاجئين وصعوبات التكيف والاندماج الاجتماعي، والثاني هو إخفاق السياسات العامة في احتواء ما يدفع تلك المجتمعات للاحتجاج، وخاصة ان معدلات الفقر والبطالة مرتفعة نسبياً، كما أن مستويات التعليم ومتطلبات العيش منخفضة إلى حد كبير مقارنة بمستوياتها لدى الشرائح الأخرى.

وكما تمثل بنداً خلافياً في البرامج الانتخابية لمرشي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وكذلك الأمر في فرنسا وإلى حد ما إيطاليا، وتبرز مؤشرات مشابهة نسبياً في ألمانيا، وإذا ما تم توسيع دائرة معنى الهجرة أمكن ملاحظة أن الجاليات ومجتمعات الهجرة المستقرة أو الوافدة أخذت تحتل موقعاً في سياسات وتجاذبات السياسة في مجتمعات أوروبا بصورة عامة.

تيارات ونزعات التعصب والانغلاق والتيارات المتطرفة والجهادية بين المهاجرين واللاجئين في دول أوروبا، وبرز أعمال عنف وإرهاب في دول مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا وغيرها، ومشاركة عدد من أبناء المهاجرين في شبكات "داعش" و"القاعدة"، والمخاوف من عودة مواطنين من دول أوروبا وغيرها إلى بلدانهم.

الحرب والهجرة واللجوء

أدت الحرب السورية إلى أكبر ظاهرة لجوء وهجرة خلال عدة عقود في العالم، وكان إعداد مخيمات في تركيا وغير مكان لاستقبال اللاجئين قد تم قبل أن تبدأ الحرب، كما قامت منظمات دولية عديدة بأسرع عملية استجابة لظاهرة قبل أن تحدث.

وهذا من المؤشرات التي تعزز ما يمثل يقيناً لدى الدولة السورية وفواعل أخرى حول العالم بأن الحرب أو جوانب كبيرة منها قد تم الأعداد له مسبقاً، ربما بصرف النظر عن الشكل الذي بدأت به الحرب ونمط الاحتجاجات والمطالب.

تمثل قضية اللاجئين السوريين واحدة من قضايا العالم اليوم، إذ ينتشر اللاجئين السوريون في عدد كبير من دول العالم، ويتركزون في دول الجوار: لبنان، تركيا، الأردن، وإلى حد ما العراق، كما يتركزون نسبياً في مصر والسودان، وتمثل ألمانيا بلد التركيز الرئيس للاجئين السوريين في أوروبا. وقد عدت تركيا أن ملف اللاجئين هو أحد أسباب التورط العسكري والسياسي في الحرب السورية، ثم أصبح أحد عناوين فكرة "المنطقة الآمنة" التي مثلت أحد ثوابت السياسة التركية في الحدث السوري. كما يمثل ملف اللاجئين أحد مصادر الريع السياسي والمادي لدى تركيا، بمعنى أنها تقدم نفسها بصورة الراعي للاجئين، و"حمّال الأسية" في ملف يتطلب الكثير من الموارد، وتطلب تركيا الدعم من المنظمات الدولية والدول،

وجرى اتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي يقضي بإلغاء التأشيرات/سمات الدخول للترك ومنح تركيا حوالي ٣ مليار يورو لقاء المساعدة أو عدم التغاضي عن شبكات تهريب اللاجئين (السوريين وغير السوريين) من تركيا إلى اليونان وغيرها.

ويبتز أردوغان أوروبا بملف اللاجئين، قائلاً أنه قد لا يضمن تدفق موجة كبيرة من اللاجئين إلى أوروبا ما لم يتعاون الأوروبيون معه في قضايا اقتصادية ومالية، وطبعاً في أمور تتعلق بالحرب السورية.

*

وبذلت الحكومة السورية بمساعدة من روسيا جهوداً كبيرة لتهيئة الظروف لعودة اللاجئين، لكن يبدو أن الملف له أبعاد واستثمارات سياسية واستراتيجية دولية، ما أدى إلى تأثر تلك الجهود، وبرزت تقديرات حول العالم تخلص إلى أن ملف اللاجئين قد تكون له استخدامات في مرحلة التسوية وفي أي استفتاء أو انتخابات في إطار عمليات التسوية أو الحل. وهذا يمثل مصدر تهديد لدمشق في مقبل الأيام.

ويبدو أن ملف اللاجئين هو أحد عوامل التدخل التركي في سورية لجهة تحريك اللاجئين ثقافياً ولغوياً وسياسياً، وثم العمل على إعادتهم إلى مناطق معينة في سورية، ليصبحوا "ورقة تركيا" في سورية، وربما أساساً لأطماع جغرافية راهنة ولاحقة.

عناصر خطة وطنية لملف اللاجئين^{٥٨}

تمثل الهجرات واللجوء إلى الخارج تهديداً كبيراً لطبيعة البناء الاجتماعي في سورية، من حيث الأعداد، ومن حيث النوع، كهجرة الموارد البشرية والخبرات والاختصاصات. وقد قُدِّر عدد المهاجرين السوريين إلى الخارج بـ(أربعة ملايين ومئتي ألف مهاجرٍ) ، وقُدِّر عدد النازحين داخلياً بـ(٦,٥) (ستة ملايين وخمسمئة ألف نازح).^{٥٩} وحدث ذلك بتأثير مباشر للحرب، ولا يخفى أنَّ بعضَ ديناميات الهجرة مُرتَّبٌ ومنظَّمٌ (من قبل فواعل إقليمية ودولية) قبل أن يكون ثمة لاجئٌ واحدٌ، وهو ما ظهر في تركيا مثلاً، التي أقامت مخيمات واستدرجت الناس إليها.

يمكن أن تتضمن خطة وطنية لملف اللاجئين العمل على النقاط الرئيسة الآتية:

- إعادة التأهيل والإدماج.
- تسليط الضوء على الاستهدافات والتداعيات المستقبلية، لمحاولات التأثير في اللاجئين في الخارج.
- مسح كامل حول اللاجئين والنازحين، والتعاطي معه كمسألة ذات أولوية وطنية وإنسانية كبرى.
- توثيق التفاعلات مع الفواعل الاجتماعية والسياسية والشبكات في الداخل والخارج، خاصةً الدولية أو ذات النشاط الدولي منها، مثل: منظمات الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والإغاثة.
- وضع خطة وطنية (بالتنسيق مع شركاء دوليين) حول اللاجئين، تقوم بـ:
 - تسجيل ومراقبة تسجيل اللاجئين.
 - رصد الخدمات والسياسات التعليمية والخدمات.
 - رصد الانتهاكات والاتجار بالبشر والهجرة إلى أوروبا.
 - رصد وتوثيق استخدام الأطفال في العمل والحرب، واستغلال النساء.
 - إدارة المخيمات وتجمعات اللاجئين لأغراضٍ عسكريةٍ وتدريب وتنظيم وحشد وغطاء لأعمال الحرب الهجينة.

⁵⁸ هذه الفقرة هي أجزاء من دراسة للكاتب بعنوان: دروس الحرب: أولويات الأمن الوطني في سورية، في: عقيل سعيد

محفوظ، خط الصدع: في مدارك وسياسات الأزمة السورية، بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٧.

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية ودعم النازحين في سورية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٥، (٢٠١٥)،⁵⁹

ص٩. وثمة أرقام ومعطيات متفاوتة بهذا الخصوص.

- رصد التدخل في الهوية والانتماء ونظم القيم والمدارك وهندسة جماعات سياسية.
- التدقيق في عمليات التسجيل والتحقق والتأكد من عدم التلاعب، وإجراء مسح متعددة ومتقاطعة.
- وضع سياسات تشجع على العودة، وتأمين متطلباتها من البنى الأساسية والاحتياجات والادماج الاجتماعي، وإعادة اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية أو أماكن قريبة أو أماكن بديلة، ومن دون إجبار أو تهريب أو ترغيب، ويتم ذلك على مستوى سياسات أمن وطني.
- تعزيز المصالحات المحلية والجهوية، وتأمين بيئة مناسبة ما أمكن للتشجيع، وتقديم تطمينات ودعم أمني ونفسي والتزام بالحماية.
- يمكن المشاركة مع منظمات وفواعل مختلفة، في وضع خطط على المستوى الوطني، لعمليات العودة (أو الإعادة).

يمكن تطبيق ديناميات المصالحة المحلية في خدمة ملف اللاجئين لجهة:

- تسوية الأوضاع.
- التسجيل ومنح الأوراق الثبوتية أو تجديدها.
- إدراج ملف اللاجئين مع ملفات أخرى.
- إعادة الإعمار والتنمية المحلية.
- تهيئة بيئة العمل والإنتاج والتعليم والرعاية الصحية.
- تعويض الأضرار والحوار الاجتماعي، فيما لو كانت العودة إلى مجتمعات، شهدت توترات على خلفية عرقية أو دينية أو قبلية إلخ.. وكذلك الأمر بالنسبة للعائدين إلى مناطق جديدة.
- احتواء الانقسامية العالية نسبياً، وقابلية التغلغل الخارجي، والهويات والعصبيات العابرة للدولة، من خلال العمل على بناء "عقد اجتماعي جديد".
- مراجعة السياسات حول الكرد والآشوريين وغيرهم، وتفكيك قضايا الاحتقان التقليدية في ضوء الحقائق التاريخية والتطورات، كما في ضوء قواعد السياسة واتجاهاتها.
- مراجعة السياسات النابذة والدافعة للهجرة، وبعضها سابق للأزمة، ونهج سياسات جاذبة.

- الاهتمام بالتوازن الاجتماعي ودينامية التفاعل بين الشرائح الاجتماعية والطبقات، ومنها الطبقة الوسطى.
- العمل على تفكيك عوامل الاحتقان، والتعاطي النشط مع بيئات ومناطق التوتر التقليدية.



عودة المقدس:

الدين والظاهرة الدينية في العالم اليوم^{٦٠}

يلعب الدين والظاهرة الدينية دوراً ملموساً في عالم اليوم، حيث يؤثر على القوانين وسلوك الناس وعلاقة أتباع الأديان ببعضهم، جماعات وأفراداً، ومجتمعات وسياسات، كما أخذ يمثل ظاهرة عالمية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

وقد احتل الدين والفواعل الدينية الصدارة على أجندة السياسة الدولية، وخاصة مع الثورة في إيران ١٩٧٩، وظاهرة "الجهاد الأفغاني" بدعم أمريكي ضد السوفييت ١٩٧٩ وما بعد، ولكن بالأخص بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والغزو الأمريكي لأفغانستان في العام نفسه، وما تبع ذلك من "الحرب على الإرهاب"، حسب الزعم الأمريكي، وصولاً إلى بروز دور الحركات الجهادية الإسلامية في العراق والصومال وسورية وليبيا ومالي ونيجيريا وغيرها، وتحولها إلى "ظاهرة عالمية"، قل: "قضية عالمية".

ثمة بالطبع تجليات أخرى للظاهرة الدينية في النظام الدولي، تتمثل في الحركات الاجتماعية التي تتخذ من الدين عطاءً أو عنواناً، فضلاً عن إدراج الدين والظاهرة الدينية في خطاب وأجندات حركات اجتماعية وسياسية وطنية أو إقليمية أو عالمية، سواء أكانت حركات دينية بمضامين إثنية أو قومية، أو العكس، أو كانت صيغة هجينة أو مركبة بين هذه وتلك.

^{٦٠} تعتمد هذه المادة على موارد ومعلومات من مصادر مختلفة حول الدين والظاهرة الدينية في عالم اليوم، تم الإشارة إلى أكثرها، ولم يتم توثيق جميع الإحالات، والمادة معدة لأغراض تدريسية حصراً.

ويمكن الحديث أيضاً عن ظاهرة "لاهوت التحرير" التي عرفت في أمريكا اللاتينية، كنوع من الحركات الاجتماعية اليسارية ذات الطابع الديني، أو العكس، أي الحركات الاجتماعية الدينية ذات الطابع اليساري.

وقد ينسحب جانب من ذلك على حركات المقاومة في المنطقة العربية، كما هو الحال مع حزب الله والجهاد الإسلامي وحركة حماس ودورها في الصراع مع إسرائيل، والصراع في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

معطيات حول الظاهرة الدينية

يتساءل أوليفيه روا يقول:^{٦١}

لماذا يصبح عشرات الآلاف من المسلمين في آسيا الوسطى مسيحيين أو شهود يهوه، وكيف أمكن لكنيسة بروتستانتية إنجيلية أن تتجذر في المغرب أو الجزائر، ولم تستهوي السلفية الجذرية شباناً أوروبيين، بيضاً أو سوداً، وكيف أضحت القاعدة التنظيم "الإسلامي" الذي يضم أكبر نسبة مئوية من المتحولين إلى الإسلام؟

وعكسياً، لماذا تجد الكنيسة الكاثوليكية كثيراً من العناء في الاحتفاظ برعاياها وتشهد هبوطاً في عدد الملبّين لدعوة الرب في الغرب، ولم بات المدافعون عن التقليد الأنغليكاني المحافظ هم اليوم نيجيريين وأوغنديين أو كينيين، في حين يؤيد كبير أساقفة الكنيسة الإنكليزية، رويان ويليامز، اعتماد الشريعة الإسلامية في القانون المدني للمسلمين البريطانيين ويجيز رسامة الكهنة المثليين، ولماذا تنكفئ الكنائس الأرثوذكسية على الهويات القومية، بخلاف البروتستانتية، وعلى غرار الهندوسية؟

لَمْ تحقق البوذية نجاحاً مشهوداً في الغرب، ولم يقود الاحتدام العقائدي للدين في إيران إلى علمنة المجتمع المدني، ولم تقدم كوريا الجنوبية العدد الأكبر، قياساً على عدد سكانها، من المبشرين البروتستانت في العالم (تأتي بعد الولايات المتحدة مباشرة من حيث الأرقام المجردة)؟

^{٦١} أوليفيه روا، الجهل المقدس: زمن دين بلا ثقافة، ترجمة: صالح الأشمر، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٢، ص ١٩ وما بعد.

إن نظرية صدام (أو حوار) الحضارات لا تتيح فهم هذه الحركات المزعزعة التي تخلط الخرائط والأقاليم والهويات، وتحطم الروابط التقليدية القائمة بين الدين والثقافة. ما الذي يحدث عندما ينفصل الدين عن جذوره الثقافية؟ أو على نحو أبسط، لِمَ تبدو الأديان اليوم وكأنها هي التي تضطلع بإعادة ترتيب للهويات؟

*

كانت المسيحية هي أكثر الأديان انتشاراً في الألفية الماضية، ولكن مركز بيو البحثي (في الولايات المتحدة) يشير إلى أن المسلمين هم أكبر الجماعات الدينية نمواً حيث يتزايدون بمعدل ضعف الزيادة السكانية في العالم.

وبينما قد يزيد عدد السكان في العالم خلال عقود قليلة بنحو ٣٢ في المئة، فإنه من المتوقع أن يصل معدل زيادة عدد المسلمين إلى نحو ٧٠ في المئة، حيث سيرتفع عددهم من 1.8 مليار مسلم عام ٢٠١٥ إلى ٣ مليار مسلم عام ٢٠٦٠، وبالتالي ستمثل هذه المجموعة ٣١.١ في المئة من سكان العالم، في ما تمثل حالياً حوالي ٢٤.١ في المئة.

في الوقت الحالي يعتنق نحو ٣١ في المئة من سكان العالم المسيحية، بحسب مركز بيو.^{٦٢} لكن وضع المسيحية يتباين في مختلف أنحاء العالم، ففي الوقت الذي يموت فيه مسيحيون أكثر من الذين يولدون في أوروبا التي تعد قلب هذه الديانة، فإن المسيحية تنتشر بسرعة في القارة الأفريقية. فبين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ تجاوز عدد الأموات من المسيحيين عدد المواليد في هذه الديانة بنحو ٦ ملايين شخص، وجاء الفرق في ألمانيا وحدها بنحو ١.٤ مليون شخص.

يحدث ذلك في أوروبا في وقت يتزايد فيه عدد المسيحيين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولكن هذه الزيادة لا تجاري الزيادة في عدد المسلمين على مستوى العالم. ويقول مركز بيو إن المسلمين ينجبون أطفالاً أكثر من اتباع الديانات الأخرى، كما أن المسلمين قلما "يتحولون

^{٦٢} انظر:

Pew Research Center, The Future of World Religions: Population Growth Projections, 2010-2050. April, 2, 2015.

دينياً"، كما يفعل المنتمون إلى جماعات دينية أخرى. ولو أن هذا يتطلب تدقيقاً، ذلك أن مسلمين مهاجرين أو لاجئين في أوروبا، ومسلمين في آسيا الوسطى يتحولون إلى المسيحية أو إلى تشكيلات دينية مشتقة منها.

ويتوقع مركز بيو تراجع أعداد الجماعة البوذية من ٥٠٠ مليون شخص في عام ٢٠١٥ إلى ٤٦٢ مليون شخص في عام ٢٠٦٠. ويرجع ذلك إلى بشكل رئيسي إلى تراجع الخصوبة (أعداد الولادات) في بلاد مثل الصين وتايوان واليابان.

التوقع اللافت هو تزايد عدد أتباع الديانات التقليدية، والتي تشمل الديانات الإفريقية والصينية التقليدية وديانات السكان الأصليين في أمريكا الشمالية وأستراليا بنحو ٥ في المئة ليرتفع العدد من ٤١٨ مليون شخص حالياً إلى ٤٤١ مليوناً.

وماذا عن الملحدين؟

قدر مركز بيو أن نسبة الملحدين ستراجع من ١٦ في المئة حالياً من إجمالي عدد سكان الكرة الأرضية إلى ١٣ في المئة رغم تزايد عددهم الإجمالي من ١.١٧ مليار في ٢٠١٥ إلى ١.٢ مليار في عام ٢٠٦٠، وفي المقابل يتوقع يبلغ عدد المؤمنين بصفة عامة إلى ٨.١ مليار شخص بحلول عام ٢٠٥٠.

فرغم تزايد عدد الملحدين في أوروبا والولايات المتحدة فإن حقيقة أنهم يميلون لإنجاب عدد أقل من الأطفال يساهم في تراجع عددهم. وتشير الدراسة (مركز بيو) إلى أنه بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ كان متوسط إنجاب المرأة المتدينة ٢.٤٥ طفلاً مقابل ١.٦٥ طفلاً لدى نظيرتها الملحدة.

في العام ٢٠١٣ نقل موقع قناة "العربية"، وهي قناة سعودية، معلومات نشرها مركز غالوب لاستطلاعات الرأي ورد فيه أن نسبة الإلحاد في المملكة السعودية بلغت ٥%، مقابل ٧٥%

من المتدينين، و١٩% يرون أنفسهم غير متدينين، وهي بذلك تعد أول بلد إسلامي يتجاوز فيه الإلحاد حاجز ٥٠%.^{٦٣}

وتضاعفت نسبة الملحدين في الولايات المتحدة، التي تتصدر عملتها الرسمية عبارة "IN GOD WE TRUST"، "نحن نثق في الله"، فقد أعلنت دراسة لمركز "بيو" للأبحاث عام ٢٠١٤ أن ٣.١٪ من البالغين الأمريكيين قالوا إنهم ملحدون، عندما سئلوا عن هويتهم الدينية، وذلك بعد أن كانت النسبة ١.٦٪ عام ٢٠٠٧.

ووفقاً لدليل أكسفورد للإلحاد في ٢٠١٥، فإن هناك ما يقرب من 500 مليون شخص (7٪ من البالغين) غير مؤمن بالله عالمياً،^{٦٤} ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة «جالوب» الدولية، لأكثر من ٥٠ ألف شخص، في ٥٧ بلداً، فقد ارتفع عدد الملحدين بنسبة ٣٪، لتصل إلى ما يقارب ١٣٪ عالمياً، في حين انخفضت أعداد المتدينين من ٧٧٪ إلى ٦٨٪، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١.

ووفقاً لمركز «بيو» للأبحاث، فقد بلغ عدد غير المتدينين بشكل عام حول العالم حوالي ١.١ مليار شخص (16.5٪ من البالغين)، وهذا ما يجعل من «غير التدين» ثالث أكبر ديانة في العالم – إذا جاز التعبير – بعد المسيحية أولاً، والإسلام ثانياً، وقبل الهندوسية والبوذية واليهودية.

عودة الدين أو عودة المقدس^{٦٥}

يورغن هابرماس

⁶³ <https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2013/06/04/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B9%D9%82%D9%84-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D8%9F-.html>

⁶⁴ <https://books.google.com.eg/books?id=jbIVAgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar#v=onepage&q&f=false>

^{٦٥} - النص هو جزء من نص لـ الفيلسوف يورغن هابرماس، مع بعض التدخل الطفيف توائماً مع مقتضى المحاضرة. وأما العنوان الاصلي فهو: المجتمع ما بعد العلماني.

على الرغم مما قيل، فإن التغيرات العالمية والنزاعات الظاهرة للعيان ولا سيما تلك المتصلة بقضايا دينية تثير شكوكنا حول ما إذا كانت أهمية الدين قد اضمحلت بالفعل. لم يعد هناك إلا أقلية يتناقص عددها باستمرار من علماء الاجتماع تدعم هذه الفرضية التي ظلت سائدة وبدون منازع لفترة طويلة، أعني الفرضية القائلة بأن هناك رابطة وثيقة بين تحديث المجتمع وميل سكانه إلى العلمانية.

عوامل الطفرة الدينية

تلاقت ثلاثة ظواهر متداخلة لتصنع انطباعاً بوجود "طفرة دينية عالمية جديدة" وهي:

(أ) تمدد العمل التبشيري.

(ب) التحول إلى الراديكالية الأصولية.

(ج) تحويل إمكانية الميل إلى كوامن العنف المتأصلة في الكثير من أديان العالم إلى أداة سياسية.

أولاً- تمدد العمل التبشيري

العلامة الأولى لحيوية هذا العمل تكمن في حقيقة أن المجموعات المتطرفة، أو على الأقل المحافظة، ضمن المؤسسات الدينية الموجودة، هي التي تتقدم في كل مكان. وهذا في أديان مثل الهندوسية والبوذية كما في الأديان التوحيدية.

المدعش حقاً هو امتداد هذه الديانات المؤسسة إلى أفريقيا وبلاد جنوب شرق آسيا. من الأشياء التي تعتمد عليها نشاطات نشر الديانات على ما يبدو هو مرونة الأشكال المماثلة من المنظمات، فالكنيسة الرومانية الكاثوليكية تبدو أكثر قدرة على التكيف مع اتجاهات العولمة من الكنائس البروتستانتية المنظمة على مستوى وطني فقط، والتي هي الخاسر الأكبر العابرة للحدود والثقافات في هذا الاتجاه.

أما أكثر أشكال الامتداد الديني حركية فهو الشبكات اللامركزية التي تدعو إلى الإسلام (وأكثر نشاطاتها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، والإنجيليون (وخاصة في أميركا اللاتينية)، تتميز هذه الشبكات بشكل من التدين يثير النشوة يلهمه قادة أصحاب كاريزما عالية.

ثانياً- التحول إلى الراديكالية الدينية

بالنسبة للأصولية، يمكن أن نذكر أسرع الحركات الدينية نمواً، كالحركة الخمسينية^{٦٦} والإسلاميين المتطرفين. ما تفعله هذه الحركات هي إما أن تحارب العالم الحديث أو تنسحب منه وتعتزله جامعة في أشكال تعبدها بين الروحانية من ناحية وتصورات أخلاقية متزمتة، واتباع حرفي للنصوص المقدسة من ناحية أخرى.

على العكس من ذلك نجد حركات "العصر الجديد" التي انتشرت منذ سبعينيات القرن الماضي لتظهر نزعة تلفيقية على طريقة "كاليفورنيا".^{٦٧} تشترك هذه الحركات مع الإنجيليين في كونها غير مرتبطة بمؤسسة دينية. في اليابان وحدها ثمة ما يقارب (٤٠٠) الأربعمئة طائفة تجمع عناصر من البوذية مع النزعات الدينية الشعبية، مع عقائد شبه علمية وباطنية. في جمهورية الصين الشعبية ثمة عدد كبير لاتباع "الديانات الجديدة" التي يعتقد أنه يصل إلى حوالي ٧٠ مليون نسمة.

ثالثاً- الدين أداة سياسية

^{٦٦} الخمسينية هي حركة دينية بروتستانتية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتتميز هذه الحركة بالإيمان بأن جميع المسيحيين بحاجة لأن يعيشوا اختباراً فريداً لكي يكونوا مسيحيين فعلاً، ويسمى هذا الاختبار بمعمودية الروح القدس.

يربط تأسيس الحركة بالقس تشارلز إف بارهام (١٨٧٣-١٩٢٩)، ووليام جي سيمور (١٨٧٠-١٩٢٢). واليوم هناك طوائف خمسينية كثيرة في الولايات المتحدة وفي بقية أنحاء العالم، خصوصاً في دول الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأفريقيا. ويعتبر البعض بأن الحركة الخمسينية هي أسرع الحركات المسيحية وربما أسرع دين انتشاراً ونمواً في العالم؛ فقد ازداد عدد معتنقيها من ٧٢ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٥٢٥ مليون عام ٢٠٠٠.

^{٦٧} طبقاً أو وجبة طعام تتألف من خليط من المواد الغذائية مثل الفول والزيت والمهارات الخ

إن ما يمارسه بعض المسلمين من أعمال إرهابية هي مجرد أدلة دراماتيكية على الاستغلال السياسي لإمكانية اللجوء إلى العنف الكامنة في الدين. فكثيراً ما تندلع أكثر الصراعات نارية. والتي كثيراً ما تكون "دنسة" في خلفيتها الحقيقية، عندما تعاد صياغتها بحيثيات دينية.

ينطبق هذا على "إزالة العلمانية" من الصراع في الشرق الأوسط، وعلى النزعة الوطنية الهندوسية وعلى الصراع الدائم بين الهند وباكستان. وعلى احتشاد اليمين الديني في الولايات المتحدة قبل غزو العراق وخلالها.

*

مجتمعات ما بعد دينية

بغض النظر عن ثقلها العددي السابق فإن المجتمعات الدينية لا تزال قادرة على حجز «مقعد» لها في حياة المجتمعات التي توجهت وبشكل كبير نحو العلمانية. وإن وصف المجتمعات الحديثة باعتبارها مجتمعات ما بعد دينية يرجع إلى تغير في الإدراك أنسبه أنا إلى ثلاث ظواهر:

- أدينة الصراعات العالمية

ان الإدراك الواسع للصراعات العالمية التي كثيراً ما تقدم وكأنها تركز على نزاعات دينية، يغير الوعي العام. إن غالبية المواطنين الأوروبيين ليست بحاجة إلى وجود حركات أصولية عدوانية أو الخوف من العمليات الإرهابية المعرفة بحيثيات دينية حتى تدرك نسبتهم ضمن الأفق العالمي.

إن هذا ينسف الاعتقاد العلماني بالاختفاء القريب للدين ويحرم الفهم العلماني للعالم من أي نشوة بالانتصار. الوعي السائد لدى من يعيش في مجتمع علماني لم يعد مقيداً بالقناعة أن الحداثة الثقافية والاجتماعية لا بد وأن يتقدما على حساب التأثير العام والأهمية الشخصية للدين.

- الدين في الفضاء العام

ان الدين لا ينال المزيد من التأثير على المستوى العالمي فحسب، بل وفي المحيط الوطني العام أيضاً، أنا أفكر هنا في الدور المتزايد الذي تلعبه الكنائس والمؤسسات الدينية كـ"مجتمعات للتفسير" في الساحة العامة للمجتمعات العلمانية، كما يمكنهم أيضاً التأثير على الرأي العام وتشكيل الإرادات من خلال المساهمات ذات العلاقة بالقضايا الأساسية بغض النظر عما إذا كانت حججهم مقنعة أم مثيرة للاعتراض.

تؤلف مجتمعاتنا التعددية بيئة متجاربة مع تدخلات كهذه لأن هذه المجتمعات تواجه انقساماً متزايداً حول النزاعات المتعلقة بالقيم والتي تتطلب قراراً سياسياً. سواء كان النزاع حول تشريع الإجهاض أو القتل الرحيم الاختياري أم مسائل أخلاقية بيولوجية مثل مسألة الأدوية المتعلقة بالتكاثر والمسائل المتعلقة بحماية الحيوانات وتغير المناخ.

- تأثير الهجرة

العامل المحفز لتغيير الوعي بين السكان هو هجرة "العمال الضيوف" واللاجئين خصوصاً القادمين من بلاد لها خلفية ثقافية تقليدية. منذ القرن السادس عشر كان على أوروبا أن تمر عبر انشقاقات دينية عميقة في ثقافتها ومجتمعاتها وعلى أثر حركات الهجرة الأخيرة هذه ارتبط التنافر بين الأديان المختلفة مع تحديات التعددية في طرق الحياة التي تواجهها المجتمعات المهاجرة.

يتغذى هذا الأمر بشكل أكبر من تعدد الطوائف، ففي مجتمعات كمجتمعاتنا التي لا تزال عالقة في عملية التحول المؤلمة إلى مجتمعات ما بعد استعمارية وتحتوي على عدد كبير من المهاجرين، تصبح مسألة التعايش بين المجتمعات الدينية المختلفة أكثر صعوبة بسبب مشكلة كيفية الوصول إلى ضمان تكامل الثقافات المهاجرة اجتماعياً. وتحت ضغط أسواق العمالة العالمية على التكامل الاجتماعي أن ينجح حتى تحت الشروط غير الكريمة للمساواة الاجتماعية. ولكن هذه قصة أخرى.

*

في المجتمعات اليوم يحافظ الدين على تأثيره العام وأهميته بينما تخسر العلمانية يقينيتها بكون الدين سيختفي على مستوى العالم. إذا اعتمدنا من الآن فصاعداً دور المشاركين فسوف نواجه سؤالاً مختلفاً وإن كان قياسياً: كيف علينا أن نرى أنفسنا كأعضاء في مجتمع ما بعد علماني، وماذا علينا أن نتوقع من بعضنا البعض لنتأكد من أنه وفي دول أممية عميقة الجذور تظل العلاقات الاجتماعية مدنية وحضارية رغم نمو تعددية الثقافات ووجهات النظر الدينية؟

على صعيد أوروبا ثمة ظواهر متناقضة انظر مثلاً:

- أمر الرئيس الفرنسي ساركوزي بإرسال 4000 شرطي إضافي إلى الضواحي الباريسية السيئة السمعة والمبتلاة بمشاكل شغب الشباب المغاربي،
- بينما أوصى أسقف كانتربري صانعي القوانين البريطانية باعتماد أجزاء من قانون الشريعة لتطبيقها على سكان البلاد المسلمين،
- التوتر والصدام والتمييز حيال اللاجئين والمهاجرين والمقيمين من أصول غير أوروبية في مجتمعات أوروبية.
- التفجيرات الإرهابية في غير مكان من أوروبا، وأحداث صحيفة شارل إبيدو،

البعد الديني في النظام الدولي^{٦٨}

أمام ما شهده العالم من تحولات وتطورات، فقد أصبحت العلاقة بين الدين والسياسات الخارجية للدول، وخاصة الفاعلة منها، أحد أهم قضايا العلاقات الدولية.

إن "معظم الصراعات والحروب في العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، أصبح الدين يشغل موقعاً محورياً فيها، وتحولت العودة إلى الدين إلى ظاهرة اجتماعية وسياسية وأمنية، وأصبح العالم المعاصر يشهد بعثاً دينياً يؤثر في مختلف جوانب

^{٦٨} - انظر: عصام عبد الشافي، البعد الديني في العلاقات الدولية، مكتبة الاسكندرية، ٢٠١٤، والفقرة تعتمد على عرض للدراسة ورد في: <https://middle-east-online.com/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D9%85-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D8%AD%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9>

الحياة، ويعيد تشكيل الدول والمجتمعات، وصارت الحركات الدينية في معظم أنحاء العالم تطرح شعوراً جديداً بالهوية والانتماء، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً وتحديات جديدة حيث بدأت الدول تتخلى عن كثير من وظائفها وسيادتها لمصلحة العديد من الأطراف الأخرى داخلياً وخارجياً.

دور الدين في العلاقات الدولية

عند رصد أدوار الدين وتوظيفاته في العلاقات الدولية، يبرز دوره في:

- التعبئة السياسية
- مصدر من مصادر الشرعية السياسية
- أداة لتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي
- أداة للتغييرات السياسية، وتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة
- إطار ايديولوجي وأداة لبعث الحيوية السياسية والاجتماعية للشعوب في إطار مناهضة التحلل والتفكك والفساد والانهيار
- حائط صد دفاعي في مواجهة نفاذ القوى الخارجية.

ان ما أفرزته التحولات الدولية التي شهدتها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، من تفكك المجتمعات إلى تفرعات جديدة تدور حول هويات دينية ومذهبية وقومية ولغوية وعرقية مختلفة، ترتب عليه "دعم الدور الذي يلعبه الدين في العلاقات الدولية، باعتباره مكوناً رئيساً في السياسة الخارجية للعديد من الدول، كالمملكة العربية السعودية، وباكستان، وإسرائيل، كما تزايدت عمليات توظيف الدين ورموزه وتفسيراته في العلاقات الدولية. وخاصة في النزاعات والصراعات حول الهوية والمصالح والحدود والقيم، وأيضاً في بناء التحالفات الدولية."

وفي ضوء ذلك فإن الأطر النظرية والمنهجية التي تثير الدراسة ترتبط بالدرجة الأولى بمفهوم "الدين" و"السياسة الخارجية"، وأنماط التفاعل بينهما، وما يثيره هذا التفاعل من قضايا ومتغيرات وأبعاد تحليلية ومنهجية، هذه الأبعاد يمكن تناولها عبر ثلاثة مستويات:

- مفهوم الدين والمفاهيم التي يتداخل معها والتي كانت محلاً للاهتمام في إطار حقل العلاقات الدولية
- موقع الدين في العلاقات الدولية وتأثيره في تطور الحقل.

- تأثير الدين في دراسة وتحليل السياسة الخارجية، باعتبار هذه السياسة أحد المستويات الفرعية للعلاقات الدولية.

الدين، في إطار العلاقات الدولية يقوم علي أنه "كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات . رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به، من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط ممارساتها . فكراً وسلوكاً، قولاً وفعلًا . وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ أو الأحكام والمعايير مستمدة من رسالات سماوية أو من رؤى فلسفية وأيديولوجية أو موروثة ثقافية أو تاريخية أو اجتماعية، أو توجهات شخصية". بينما يتمثل "الديني"، في كيفية نقل هذه المعتقدات إلى الواقع الفعلي، ممثلاً في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات.

مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبح "الدين" وتأثيراته أحد أهم قضايا العلاقات الدولية، وتحولت العودة إلى الدين وتوظيفاته إلى ظاهرة عالمية، وأضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً وتحديات جديدة، كان من شأنها انتقال التأثيرات وتداخل الأديان والثقافات والحضارات في العديد من التفاعلات والعلاقات. وأصبح الدين يمارس وظائف مهمة في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للعديد من الدول، حيث يتم توظيفه لتحقيق التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، وأداة للتغيير السياسي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية لبعض البلدان، وإطار مرجعي لسياسات البعض الآخر منها.

عوامل تنامي دور الدين في العلاقات الدولية

إن هناك عوامل واعتبارات دفعت باتجاه تنامي الاهتمام بالبعد الديني/الثقافي في العلاقات الدولية منها:

- أولاً

تأثير مراجعة تيارات الحداثة، حيث فشل جهود التحديث التي قادتها الدول الغربية في دول العالم الثالث مما أدى لتنامي دور الدين، كما أن التحديث وإن كان قد قلل من شأن أساليب الحياة التقليدية، فإنه كان يقف عقبة أمام القيم والأخلاقيات التي تقوم على الدين، وبالتالي فإن هذا التراجع في دور التحديث وأهمية النظر إليه، كان لصالح إحياء دور الدين. فالتحديث ترتب عليه زيادة تأثير كل من الدولة ومؤسساتها من ناحية، والمؤسسات الدينية من ناحية أخرى، وهو ما

صاحبه حدوث نوع من الصدام بينهما، كذلك ساعدت الاتصالات الحديثة، وتطور وسائل الإعلام الدولية في تسهيل نقل الجماعات الدينية لأفكارها، وانتشار تأثير هذه الأفكار على غيرها من الجماعات الدينية الأخرى في مناطق أكثر اتساعاً عبر العديد من دول العالم، وكذلك تعدد المنظمات الدينية التي تساهم في النشاط السياسي على المستويات الإقليمية والدولية.

- ثانياً:

طبيعة التحولات الدولية شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية بروزاً واضحاً في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في العديد من المؤشرات، منها: أولاً قيام عدد من الدول على أسس دينية (باكستان وإسرائيل)، وكذلك تعدد الجماعات والتيارات الدينية العابرة للقوميات، وثانياً بروز اصطفااف عالمي للديانات الكبرى، في ثمانينيات القرن العشرين، في مواجهة الاتحاد السوفيتي والشيوعية، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحول الاهتمام خلال فترة التسعينيات إلى مجادلة أطروحات اليمين الأمريكي حول "صراع الحضارات"، و"الإرهاب"، بين "الغرب" و"الإسلام"، وصارت الصراعات الأمنية والعسكرية ذات جذور ثقافية.

- ثالثاً:

تأثير بعض الأحداث السياسية التي أدت إلى الاهتمام بالخطاب الديني في التعبئة السياسية وفي صنع السياسات الخارجية لبعض الدول، كما حدث في توظيف العمليات العسكرية الأميركية ضد العراق (١٩٩٠ و ٢٠٠٣)، وأخيراً تصاعد العمليات الإرهابية، واستخدام هذه العمليات لإنتاج المزيد من الصور النمطية السلبية حول الإسلام كديانة وعقائد وشرائع وقيم وشفافة، وحول واقع المسلمين واتجاهاتهم الدينية والفكرية، وكان من أكثر هذه العمليات تأثيراً أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، والتي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية. والتي كان لها العديد من الانعكاسات، على تطور العلاقات الدولية.

- رابعاً:

توظيف البعد الديني لتحقيق المصالح الإستراتيجية، حيث ارتبط تصاعد الاهتمام بالبعد الديني/الثقافي وتأثيره على العلاقات الدولية، في جانب منه، بوجود دوافع سياسية، مرتبطة بمصالح القوى الدولية، وفي إطار تحليل هذه الدوافع وبيان تأثيرها علي تطور العلاقات الدولية، برز اتجاهان رئيسان:

- الأول: يري أن الدوافع التوظيفية للبعد الديني/ الثقافي هي التي تحدد تأثيره: فالحديث عن الثقافة والحضارة والدين في الخطاب الغربي، اقترن بمراحل التحولات الكبرى في التاريخ، والغرض منها سياسياً، فإذا كان القرنان 15 و 16 يشكلان مرحلة التأسيس لأوروبا الحديثة، فإنهما يشكلان أيضاً مرحلة التأسيس للعلاقات غير المتكافئة من العالم الإسلامي والشرق. والتي تطورت إلى رأسمالية توسعية تعتمد على الحروب والاكتساح والسيطرة.

وعلى الرغم من وجود مشروع حضاري عالمي، خلال القرنين 19 و 20، فإنه يعبر عن مصالح القوى والدول الرأسمالية الصناعية المهيمنة على العالم. في ظل سيطرة ثقافة الاستهلاك ومعاييرها القيمية الأحادية الجانب. فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية تشكل المرجعية الحقيقية للأحداث الدولية، فهي ليست دلائل على تأثير متزايد لعوامل الثقافة والحضارة والدين. فهذه العناصر اعتبرها الخطاب الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر خصوصيات ثقافية، وتم توظيفها في السياسات الغربية تجاه المجتمعات الأهلية.

- الثاني، التأكيد على استخدام البعد الثقافي لحماية مصالح وأهداف القوى الكبرى، فالاهتمام بالعلاقة بين الحضارات وإحياء البعد الثقافي الحضاري، جاء لاعتباره مجالاً تتجسد على صعيده صراعات جديدة للقوة، واختبار توازنات القوى، نظراً لأن دور العوامل الاجتماعية والثقافية قد برز، أو تجدد بروزه، في العلاقات الدولية بالمقارنة بالبروز السابق للعوامل التقليدية السياسية. الاستراتيجية، التي حازت الأولوية حتى نازعتها الصدارة، منذ بداية السبعينيات، العوامل السياسية. الاقتصادية.

الحروب الجديدة

حروب الجيل الخامس: التحولات الرئيسية في لمواجهة العنف غير التقليدية في العالم



حادث كورونا وما بعده: العالم على نشأة أخرى^{٦٩}

عقيل سعيد محفوظ

مَثَّلَ فيروس كورونا حدثاً صادمًا وجرحاً نرجسياً لدى الغرب والعالم، واهتزازاً أو صدعاً آخر لفكرة الغرب عن نفسه وفكرته عن عالمه، وفكرة العالم عنه؛ وبعد أن كان الحديث عن "نهاية العالم كما نعرفه"، حسب إيمانويل والرشتين، أصبح الحديث عن "إعادة التفكير" في الحياة والإنسان والاقتصاد والسياسة والدولة والتفاعلات الدولية، باعتبار فيروس كورونا؛ وفي القلب من ذلك حالة الخطر أو الهلع التي أصابت العالم، والعلاقة بين الإنسان وعوامل الطبيعة والبيئة والحيوان.

يحاول هذا النص مقارنة "حدث كورونا" وتأثيراته، القريبة والبعيدة، الواقعية والمحتملة، باعتبار آراء ومواقف عدد من المفكرين الأوروبيين، مثل: إدغار موران وسلافوي جيچيك وجاك أتالي ويورغن هابرماس ومارسيل غوشيه وآلان باديو وميشيل مافيزولي وجورجيو أغامبين وريجيس دوبريه.

غير أن النص لا يمثل تقصياً أو تتبعاً لآراء ومواقف المفكرين المذكورين أعلاه، إنما هو محاولة في تحليل وتفكيك حدث كورونا، باعتبار فكرة الحدث لدى جاك دريدا، والتي كانت ذكرها أو طبقها في تحليله وقراءته لأحدث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أو لنقل إنه سوف يعمل على قراءة وتفكيك ظاهرة كورونا وذلك في أفق فكرة "الحدث" وليس تطبيقاً لها.

^{٦٩} تم نشر النص في مجلة الاستغراب، العدد ٢٠، السنة ٥، صيف ٢٠٢٠.

يأتي "حدث كورونا" مصداقاً لتحذيرات وإشارات وتنبيهات سابقة من قبل عدد من المفكرين والفلاسفة في الغرب حول سيورة الخطر والتهديد والمخاطرة في الحياة الإنسان وعوالمه المختلفة، بدء من الفرد وصولاً إلى الجماعات والدول والبيئة والمناخ والغذاء والدواء الخ فضلاً عن أنه كان نقطة تحوّل غير مسبوقه -على الأقل بالكيفية التي جرت فيها والصدمة التي أحدثتها- في "المحيط الحيوي" للإنسان، سيورة "الخطر الفايروسي" الكوني الداهم، وخاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين.^{٧٠}

ومع حدث كورونا عادت مجدداً مدارك التهديد عن إمكانية "فناء الإنسان" و"نهاية البشرية"، ليس بفعل فاعل تقليدي أو مباشر، وإنما كنوع من "الفعل من دون فاعل"،^{٧١} أو "عدو غير مرئي"،^{٧٢} يمكن تحميله المسؤولية الأخلاقية وربما الجنائية عما يجري، ذلك أن القاتل هنا، وهو "فايروس"، لا يمكن إنزال العقاب به، ولا تنفع معه الضغوط والتهديدات السياسية، ولا أجهزة الأمن والاستخبارات، ولو أن ثمة تجاذبات بين عدد من الفواعل الدولية عن المسؤولية السياسية والأخلاقية لانتشاره، وقد عده سلافوي جيچيك "فايروساً إيديولوجياً حميداً"،^{٧٣} بالنظر إلى قدرته التحفيزية المحتملة لدى الناس وتأثيراته على السياسة والثقافة والاجتماع والنظام العالمي برمته.

^{٧٠} يخالف المفكر الفرنسي آلان باديو هذا التقدير، يقول "من الواضح أن الوباء الحالي [فايروس كورونا] لا يتعلق بأي حال من الأحوال بظهور شيء جديد بشكل جذري أو غير مسبوق"، متحدثاً عن أنماط أو أجيال سابقة له، وأن السلطات لم تخصص الموارد اللازمة لتمويل الأبحاث التي كان من المؤمل أن تتمكن من احتواء سارس-٢. انظر: آلان باديو، "حول جائحة كورونا فايروس"، ترجمة: جميلة حنيفي، ملفات تادلة، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠.

<https://milafattadla24.com/22711.html>

^{٧١} أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، ترجمة: جورج كتورة وإلهام الشعراي، بيروت: المكتبة الشرقية، ٢٠١٠.

^{٧٢} Giorgio Agamben, "Clarifications", *European Journal of Psychoanalysis*, 17-3-2020,

^{٧٣} سلافوي جيچيك، "كورونا فايروس، فايروس الإيديولوجيا"، موقع مونت كارلو، ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

هل "انتهى العالم كما نعرفه"،^{٧٤} لنكون أمام عالم جديد أو نظام عالمي جديد، أم أن فيروس كورونا كان أقرب لحدث "كاشف" عن تحولات وتغيرات في العالم، "لم يكن موعى بها" أو كان "مسكوتاً عنها" أو "لا مفكر فيها"، "كشَف" عما كان من ذلك، أكثر منه حافزاً أو خالقاً مباشراً لمشروع في جديد، وأي تأثير للفايروس على السياسة والاقتصاد والاجتماع البشري، وعلى عدد من المقولات والأفكار التي كانت سائدة بخصوص السياسة والدولة والتفاعلات الدولية والصراع على المعنى والقوة في العالم؟

تُقرُّ البشرية اليوم بما يشبه الإجماع بأن النظام العالمي "أخفق" في أن يبرر نفسه، لكن وعلى الرغم من هول الصدمة التي أحدثها فيروس كورونا، إلا أنها لم تكن القاضية، ومن المحتمل أن يتمكن النظام الرأسمالي العالمي من أن "يتكيف" مع الحدث، وقد يتمكن من تجديد نفسه، بكيفية أو أخرى، وهذا ما نجح فيه مراراً، لكنه لن يعود كما كان، وقد يكون دخل في مرحلة أو أفق تغيير جديد.

أولاً- حدث كورونا

يمثل فيروس كورونا "حدثاً كونياً"، حدث بالمعنى الذي يورده مثلاً "جاك دريدا"،^{٧٥} ويحيل ذلك إلى "أمر ما" يطرأ بشكل "مباغت" و"لا متوقع"، و"غير مسبوق" أو "فريد"، في بيئة ما، أو في مكان وزمان محددين، ويكون له "وَقْعٌ" في الذاكرة، و"زَوْعٌ" في الخاطر.

ويبدو الحدث، وفق "دريدا"، كأنما هو "خارج السياق"، فلم تسبقه مؤشرات تمهيدية مثلاً. وسوف يكون أمراً "من المستحيل نسيانه" أو "مَحْوُهُ" من الذاكرة الجمعية،^{٧٦} كما أن بَوَاعِثُهُ وربما مُحَرِّكَاتُهُ افتراضية وإدراكية "أكثر" منها واقعية، أو أن الوزن النسبي للعوامل الرقمية والميدانية والمخيال السياسي ربما يكون "أكبر" من العوامل الحداثية والواقعية أو الموضوعية.

^{٧٤} إيمانويل والرشتين، نهاية العالم كما نعرفه: نحو علم اجتماعي للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: فواز الصباغ، مراجعة: المنامة: هيئة البحرين للثقافة والتراث، ٢٠١٧.

^{٧٥} - عن مفهوم "الحدث"، انظر مثلاً: جاك دريدا، ما الذي حدث في حدث في ١١ سبتمبر؟، ترجمة: صفاء فتحي، مراجعة بشير السباعي، ط ١، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣)، ص ٥١ وما بعد.

^{٧٦} - المصدر نفسه، ص ٥١ - ٦٢.

والحدث هنا "يستحدث تاريخاً"، ويكون "حداً فاصلاً"، ليس في مجريات الأمور فقط، وإنما أيضاً في المدارك والأفكار حولها، وليس فقط أن ما بعده مختلف عما قبله، وإنما أيضاً في "أنه خلقٌ جديدٌ و نشأةٌ مُستأنفةٌ وعالمٌ مُحدثٌ" - بتعبير ابن خلدون - فضلاً عن أنه يثير أو يشكل تحدياً معرفياً أيضاً لجهة الصعوبات في "تعريفه وتحديده".^{٧٧}

ويرى "دريدا" أن الحدث العظيم يجب "أن يكون طارئاً ومباغثاً لدرجة أنه يجعل أفق المفهوم نفسه يهتز كما أنه يشوش أيضاً الجوهر الذي بمقدوره أن يتيح لنا التعرف على ذات الحدث باعتباره حدثاً".^{٧٨}

ويتعلق الأمر بتحديد المقصود بـ "الحدث" عندما نتحدث عن "فايروس كورونا"، وتحديد أبعاده كمفهوم، وكيف أن ما جرى في العالم معه هو "حدث" بـ "كل" أو "كثير" من المضمون أو المخزون الدلالي للكلمة بالمعنى "الدريدي" (نسبة لـ جاك دريدا)، ويزيد على ذلك ما يمكن أن يتوصل إليه الدارسون والمعنيون من تحديد لـ فواعله وعوامله ومحدداته، و"ما يَعُدُّ به" أو "ما يحيل إليه".

ويمكن تركيز الأبعاد العامة للحديث عن "حدث كورونا" و"مفهومه" في النقاط الرئيسة الآتية:

(١) "لا متوقع"، (٢) "غير مسبوق"، (٣) "صادم"، (٤) "حداً فاصلاً"، (٥) "خلافي"، (٦) ارتيابي؟ (٧) الضغوط المخيالية، (٨) لُجِّي؟

ثانياً- لا متوقع!؟

لم يكن حدث كورونا مُتَوَقَّعاً، لا من حيث بدايته، ولا من حيث مساراته اللاحقة.^{٧٩} لا يغير من ذلك القراءات والتقديرات التأميرية للحدث، كما لا يغير منه وجود بعض الاستبصارات الفكرية والتحذيرات لدى عدد من مفكري الغرب وغيره، مثل: أولريش بيك وإدغار موران وجاك أتالي ونعوم تشومسكي، وبرتران بادى، حول دخول العالم مرحلة جديدة من مصادر التهديد، ومنها مصادر التهديد البيئية والفايروسية الخ

^{٧٧} - المصدر نفسه، ص ٥١ - ٦٢.

^{٧٨} - المصدر نفسه، ص ٥٩.

^{٧٩} الـ "لا مُتَوَقَّع" هو بالأساس مفهوم فيزيائي يتناول الظواهر "غير المنضبطة" في الطبيعة مثل حركة الغيوم، ودوَّار المياه، وتَقْلُبَاتِ الطقس، الخ، التي تبدو فوضوية محضة، ويتقصَّى وجود "أنماط تحليلية" أو "قوانين كامنة" في تلك الظواهر. جايمس غليك، نظرية الفوضى، علم اللا متوقع، ترجمة: أحمد مغربي، ط ١، (بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٨).

في كتابه "أين يسير العالم؟"،^{٨٠} يقول إدغار موران: ان "الخطر الذي يهدد البشرية لن يكون نووياً بل سيكون تهديداً للصحة، خطر كوني لفايروس ما، له قدرة عالية على الانتقال والعدوى". ويقول في حوار صحفي أنه "كان من الأقلية التي توقعت سلسلة من الكوارث من بينها كوارث دمار البيئة ودمار المجتمعات"، ويضيف: "لا أقصد أنني توقعت الوباء الحالي، ولكنني أقصد بأنه منذ سنوات، ومع تدهور محيطنا الحيوي، كان علينا ان نستعد للكوارث. وفعلاً هذا جزء من فلسفتي: "توقع ما ليس متوقعاً".^{٨١}

ويمكن النظر إلى "اللا مُتَوَقَّع" كمفهوم يحاول تقصّي العوامل والفواعل والمُحدِّدات المُركَّبة والمُتداخلة للظاهرة الإنسانية، وخاصةً في الحالات غير الاعتيادية، مثل الاضطرابات والثورات وتقلبات الأسواق والأوبئة والكوارث الخ

وثمة أيضاً منظوران أو مستويان لـ "اللا متوقع":

- الحدث الذي لم يخطر على بال أحدٍ حدوثه حتى لحظة الابتداء، إذ لم تكن جائحة كورونا متوقعة، على الأقل بالكيفية التي حدثت فيها.
- ما أعقَبَ ذلك، وما أصبح تحت النظر والتدخّل والتأثير ولكن -حتى الآن- ليس تحت "التحكّم"، بمعنى أن أثرها وانتشارها وتداعياتها لم يكن متوقعةً أيضاً.

وهكذا، قد يكون حدث كورونا "لا متوقعاً" ليس بسبب "طبيعة" و"حجم" الوقائع نفسها فحسب، وإنما لـ "الكيفية" التي جرت بها، و"السيروترات" و"الاستجابات" التي تبعت ذلك أيضاً، ومنها القراءات والمداولات والأسئلة التي أثارها. انظر مثلاً آراء واستجابات:

- ريجيس دوبريه، الذي بدا مصدوماً من "هشاشة أوروبا" و"إخفاق فكرة أوروبا عن نفسها".^{٨٢}

^{٨٠} إدغار موران، إلى أين يسير العالم؟ ترجمة: أحمد العلمي، باريس: المركز الثقافي، ٢٠٠٧.

^{٨١} إدغار موران، حوار حول كورونا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠.

<https://intelligentcia.ma/29468.html>

^{٨٢} ريجيس دوبريه، لسنا في حرب مع كورونا، حوار، مجلة *Journal du Dimanche*، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠.

- وَعدَّ جورجيو أغامبين ظهور الفايروس فرصة بالنسبة له لإعادة تأكيد أفكاره عن "حالة الاستثناء"، محذراً من "توجهات نكوصية" على صعيد الحريات وحقوق الإنسان، ومن تغوُّل السلطات حتى في بلدان مثل إيطاليا ودول أوربية أخرى.^{٨٣}
 - وأما سلافوي جيچيك فقد وجدها فرصة أيضاً لإعادة طرح مقولاته حول إعادة التفكير في العالم، وضرورة العودة إلى ماركسية أو اشتراكية معدلة/محدثة كأساس لنظام عالمي جديد بدلاً من النظام الرأسمالي العالمي الراهن.^{٨٤}
 - وأما يورغن هابرماس فيقول ان حدث كورونا وحالة الهلع الناتجة عنه يمكن أن تغري بـ"انتهاك مبدأ المساواة الصارمة في المعاملة، من دون النظر إلى الوضع الاجتماعي والأصل والسن وما إلى ذلك، وبالتالي الإغراء بمساعدة الشباب على حساب المسنين، وحتى ولو وافق المسنون في موقف أخلاقي من نكران الذات، فمن ذا الذي يمكن أن "يفاضل" بين حياة إنسان وآخر؟ وكيف يعطي الطبيب نفسه الحق في اتخاذ قرار الحياة والموت؟".^{٨٥}
- أمكن لـ"حدث كورونا" أن يكشف اختلالات وتطورات في الوعي البشري، لم يكن موعى بها بالتمام، أو لم تؤخذ بعين الاعتبار حتى لدى أكثر فواعله نباهة وحذراً واستبصاراً، وخاصة أن الرأسمالية المتوحشة أغرقت في "تسليع" كل شيء في العالم، من دون أدنى اعتبار للمخاطر المتأتية عن ذلك.

⁸³ Giorgio Agamben, The Invention of an Epidemic, *European Journal of Psychoanalysis*, 26-2-2020, <http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers/>

Published in Italian on *Quodlibet*, <https://www.quodlibet.it/giorgio-agamben-l-invenzione-di-un-epidemia>).

⁸⁴ Slavoj Zizek, "Barbarism with a Human Face", *Welt*, 19.03.2020, <https://www.welt.de/kultur/literarischewelt/article206829259/Slavoj-Zizek-on-Corona-Barbarism-with-a-Human-Face.html?fbclid=IwAR1UDfISWZjt28MYJgQy25KIVlhMjDCVAKibdVjtBVT6fStEFMKIU82jo2o>

^{٨٥} حوار مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس – لوموند الفرنسية / ترجمة: نوفل الحاج لطيف، حكمة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠،

<https://hekma.org/%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1/>

ظهر "حدث كورونا" كما لو أنه نوعٌ من "مكر التاريخ"، إذ تأتي الأزمات من مصادر وجهات غير متوقعة، وبكيفية مفاجئة. وقد تبين أن "مكر كورونا" كان مركباً، فهو "مكر الحدث" أو "الشرارة الأولى"، و"مكر" سوء التلقي والفهم والتقدير، ومكر "فرط الثقة"، و"وهم القوة"، و"وهم القدرة" على الاستجابة والحسم، وأما الإخفاق في كل ذلك تقريباً فقد كان له وقع الكارثة.

ثالثاً- غير مسبوق؟

نحن أمام "حدث" جعل المشهد الغربي والعالمي على مستوى الوعي -وأحيانا السلوك- "مختلفاً بشكل كبير" عما كان عليه قبله، وكاد أن يكون حدثاً "محضاً"، بالمعنى الذي يرد لدى جان بودريار مثلاً،^{٨٦} أي عصياً على الفهم، وخاصةً عندما يطال تأثيره كل شيء وفي كل مكان تقريباً، من دون القدرة على "ضبطه" أو "الإمساك به".

عندما نصف "حدث كورونا" بأنه "غير مسبوق" و"فريد"، فإننا نميزه بكيفية مباشرة عن إطار أو مسار تطور الظواهر الاجتماعية والثقافية والفكرية وحتى السياسية ذات "المنشأ الفايروسي"، والتي أسهمت في "إنتاج" النظام العالمي "الذي كنا نعرفه"، حسب تقديرات جارد دايموند الأنثروبولوجي الذي تقصى أثر الجراثيم والفايروسات في تطور خرائط المعنى والقوة في النظام العالمي.^{٨٧} وهو ما أشار إليه أيضاً جاك أتالي وآلان باديو ارتباطاً بـ "حدث كورونا" مباشرة.^{٨٨}

ويبدو الحدث كما لو أنه "خارج السياق"، وذلك بالنسبة للتاريخ القريب، أي منذ عدة عقود فقط. إلا أن النظر في فترات زمنية مديدة -على طريقة فرنان بروديل- فإنه يجعل الحدث كما لو

^{٨٦} جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة: جوزيف عبد الله، ط١، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨).

^{٨٧} جارد دايموند، أسلحة، جراثيم، فولاذ: مصائر المجتمعات البشرية، ترجمة: مازن حماد، مراجعة: محمود الزواوي، ط١، (عمان: الأهلية للنشر، ٢٠٠٧).

^{٨٨} قال جاك أتالي أن للأوبئة والأمراض دور كبير في التاريخ،

جاك أتالي، "ما الذي ستلده Covid-19؟ هل سيتغير النظام الغربي؟"، العربية نت، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠، فيما قال آلان باديو أن دور الفايروسات والأوبئة ليس استثنائياً في حياة البشر، انظر: آلان باديو، "حول جائحة كورونا فايروس"، ترجمة: جميلة حنفي، ملفات تادلة، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠.

أنه نوع من "التصحيح" في نظرة ورؤية الإنسان وموضعه وموقعه في العالم، إذ ان حدث الفايروس يكشف عن وضع الإنسان أمام نفسه، وعجزه أو إخفاقه في "تدبير التهديد"، قبل ان يكشف (الإنسان) أمام الطبيعة والعالم.

ومع ذلك، فإن ما يجري في عالم كورونا "لا منوال" له و"لا نموذج" لـ"الاستجابة"، صحيح أن تجربة العالم مع "فايروس إيبولا" مثلاً حققت بعض النجاح، إلا أنها لم تمثل "منوالاً"، فقد كانت الظاهرة محدودة تقريباً، ولم تثر الهلع الذي أثاره فايروس كورونا، كما لم تتطلب استجابة على مستوى عالمي،^{٨٩} إذ ان العالم لم يختبر وباء أو جائحة بهذا القدر من الانتشار والخوف والتهديد.

تحوّلت مدارك التهديد الناتجة عن فايروس كورونا إلى جائحة نفسية وتدفقات أو تخلقات مخيالية حكمت العالم تقريباً، حالة من "الهلع" لدى الاجتماع البشري، وإلى قوة مادية شديدة التأثير، جعلت من الفايروس "قوة متعاكسة" التأثير:

- فهو "قوة تحريك" و"تأثير" هائلة لفواعل السياسة والإعلام والصحة والأمن والميديا والاتصال الخ
- "قوة عطالة" و"إغلاق" و"كساد" كبيرة، حول العالم، وخاصة لدى الغرب.

رابعاً- صادم

يكاد مفهوم "الصدمة" أن يكون مفهوماً تفسيرياً لجوانب عديدة من تفاعل الغرب والعالم مع حدث كورونا،^{٩٠} هل إن الإنسان، والمقصود هنا الغرب كونه -بنظره ونظر غيره- مركز العالم

^{٨٩} يتحدث نعوم تشومسكي عن ان فايروس كورونا هو تطور لفايروسات أخرى مثل سارس كذا. وان إدارة ترامب أجرت تخفيضات في موازنات القطاع الصحي ومكابحة الأوبئة في شباط/فبراير في وقت كان فايروس كورونا يطل برأسه مهدداً العالم. انظر: نعوم تشومسكي، "كيف سيغير كورونا العالم؟"، الحرة، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠،

وانظر: سامية عيسى، "نعوم تشومسكي: ما بعد كورونا أخطر من الوضع الراهن"، انبندنت عربية، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

^{٩٠} - في العلاقة بين الصدمة والحدث، يقول دريدا، "أي حدث جدير بهذه التسمية، حتى لو كان حدثاً "سعيداً"، لا بد له أن يحتوي بشكل أو بآخر على جانب من الصدمة". دريدا، ما الذي حدث؟، ص ٧٠.

وعقله ومختبره، مهدد إلى هذه الدرجة، وهل هو عاجز عن فعل شيء، سوى الحجر والتباعد الاجتماعي (أو المكاني) والإغلاق للأسواق والفضاء العام، والعودة إلى مقاربات داروينية (اجتماعية) ومالتوسية تمثلت بمقولات -قل سياسات- "مناعة القطيع" التي تم الإشارة إليها صراحة من قل سياسي عدد من الدول الكبرى؟^{٩١}

أين النظم الصحية والدوائية ومراكز البحوث وسياسات الأمن والدفاع التي كانت تتطلع لغزو الفضاء، بعدما ظنت أنها تجاوزت مصادر التهديد على الأرض، ولكنها لم تستطع أن تحد من تأثير جائحة فايروسية، بل لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى قراءة أو تفسير حاسم أو مستقر بشأن الفايروس وطبيعته وكيفيات انتقاله، أو بروتوكولات علاجه أو احتواء تأثيراته؟

تحدث يورغن هابرماس في حوار صحفي عن أن "جائحة كورونا فرضت على العالم التصرف عن جهل صريح، حيث يرى الناس حكوماتهم تتخذ قرارات مبنية على استشارة خبراء علم الفيروسات المعترفين بجهلهم"، وتوقع هابرماس "أن هذه التجربة غير العادية ستترك بصمتها على الضمير العام".^{٩٢}

ذهب جورجيو أغامبين للقول ان حالة "الهلع" التي أصابت الناس، كانت في جانب منها جزء من رهانات وسياسات قصدية من قبل فواعل السياسة والحكم، يقول: "إن أول الأشياء التي تكشف عنها هذه الموجة من الفزع التي أصابت بلادنا بالشلل هي أن مجتمعنا لم يعد يؤمن بأي شيء يتجاوز الحياة العارية... فنحن في هلعنا ذي الطابع الهستيري، نمارس جهداً جباراً لتجنب الأذى الجسدي. وبذلك عرّضنا أنفسنا لخسارة نظام أرفع شأنًا (من الحياة البيولوجية)، لقد ضحينا بالعمل والصدقة والعائلات الممتدة والطقوس الدينية (وعلى رأسها الجنائزات)

^{٩١} فكرة مناعة القطيع، بريطانيا، وتفويض السلطات الطبية في رسم مسار السياسات، وتفويض الطبيب سلطة تقرير من هو الأصلح لتلقي الرعاية الطبية، انظر: يورغن هابرماس، حوار: حوار مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس - لوموند الفرنسية / ترجمة: نوفل الحاج لطيف، حكمة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠،

ولدى جيجيك أراء بهذا الخصوص، ورد في: فتحي المسكيني، الفلسفة والكورونا: من معارك الجماعة إلى حروب المناعة، مقال، الرباط: مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠،

^{٩٢} حوار مع الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس - لوموند الفرنسية / ترجمة: نوفل الحاج لطيف، حكمة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠،

والانتماءات السياسية. ونحن بذلك قد نحافظ على أنفسنا بيولوجياً، لكننا نضحّي بكل ما يجعل للحياة معنى، بما يجعلها تستحقّ أن تُعاش".^{٩٣}

وذهب ريجيس دوبريه إلى القول ان وباء كورونا عرى المجتمعات الأوروبية أمام نفسها وأمام العالم، ذلك أن "أن الملوك صاروا عُرّة، هل نحن في حلم؟"، يضيف: "ان الحلم يكمن في كوننا كنا دائماً نعيش وهم وجود دولة تُخطّط وتحمي، فاكشفنا اليوم أنها تختبئ وراء جبال من الأكاذيب".^{٩٤}

الاستجابات الأولية

الصدمة لم تكن من الفايروس، بالمعنى المباشر، إنما من حالة العجز أو الإخفاق شبه التام حياله، والتي أعقبت حالة الإنكار والتخلي والاستخفاف بالفايروس في البداية، ذلك أن الغرب والعالم لم يدرك ما كان فيه وعليه، الأمر الذي فتح الباب أمام تساؤلات وتقديرات كان "مسكوتاً عنها"، والأهم أنها كشفت استعداد الغرب والعالم لأن يعود إلى تصرفات وتقديرات وخطط استجابة ما قبل حديثة وربما ما قبل إنسية، كما سبقت الإشارة، .

تنطوي فكرة - أو مبدأ - الصدمة لدى الغرب على مصدر تأثير خارجي، ذلك أن مصادر التهديد كانت بمعظمها خارجية، ومنها مصادر التهديد الفايروسية، وحتى البيئية مثل الجفاف والتصحر والأعاصير وغيرها، ولكن المشهد اليوم مختلف إلى حد كبير، إذ ان انتقال ما هو "خارجي" إلى "الداخل" حدث بسرعة فائقة، حملته بالمعنى المادي (أي الفايروس تحديداً) والمعنوي (أي الخوف والهلع والتأثيرات الأخرى) حركة الإنسان والتكنولوجيا، هنا لم يعد ثمة وجه للحديث عن "داخل-خارج"، عن الغرب وباقي العالم، ذلك أن العالم كله دائرة فعل وتأثير للفايروس.

⁹³ Giorgio Agamben, The Invention of an Epidemic, European Journal of Psychoanalysis, 26-2-2020, <http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers/>
& Giorgio Agamben, "Clarifications", European Journal of Psychoanalysis, 17-3-2020, <http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers/>

⁹⁴ ريجيس دوبريه، لسنا في حرب مع كورونا، حوار، مجلة Journal du Dimanche، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠.

يقول ريجيس دوبريه ان الوباء وجه رسالة شديدة القسوة للبشرية: "في الملك أوديب، أرسل أبولو الطاعون إلى طبيبه، في القرون الوسطى أرسل الله الطاعون لعقاب البشر على خطاياهم. اليوم نحن نقول إنها رسالة من (سيدتنا الطبيعة) حتى تُذكرنا بواجباتنا البيئية. نحن في النهاية ننال ما نستحق من عصر إلى آخر".^{٩٥}

أدى الحدث إلى اهتزاز شديد في المدارك والكيفيات والمسارات العامة للسياسات في العالم، بحيث "قَلَبَ" الأوراق و"فَكَّكَ" النمطيات السائدة والمقولات وحتى الاستعارات والمسميات السياسية والرمزية، وكان ثمة حالة من "الدهشة" و"الذهول"، وانكشف الغرب والعالم على مصادر تهديد عديدة، وبروز انقلاب أو تغيير مفاجئ في تقديرات الأمن في العالم.

ولعل الأهم في الصدمة والهلع هو الجوانب الرمزية والإدراكية والمخيلية حيال الأنا الهوية والدولية والحضارية والتاريخية، وخاصة الغرب، وقد تحدث ريجيس دوبريه عن ذلك قائلاً: "نحن في الحروب نموت من أجل شيء ما، وثمة معسكران، ولكن اليوم نجد انفسنا امام فيروس محايد ، يحارب العالم بأجمعه: "ليست له راية، إنه لا يكره، ولا هدف له من حربه. ان المأساوي المؤلم في الأمر هو غياب المعنى، انه يكمن في العبث. وهذا ما يجعلنا نعود إلى عبث (ألبير) كامو".^{٩٦}

هل هو جرح نرجسي؟

يعد حدث كورونا جرحاً نرجسياً، أصاب العالم، الغرب على نحو خاص، في أعماق بناءه النفسية والفكرية والمخيلية، فقد كشف أو هتك مدارك المركزية والتفوق، وهذا قريب من الجرح النرجسي الذي أصاب الغرب نفسه عندما كشف غاليليو أن الأرض ليست مركز الكون، على ما ذكر فرويد.^{٩٧}

^{٩٥} ريجيس دوبريه، لسنا في حرب مع كورونا، حوار، مجلة Journal du Dimanche، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠.

^{٩٦} المصدر نفسه.

^{٩٧} جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٠)، ط ١، ص ٩.

ويرى ميشال أونفري أن أوروبا أصبحت "العالم الثالث الجديد"، وأن الفيروس "عزى الخيارات الاقتصادية القائمة فيها، سيما وأن إرسال الصين مليون كمّامة إلى أوروبا، على شكل مساعدات، أظهر ضعف الأوروبيين الشديد".^{٩٨}

رسالة أو صدمة الفايروس لدى الغرب والعالم، أنه حطّم أو هزّ "مركزية الإنسان" في العالم، و"أزاح" الحدود والفواصل بين عوالم الإنسان والحيوان، في مفاهيم الصحة والمرض، والأثر المتبادل على الوجود البيولوجي، ذلك أن حلقة داروين المفقودة التي تتحدث عن انتقال من القرد إلى الإنسان، تعود إلى دائرة النقاش والجدال، وربما تم "الكشف عنها"، إنما بمعنى الاتصال أو الوصل الوبائي هذه المرة، صحيح أن ثمة "أمراض مشتركة" بين الإنسان والحيوان، إلا أنها لم تتخذ في السابق هذا الأثر أو الخطر الوجودي الصارخ.

يتحدث آلان باديو عن عودة أمراض أو فايروسات اعتقد الإنسان أنه تجاوزها، أجيال من الفايروسات لم يعد الاستجابات الطبية قادرة على "احتوائها"، مثل الحصبة والأنفلونزا، بالإضافة إلى ظهور فايروسات جديدة، يقول: "نحن نعلم أن السوق العالمية من جهة، ومن جهة أخرى وجود مناطق شاسعة تعاني نقص الرعاية الطبية وغياب الانضباط العالمي فيما يخص التلقيحات اللازمة، كل ذلك ينتج حتمًا أوبئة خطيرة ومدمرة".^{٩٩}

ان الإنسان هش وضعيف حيال أبسط مصادر التهديد في الطبيعة، وان مجرد فايروس يمكن أن يشكل تهديداً وجودياً بالفعل، وان ما يحدث في "أطراف العالم" يمكن أن يصل سريعاً إلى "مركزه"، بل ان استجابة تلك "الأطراف" –بالإشارة إلى الصين مثلاً- بدت أكثر نجاعة حيال ذلك التهديد، وان الأوروبيين والغرب عموماً أخفقوا في تحقيق أدنى قدر من "التضامن" أو "الاستجابة النشطة" حيال الفايروس.

^{٩٨} "مراجعات صادمة لفيلسوف فرنسي، هل ستهلك أوروبا وحضارتها العريقة؟"، الجزيرة نت، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٢٠.

^{٩٩} آلان باديو، "حول جائحة كورونا فايروس"، ترجمة: جميلة حنفي، ملفات تادلة، ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠، <https://milafattadla24.com/22711.html>

عندما تحدث الصدمة على هذا النحو، فإن "بردايغم" التفكير يتعرض لاختلالات خطيرة، قد تؤدي به كلية، ليس بسبب إخفاقه في تدبير الحدث فحسب، وإنما بسبب الافتقار إلى أفق للتفكير حيال مصادر تهديد من هذا النوع، وهو ما يتطلب إعادة النظر فيه (البردايغم)، وربما تفكيكه بكيفية أو أخرى، طالما أنه لم يعد "شغلاً"، أو لم يعد متناسباً مع الواقع.

يتحدث جاك أتالي عن "موجات تسونامي صحية واقتصادية تضرب العالم"، ويدعو إلى "اقتصاد الحياة"^{١٠٠}، مثلما يدعو جيغيك إلى تطبيق شيوعية أو اشتراكية محدثة،^{١٠١} ومثله إدغار موران كذا^{١٠٢}

لكن ردّات الفعل الأهم والأوسع نطاقاً، ربما أدت - بفعل احتدام الصراع والتحريض- إلى "تنبيه" أو "استثارة" ديناميات "الدفاع الذاتي" أو "التمركز حول الذات":

- الأفراد حيال بعضهم البعض، وحيال المجتمع.
- المجتمعات حيال الدول.
- المستهلكين أو الزبائن حيال المنتجين والأسواق.
- الأسواق حيال المستهلكين والزبائن.
- الدول حيال المجتمع.
- الدول حيال بعضها أو حيال العالم.

وذلك ليس في مواجهة "الحدث الفايروسي" نفسه، وإنما بتداعياته الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية والقيمية والسياسية والأمنية الخ بما يمكن أن يمثله الإخفاق بالنسبة للشرعية والمكانة، وكذلك الأمر بالنسبة للتداعيات الاقتصادية القائمة والمحتملة.^{١٠٣}

^{١٠٠} جاك أتالي، "ما الذي ستلده Covid-19 ؟ هل سيتغير النظام الغربي؟"، العربية نت، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

^{١٠١} Slavoj Zizek, "Barbarism with a Human Face", Welt, 19.03.2020.

^{١٠٢} إدغار موران، حوار حول كورونا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠،

يقول جاك أتالي أيضاً: "إن ثبت عجز السلطات القائمة في الغرب عن التحكم في المأساة التي أطلت برأسها، فإنّ كل منظومات الحكم، ومعها كلّ أسس السلطة الأيديولوجية ستكون موضع مراجعة جذرية، ومن ثمّ سيقع استبدالها، ما أن تنتهي الفترة الحرجة، بنماذج جديدة قائمة على نوع آخر من السلط، وقائمة على الثقة في نوع آخر من المنظومات القيمية".^{١٠٤}

النمط الأكثر سلبية من بين أنماط الاستجابة المحتملة أو المفترضة لصدمة كورونا والجرح النرجسي الناتج عنها، وهو الاستجابة النكوصية والمتوترة. بمعنى الانغلاق على الذات، وبروز الأفكار الشعبوية،^{١٠٥} والتمركز حول الدولة، وعودة السياسات التسلطية.

وثمة أنماط أخرى:

- الأول، هو "إنكار" الأزمة أو بالأحرى إنكار المخاطر المحتملة، أو التقليل من شأنها، الأمر الذي أدى إلى التغافل عنها، ومن ثم تفاقمها.
- الثاني هو إلقاء التبعات على "الآخر"، ومن ذلك حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "الفايروس الصيني"، واتهامه الصين بـ"عدم الشفافية" و"التباطؤ" في معالجة الوباء الخ
- أما النمط الثالث، فهو الأقل حضوراً، ويتمثل بمحاولة القيام باستجابة نشطة وفعالة، باعتبار أن ما يجري هو فرصة - تهديد في الآن نفسه، وأنه سيرورة وعملية، وأن الأمور

^{١٠٣} يقول جاك أتالي، أن الإفلات من أكبر كساد في التاريخ والخروج من الكابوس الذي يتمكن من العالم، ببقين رهينين بالانتقال من "اقتصاد البقاء إلى اقتصاد الحياة". في: "جاك أتالي يتبنى "اقتصاد الحياة" للإفلات من أكبر كساد في التاريخ"، العربي الجديد، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

وانظر النص الكامل لنص أتالي في: جاك أتالي، "ما الذي ستلده Covid-19 ؟ هل سيتغير النظام الغربي؟"، العربية نت، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٠.

^{١٠٤} المصدر نفسه.

^{١٠٥} يقول المفكر الألماني يورغن هابرماس، ان هذه الأزمة العالمية قد تعطي دفعا للقوى الشعبوية الوطنية التي تهدد أوروبا، بتأثير إخفاق الدول الوطنية، وردة فعل حدسي للتحدي؛ أما الشعبوية "اليمينية" فلها أسباب عديدة، ويجب أخذ الظاهرة على محمل الجد. انظر: "كورونا من منظور فلسفي.. هابرماس يرى تصرفا عالميا ينم عن جهل صريح"، الجزيرة نت، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

وانظر الحوار كاملاً في: حوار مع الفيلسوف الألماني هابرماس - لوموند الفرنسية / ترجمة: نوفل الحاج لطيف، حكمة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

تتوقف على حصيلة عدد من العوامل والفواعل، في مقدمها "تضامن عالمي" لـ "احتواء" الوباء، ومحاولة تقديم مقاربات "لا نمطية" حياله. وقد تحدث كل من ريجيس دوبريه وجاك أتالي وسلافوي جيچيك عن خطوط تفكير أو خطوط استجابة بهذا الخصوص، كما يريد في غير موضع من هذا النص.

خامساً- حداً فاصلاً

يمثل حدث كورونا "حداً فاصلاً" في حياة الإنسان وفي العالم اليوم، وما كان "مناسباً" أو "صالحاً" للعالم بالأمس لم يعد كذلك اليوم. ويمكن أن نركز على أبعاد رئيسة لمفهوم "الحد الفاصل" وتتمثل بـ:

- البعد الزمني، ويتعلق بالزمن البدئي كنقطة (أو لحظة) فاصلة بين ما قبل وما بعد.
 - البعد المادي، ويتعلق بالآثار والتداعيات الاجتماعية والاقتصادية الخ
 - البعد الرمزي المتعلق بأن ما جرى حتى الآن هو "تفكيك" لبني نفسية ورمزية وأنماط قيم وسياسات وتنظيمات، وبروز أو نهوض بني جديدة.
- وقد شكل الحدث "حداً فاصلاً"، بمخاطره الوجودية، وإشارات وتنبهاته الخلاصية، وإن بعده الارتدادي أو النكوصي، لا يمثل قطعية بالمعنى المعرفي والسياسي والقيمي، ومن ثم فهو حتى الآن "حدّ فاصل" بالمعنى التطوري والانتقالي، وبتعبير أدق، بالمعنى الاحتمالي. وهكذا:
- أثار حدث كورونا -في بعض جوانبه- أنماطاً من الاستجابات أو التطورات الارتدادية نحو الماضي، بالمعنى القيمي والاجتماعي والسياسي، وعلى مستوى الدول، وبالطبع على مستوى التفاعلات الدولية والنظام العالمي،
 - اتجاهات انثروبولوجيا وجنيالوجيا الحياة والبقاء. سلوك أنوي فردي وجمعي مفاجيء، وخاصة في مجتمعات أوربية ... استهلاك الخوف والهلع في السعي للحصول على المنتجات الأساسية،
 - اتجاهات شعبية ونزعات محافظة على مستوى الدول،

- أثارت ردود أفعال واستجابات عبرت عن عقد أو اختناقات قديمة في إذلال واحتقار كذا، الصين حيال الغرب، كما يرد في حيز أخرى من الدراسة.

لا نتحدث عن "حد فاصل"، وإنما "مرحلة فاصلة"، وهذا ينسحب على معنى الفترة الانتقالية أو السيرة التي تبدأ بكيفية ما ولكنها لا تكون مكتملة، وأيُّ قول باكتمالها هو نوع من البتر والقطع لمسارها، وهذا يذهب بها مذاهب حدية كالتي سبق الحديث عنها، خلاصية أو نكوصية، ولا تكون المرحلة الفاصلة خارج هذين الاحتمالين، وإنما في حالة "بينهما".

سادساً: خلافي

لم يتمكن الخبراء، حتى الآن، من التوافق على طبيعة الفايروس، وأنماط انتشاره، وكيفيات التعاطي معه، وليس ثمة تعيين دقيق حول أي من النقاط المذكورة، ولا حتى "بروتوكول علاجي" أو "بروتوكول" لـ"التخفيف من آثاره"، وكل يوم يقرأ المتابعون أفكاراً وتقديرات وملاحظات جديدة. ويمكن أن تتدرج أو تتشكل الطبيعة الخلافية للحدث بين خلافية بسيطة وخلافية مركبة:

- الخلافية البسيطة أو الطبيعية أو التي يمكن تفهمها، هي ما ذكرناه للتو، أي الجانب الطبي والتشخيصي، وبروتوكولات العلاج، وتدابير الاحتواء أو الحد من انتشاره والحد من تأثيراته الصحية والطبية.

- أما الخلافية الحادة، فتتعلق أيضاً بمنشأ الفايروس، هل هو طبيعي أم نتيجة مختبر، وهل انتشر بشكل طبيعي وتلقائي أم أن ثمة رهانات قصدية وسياسات بهذا الخصوص.

إن المهم هو في المنعكس السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقيمي للظاهرة؛ وأما الجانب الأهم فيتعلق بما يكشف عنه وما يعد به في السياسات الدولية، وفي رهانات وتجاذبات القوة والمعنى في العالم، وحول النموذج السياسي الأصلح الأكفأ في التفاعل معه.

عزز حدث كورونا نوعاً من الصدامية في السياسة، وحفز مدارك تهديد-فرصة اتجهت للتمركز حول "الأنا" في مواجهة "الآخر"، الأمر الذي رفع الجدران وباعد بين مختلف الفواعل الدولية، الدول الكبرى على بصفة خاصة، والولايات المتحدة والصين بصفة أخص. وقد تذهب الأمور بين

الدولتين المذكورتين إلى المزيد من التوتر والاحتدام في الصراع على القوة والمكانة في النظام العالمي.

يمكن الإشارة إلى مستوى آخر من الخلافة النشطة حول ما يسميه برتران بادي "سياسات الإذلال" في العالم،^{١٠٦} مصدره الغرب وفواعله الكبرى، ومحلّه أو موضوعه "باقي العالم"، وخاصة الفواعل الناهضة فيه مثل الصين وروسيا على نحو خاص، إذ ان الولايات المتحدة أخذت تنظر إلى روسيا بوصفها "عقبة" أمام تفردّها على قمة النظام العالمي، وإلى الصين بوصفها دولة تريد أن تخرج من أسر "الإذلال" و"الاستخفاف" الأمريكي والغربي بها.

ويبدو أن الصين أخذت بالفكرة نفسها، إنما بمنطق معكوس، إذ أنها أرادت أن تقول للعالم أن لحظة أو زمان "الإذلال" و"التقليل من شأنها" لم تعد مقبولة، ورفعت سقف خطابها السياسي والرمزي والقيمي حيال الضغوط الأمريكية عليها، وضد محاولة واشنطن تحميلها المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن انتشار الفايروس.

سابعاً: "ارتيابي" أو "لا يقيني"

وضع الحدثُ العالمَ أما حالة من "اللا يقين" أو "الارتياب"، يقول إدغار موران: "نحن لا نعلم شيئاً عن مصدر الفايروس، سوق الحيوانات بمدينة ووهان أو مختبر مجاور، ولا علم لنا بالتحويلات التي حدثت أو ستحدث على هذا الفايروس خلال انتشاره، ونحن لا نعلم متى تتراجع الجائحة وما إذا كان هذا الفايروس سيظل قاتلاً".^{١٠٧}

ومن ثم فإن الغموض واللايقين المألزم للحدث يتطلب العمل عليه أو النظر إليه، ليس باعتباره موضوعاً للشكوك والهواجس، وهذا ما يحدث عادةً، وإنما باعتباره موضوعاً للتقصي، وتفكيك الغموض من خلال تقليب الأمور والحفر في طبقاتها والتراكمات الحداثيّة والعملية

^{١٠٦} برتران بادي، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: جان جبور، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥).

^{١٠٧} إدغار موران، حوار حول كورونا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠،

والإدراكية، الخ، بشأنها؛ ولعل أهم ما يجب التركيز عليه هو الطابع الارتياحي للحدث بمعنى عدم القدرة على "الإمساك" به وإحكام الرأي بشأنه.

الحدث هو فعل مصحوب باتجاه، وكل فعل مصحوب باتجاه. ولكن السؤال هو: إذا تمكنا من تحديد الفعل، فهل يوصلنا ذلك إلى معرفة الاتجاه والمقصود؟ وهل يكون ذلك بتأثير تطوري (في الواقع) أم تأويلي (في التحليل)؟

نتحدث عن ارتياح الحدث "الأول" أو "البدئي" في مدينة ووهان (الصين)، والأسئلة المثارة حول ذلك، بدء من الحديث عن خطأ في عمل أحد مراكز الأبحاث، إلى ما يقال عن محاولة السلطات التستر عليه وتجاهل التحذيرات الطبية الأولى، وثمة سرديات عديدة حول مؤامرة ما تكمن خلف ما حدث، من القول بأن الفايروس من صنع مراكز أبحاث استخباراتية الخ

ثمة "ارتياح" بخصوص التوقيت، وعلى افتراض أن انتشار الفايروس كان نتيجة فعل قصدي أو مدبر، وثمة من يتحدث بيقين كبير عن ذلك، لماذا حدث ذلك في نهاية العام ٢٠١٩، وليس قبله أو بعده؟ ليس ثمة مقاربات يمكن التعويل عليها بهذا الخصوص.

ارتياح المكان، لماذا أماكن بعينها؟ ذلك أن انتشار الفايروس رسم خطوطاً وخرائط جغرافية معقدة حول العالم، من دون القدرة على تقديم تفسيرات جدية حولها؛ ويبدو من الصعب توقع أي مسارات أو خرائط انتشار للفايروس في المرحلة المقبلة.

ثامناً- لُجِّي؟

اللُّجَّة هنا هي غموض الحدث وصعوبة البحث عن أسبابه وتبين مساراته، وانفتاحه الحدث على كل الاحتمالات، بكيفية لا يمكن توقعها، وهذا أمر يخص كل فواعل الحدث تقريباً، وليس فقط ما يرتبط بالفايروس نفسه.

والمشهد "لُجِّي" بمعنى "اختلال" النواظم الذاتية لدى الفاعل، وصعوبة المحافظة على تماسكه واتجاهه، والواقع أن وجود دولة أو دول مركزية، مثل الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، والتي تمثل "قمة" النظام العالمي، لم يكن ذا فعالية حيال الفايروس، بل لعل أنماط التلقي والاستجابة من قبل تلك الدول، ربما كان سبباً في الإخفاق العالمي حيال الفايروس.

وثمة مستوى آخر للجنة، ويتمثل باختلال نظام التفاعل والتواصل بين عدد من الفواعل الدولية نفسها حيال الحدث، وقد أخذت دول مثل الولايات المتحدة من الفيروس مادة أو مناسبة لاستهداف الصين، كما سبقت الإشارة.

واللجنة هنا ليست استمراراً ميكانيكياً للأزمة الراهنة، أو انسحاباً خطياً لها على المستقبل، حتى لو كان ذلك محتملاً لفترة من الزمن، وهي بمعنى أدق استمرار المشهد بين أخذ وردّ، تنافر وتجاذب، حال متغيرة ومفتوحة على آفاق غير منضبطة، إنها بمعنى أدق التخبط في اللجنة (Mudding Through).

خاتمة

"كل أزمة في المجتمع يترتب عنها عمليتين متناقضتين، الأولى تحفز الخيال والإبداع للبحث عن حلول، وأما الثانية تتنوع بين البحث عن طريق للعودة إلى الاستقرار كما كان في الماضي، أو التماس العناية الإلهية وكذلك شجب المذنب أو التضحية به". موران.

غير أن الازمات الكبرى تحدث فرقاً، قد لا يكون نهائياً أو حاسماً، إلا أن الأمور بعدها لا تعود كما كانت قديماً، يكون التغيير أمراً واقعاً، لكن الفارق ليس فيما يستجد أو يقع فحسب أو أساساً، وإنما في اتجاهه وأفقه أيضاً وأولاً.

ليس واضحاً ما إذا كانت التغيرات الملازمة لحدث كورونا سوف يكتب لها النجاح في دفع النظام العالمي ليكون أكثر أماناً وأكثر توازناً، حيال مصادر التهديد المستجدة، ولا ما إذا كانت ستحدث قطيعة فيه لصالح نظام عالمي جديد، "أم أن النظام المهتز سوف يستعيد مكانته"،^{١٠٨} وربما يتردد إلى حالة أكثر عنفاً وتوحشاً، لجهة انفجار الصراعات بين فواعله، وبين قوى الثبات-التغيير فيه.

^{١٠٨} إدغار موران، حوار حول كورونا، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢٠،

<https://intelligencia.ma/29468.html>

وفي الوقت الذي يلحظ مارسيل غوشيه فيه حاجة العالم إلى "نموذج سياسي جديد"، يبدو إدغار موران غير متفائل، يقول: "ستكون مرحلة ما بعد الوباء مغامرة غير محسوبة العواقب، حيث ستتطور قوى الشر وقوى الخير، ولا تزال هذه الأخيرة ضعيفة ومتفرقة".

ولا يتخوف جيغيك من ظهور "بربرية صريحة" أو صراع وحشي على البقاء، ولو أن هذا ممكن، وإنما من ظهور "بربرية بوجه إنساني"، تقوم على فرض معايير وشروط للحفاظ على الحياة، وتستند في تبرير نفسها على "سلطة الخبراء".

ثمة مخاطر "تنطوي على قيمة تحت على الفعل"،^{١٠٩} وهكذا فإن إدراك المخاطر المحتملة أو الماثلة يصبح هو سبباً للفعل في الحاضر. وقد نشطَ حدثُ كورونا التفكير وكشَفَ تحولات كثيرة وكبيرة في العالم، لكنه لم يفعل الكثير حيالها.

ثمة حالة من التردد والإحجام عن دفع الأمور إلى الأمام، وتردد وإحجام حتى عن مجرد الحديث فيها، بل حالة من "النزعة المحافظة" في النظام العالمي، لا تحبذ تغييره، ولا حتى التخلص من دينامياته العتيقة والمجهدّة. وهكذا فإن في العالم اليوم فواعل عديدة ترغب بالتغيير، إلا أنها تتهيب من مجرد التفكير فيه، فكيف الشروع به!

في الختام،

ان العالم اليوم يشهد تمركزاً متزايداً للثروات والموارد، وانتشاراً متزايداً للمخاطر،^{١١٠} إلا أن رسالة أو درس كورونا الرئيس هو العكس، أي أن العالم بحاجة لانتشار أو توزيع أكبر للموارد، وتركيزاً أو احتواء أكبر للمخاطر.

^{١٠٩} أولريش بيك، السلطة والسلطة المضادة في عصر العولمة، مصدر سابق، ص ٦٨.

^{١١٠} المصدر نفسه، ص ٧١.